الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التقليص من البطالة

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

العايب فايزة

إشراف الأستاذ:

قريد عمـر

السنة الجامعية : 2018-2019

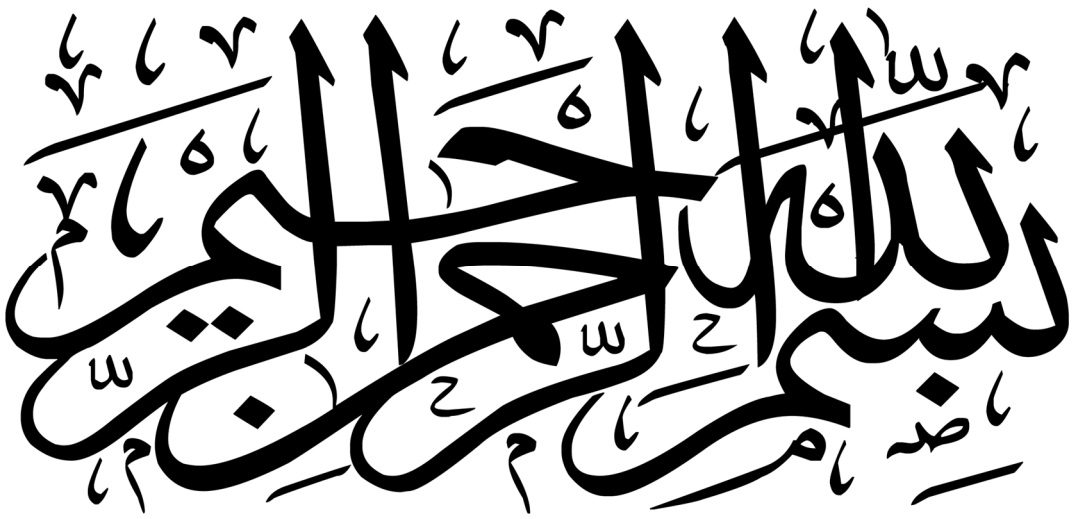
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

" لئن شكرتم لازيدنكم " الاية 7 من سورة إبراهيم

بســـم الله والحمد لله والشكـــــر لله العلي القديـــــر على توفيقه

وعـونه لي على ّإتمام هذه المذكـــــرة

أتقدم بالشكرالجزيل والاحترام والتقدير إلى الاستاذ المشرف قريد عمر

على كل ماقدمه لي من نصائح وإرشادات أثناء تاطيري

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

أشكر كل من ساهم من قريب او من بعيد في إتمام هذه المذكرة بعون الله تعالى

إهـــــــداء

إلى من ناضل لتربيتي وسعادتي وتعليمي إلى الذي علمني الصبر والمثابرة

إلى ابي الحبيب الغالي حفظه الله وشفاه واطال عمره

إلى التي هي الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحنان واعز ماامللك في الوجود

أمي الغالية حفظها الله واطال عمرها

إلى أعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي

إلى كل من عمل على نشرالخير ، الحب، الوفاء والاصلاح في هذه الارض .....

فايـــــزة

الملخص باللغة العربية

إن التطور الحاصل في العالم اليوم أدى إلى تزايد الحاجة إلى التعاون فيما بين الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية ولقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر تطورا كبيرا في الاقتصاد العالمي وهذا بالنظر إلى إرتفاع إجمالي تدفقات راسمال الاجنبي بين الدول إلى مستويات قياسية غير مسبوقة وهذا يعود إلى عدة عوامل منها ماهو متعلق بتغيير طبيعة الحركة الاقتصادية والتجارة الدوليةوالاقتصـاد الدولي وميوله إلى الانفتاح الحر والمباشر على الاسواق الدولية

ومنها عوامل تتعلق بتغيير نظرة العديد من دول العالم إلى فائدة هذه الاستثمارات لما لها من اهمية بالغة في نقل رؤوس الاموال الاجنبية وإنتقال الخبرات وفنيات العمل والتكنولوحيا الحديثة وزيادة التنافسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى عامل مهم يتعلق بتوفير فرص العمل في الدول المضيفة والتقليل من حجم البطالة

والجزائر كغيرها من الدل النامية تسعى جاهدة لاستقطاب تدفقات الاستثمارات الاجنبية وذللك من خلال تهيئة مناخ الاستثمارات الاجنبية للتقليل من حجم معدلات البطالة وزيادة رصيد إحتياطي العملة الصعبة وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية

لكن بالرغم من جميع الاصلاحات المبرمجة في هذا الإطار قد سمحت العديد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من إمتصاص جزء هام من البطالة وهذا نظرا لنقص المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي هذا الاخير الذي يعد الركيزة الاساسية لاستقطاب اي إستثمار اجنبي .

الملخص باللغة الفرنسية

L’évolution de la situation actuelle dans le monde a accru le besoin de coopération entre les pays pour faire face aux défis économiques. L’investissement étranger direct est devenu un développement majeur de l’économie mondiale, en raison de l’augmentation des flux de capitaux étrangers totaux entre les pays à un niveau sans précédent du fait de plusieurs facteurs, Liés à l'évolution de la nature des mouvements économiques et du commerce international et de l'économie internationale et à la tendance à l'ouverture et à la liberté sur les marchés internationaux

Y compris les facteurs liés à la modification de l'opinion de nombreux pays du monde sur l'utilité de ces investissements, qui revêtent une grande importance pour le transfert de capitaux étrangers et le transfert d'expertise et de technologies de travail et de la technologie moderne, ainsi que pour la compétitivité croissante des divers secteurs économiques, ainsi que pour la création

d'emplois dans les pays d'accueil et pour la réduction du chômage

L’Algérie, à l’instar d’autres pays en développement, s’efforce d’attirer les flux d’investissements étrangers en créant un climat propice à l’investissement étranger afin de réduire le taux de chômage et d’accroître l’équilibre des réserves de change et ainsi favoriser le développement économique.

Cependant, malgré toutes les réformes programmées dans ce cadre, de nombreux investissements étrangers directs reçus en Algérie ont permis d’absorber une partie importante du chômage, en raison de l’absence d’un climat favorable aux investissements étrangers

الملخص بالغة الانجليزية

The development in the world today has increased the need for cooperation among countries to meet the economic challenges. Foreign direct investment has become a major development in the global economy. This is in view of the increase in total foreign capital flows among countries to unprecedented levels due to several factors, Related to changing the nature of economic movement and international trade and the international economy and the tendency to open and free on the international markets

Including factors related to changing the view of many countries of the world to the usefulness of these investments, which are of great importance in the transfer of foreign capital and the transfer of expertise and work technologies and modern technology and increasing competitiveness among the various economic sectors in addition to the important factor related to the provision of employment in host countries and reduce the size of unemployment

Algeria, like other developing countries, is striving to attract foreign investment flows through creating a climate of foreign investment to reduce the size of unemployment rates and increase the balance of foreign exchange reserves and thus push the economic development

However, despite all the reforms programmed in this framework, many of the foreign direct investment received in Algeria have allowed the absorption of a significant portion of unemployment. This is due to the lack of a favorable climate for foreign investment, which is the main pillar for attracting any foreign investmen

فهرس المحتويات
الجداول
والاشكال والملاحق

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	
الفصل الاول:الاطار النظري للاستثمار المباشر	
تمهيد	
المبحث1: ماهية الاستثمار وسياسته	
المطلب 1:مفهوم الاستثمار وانواعه	
المطلب 2:ادوات الاستثمار واهداف السياسة الاستثمارية	
المبحث الاول :مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وصوره	
المطلب 1:تعريف الاستثمار الاجنبي المباشرواهدافه والنظريات المفسرة له	
المطلب 2: صور الاستثمارات الاجنبية	
المبحث الثاني:الشركات المتعددة الجنسيات كاسلوب للاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب 1:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع ظهورها	
المطلب 2:خصائص الشركات متعددة الجنسيات	
المطلب 3: اثرها على الاستثمارات الدولية	
المبحث الثالث: أهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب 1:مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته	
المطلب 2:اهمية المناخ الاستثماري وطرق قياسه	
المطلب 3:مؤشرات قياس المناخ الاستثماري	
المبحث الرابع : الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب 1:الاثار الايجابية للاستثمارات الاجنبية المباشرة	
المطلب 2: الاثار السلبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة	
خلاصة الفصل الاول	
الفصل الثاني : الاطار النظري للبطالة وواقعها في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الاول : مفهوم البطالة واشكالها	
المطلب 1:مفهوم البطالة وطرق قياسها	

المطلب 2:انواع البطالة	
المطلب 3:الاثار السلبية للبطالة	
المبحث الثاني:النظريات المفسرة للبطالة	
المطلب 1:النظريات التقليدية المفسرة للبطالة	
المطلب 2:النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	
المبحث الثالث : واقع البطالة بالجزائر	
المطلب 1:اسباب البطالة في الجزائر	
المطلب 2:تطور معدلات البطالة في الجزائر	
المطلب 3: الاجهزة المساعدة على تقليص البطالة في الجزائر	
خلاصة الفصل الثاني	
الفصل الثالث : مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي في الحد من البطالة في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الاول : واقع للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته	
المطلب1: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب 2:الاطار المؤسساتي للاستثمار الاجنبي في الجزائر	
المبحث الثاني :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	
المطلب 1: تطور حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر	
المطلب 2: اهم الدول المستثمرة في الجزائر	
المبحث الثالث :اثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الاجنبي في الجزائر	
المطلب 1: اثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إليها	
المطلب 2: الشراكة الاورو –جزائرية واثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
المبحث الرابع : دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في زيادة حجم التوظيف في الجزائر	
المطلب 1: التوزيع القطاعي المستقطب لليد العاملة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب 2:معوقات تدفقات الاستثمارات الاجنبية في الجزائر	
خلاصة الفصل الثالث	
الخاتمة	
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

العنـــــــــــــــوان	رقم الصفحة

فهـــــــرس الجـــــداول

العنـــــــــــــــوان	رقم الصفحة

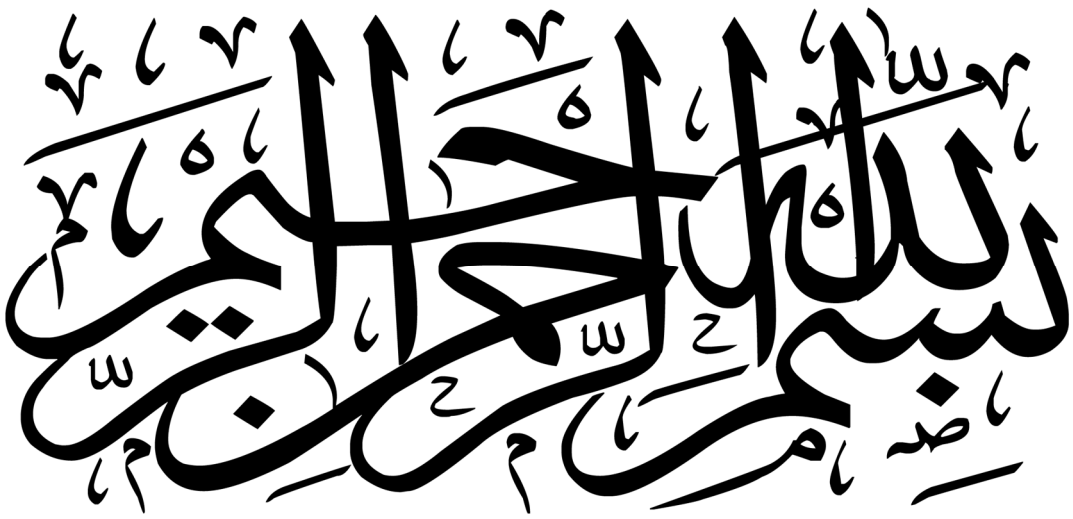
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

" لئن شكرتم لازيدنكم " الاية 7 من سورة إبراهيم

بســـم الله والحمد لله والشكـــــر لله العلي القديـــــر على توفيقه

وعـونه لي على ّإتمام هذه المذكـــرة

أتقدم بالشكرالجزيل والاحترام والتقدير إلى الاستاذ المشرف قريد عمر

على كل ماقدمه لي من نصائح وإرشادات أثناء تاطيري

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

أشكر كل من ساهم من قريب او من بعيد في إتمام هذه المذكرة بعون الله تعالى

إهـــــــداء

إلى من ناضل لتربيتي وسعادتي وتعليمي إلى الذي علمني الصبر والمثابرة

إلى ابي الحبيب الغالي حفظه الله وشفاه واطال عمره

إلى التي هي الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحنان واعز ماامللك في الوجود

أمي الغالية حفظها الله واطال عمرها

إلى زوجي

إلى أعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي

إإلى كل من عمل على نشرالخير ، الحب، الوفاء والاصلاح في هذه الارض .....

فايـــــــزة

الملخص باللغة العربية

إن التطور الحاصل في العالم اليوم أدى إلى تزايد الحاجة إلى التعاون فيما بين الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية ولقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر تطورا كبيرا في الاقتصاد العالمي وهذا بالنظر إلى إرتفاع إجمالي تدفقات راسمال الاجنبي بين الدول إلى مستويات قياسية غير مسبوقة وهذا يعود إلى عدة عوامل منها ماهو متعلق بتغيير طبيعة الحركة الاقتصادية والتجارة الدوليةوالاقتصـاد الدولي وميوله إلى الانفتاح الحر والمباشر على الاسواق الدولية

ومنها عوامل تتعلق بتغيير نظرة العديد من دول العالم إلى فائدة هذه الاستثمارات لما لها من اهمية بالغة في نقل رؤوس الاموال الاجنبية وإنتقال الخبرات وفنيات العمل والتكنولوحيا الحديثة وزيادة التنافسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى عامل مهم يتعلق بتوفير فرص العمل في الدول المضيفة والتقليل من حجم البطالة

والجزائر كغيرها من الدل النامية تسعى جاهدة لاستقطاب تدفقات الاستثمارات الاجنبية وذللك من خلال تهيئة مناخ الاستثمارات الاجنبية للتقليل من حجم معدلات البطالة وزيادة رصيد إحتياطي العملة الصعبة وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية

لكن بالرغم من جميع الاصلاحات المبرمجة في هذا الإطار قد سمحت العديد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من إمتصاص جزء هام من البطالة وهذا نظرا لنقص المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي هذا الاخير الذي يعد الركيزة الاساسية لاستقطاب اي إستثمار اجنبي .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر،البطالة ،التطور الاقتصادي

الملخص باللغة الفرنسية

L’évolution de la situation actuelle dans le monde a accru le besoin de coopération entre les pays pour faire face aux défis économiques. L’investissement étranger direct est devenu un développement majeur de l’économie mondiale, en raison de l’augmentation des flux de capitaux étrangers totaux entre les pays à un niveau sans précédent du fait de plusieurs facteurs, Liés à l'évolution de la nature des mouvements économiques et du commerce international et de l'économie internationale et à la tendance à l'ouverture et à la liberté sur les marchés internationaux

Y compris les facteurs liés à la modification de l'opinion de nombreux pays du monde sur l'utilité de ces investissements, qui revêtent une grande importance pour le transfert de capitaux étrangers et le transfert d'expertise et de technologies de travail et de la technologie moderne, ainsi que pour la compétitivité croissante des divers secteurs économiques, ainsi que pour la création

d'emplois dans les pays d'accueil et pour la réduction du chômage

L’Algérie, à l’instar d’autres pays en développement, s’efforce d’attirer les flux d’investissements étrangers en créant un climat propice à l’investissement étranger afin de réduire le taux de chômage et d’accroître l’équilibre des réserves de change et ainsi favoriser le développement économique.

Cependant, malgré toutes les réformes programmées dans ce cadre, de nombreux investissements étrangers directs reçus en Algérie ont permis d’absorber une partie importante du chômage, en raison de l’absence d’un climat favorable aux investissements étrangers

LesMots clés:Investissement Direct étranger،Les opportunitésdu travail ،le develepement economique ،Le chomage

الملخص بالغة الانجليزية

The development in the world today has increased the need for cooperation among countries to meet the economic challenges. Foreign direct investment has become a major development in the global economy. This is in view of the increase in total foreign capital flows among countries to unprecedented levels due to several factors, Related to changing the nature of economic movement and international trade and the international economy and the tendency to open and free on the international markets

Including factors related to changing the view of many countries of the world to the usefulness of these investments, which are of great importance in the transfer of foreign capital and the transfer of expertise and work technologies and modern technology and increasing competitiveness among the various economic sectors in addition to the important factor related to the provision of employment in host countries and reduce the size of unemployment

Algeria, like other developing countries, is striving to attract foreign investment flows through creating a climate of foreign investment to reduce the size of unemployment rates and increase the balance of foreign exchange reserves and thus push the economic development

However, despite all the reforms programmed in this framework, many of the foreign direct investment received in Algeria have allowed the absorption of a significant portion of unemployment. This is due to the lack of a favorable climate for foreign investment, which is the main pillar for attracting any foreign investmen

Key wortds:Foreign direct investisment,unemployment,economic development,

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	.I
الإهداء	.II
شكر وتقدير	.III
فهرس المحتويات	.IV
قائمة الجداول	.V
قائمة الأشكال	.VI
ملخص البحث	.VII
المقدمة العامة	ا-ث
الفصل الاول :الإطار النظري للإستثمار الاجنبي المباشر	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وصوره	03
المطلب 1: ماهية الإستثمار الاجنبي	03
المطلب2:صور الإستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني:الشركات المتعددة الجنسيات كاسلوب للإستثمار الأأجنبي المباشر	**16**
المطلب1:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع ظهورها	16
المطلب2:خصائص الشركات متعددة الجنسيات	18
المطلب3:اهداف الشركات متعددة الجنسيات	23
المبحث الثالث:اهمية المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب1:مفهوم المناخ الاستثماري	25
المطلب2:مقومات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر	25
المطلب3:المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري	28
المبحث الرابع:الاثار الإقتصادية للإستثمار الاجنبي المباشر	36
المطلب1:مزايا الاستثمارات الاجنبية المباشرة	25
المطلب2:عيوب الاستثمارات الاجنبية المباشرة	25
خلاصة الفصل الاول	40
الفصل الثاني :الإطار النظري للبطالة وواقعها في الجزائر	41
تمهيد	41
المبحث الأول: مفهوم البطالة وأشكالها	42
المطلب 1: مفهوم البطالة وطرق قياسها	42
المطلب2:أنواع البطالة	43
المطلب3:الآثار السلبية للبطالة	49
المبحث الثاني:سياسة التشغيل للحد من البطالة في الجزائر	52
المطلب1:أسباب البطالة في الجزائر	52
المطلب2:تطور مستوى التشغيل في الجزائر	53
المبحث الثالث:.واقع البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر	56
المطلب1:دراسة مستوى العمالة في الجزائر	56
المطلب2:طبيعة سوق العمل في الجزائر	64
المطلب3:الاجهزة المساعدة على تقليص البطالة في الجزائر	66

خلاصة الفصل الثاني	71
الفصل الثالث: مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي للحد من البطالة في الجزائر	72
تمهيد	73
المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	**73**
المطلب1:الاطار القانوني للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	73
المطلب2 :الاطار المؤسساتي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	83
المبحث الثاني : تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	92
المطلب1:الاطار القانوني للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	92
المطلب2 :الاطار المؤسساتي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	97
المبحث الثالث: دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في زيادة حجم التوظيف في الجزائر	**115**
المطلب1:التوزيع القطاعي المستقطب لليد العاملة للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	115
المطلب2 :معوقات تدفقات الاستثمارات الاجنبية في الجزائر	121
المطلب3:بفاق الاستثمار الاجنبي في تقليص حجم البطالة في الجزائر	127
خاتمة الفصل	128
الخاتمة العامة	130
قائمة المراجع	134
الملاحق	140

المبحث1: ماهية الاستثمارالاجنبي:

المطلب 1:مفهوم الاستثمار الاجنبي :

الفرع الاول : مفهوم الاستثمار ومحدداته :

أولا لغة:

الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.

وبناء على ذلك فان استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فانه يطلق على عدة معان هي:

*حمل الشجر ،وهو ماينتجه الشجر .

* المال الكثير.

*النمو و الزيادة:وسميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال.

وعلى العموم فان هذه الاطلاقات هي أهم معاني لفظ "الثمر"، لكن الأصل فيه عند إطلاقه مجردا :هوحمل الشجر ,أما إطلاقه على المال فان ذلك من باب المجاز وليس الحقيقة ، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو ،وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه[1].

أما إصطلاحا :

لقد تعددت تعاريف لاستثمار بتعدد الباحثين في هذا الموضوع ويمكن حصر تعريف الاستثمار فيما يلي :

–الاستثمار investment هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات. لذلك فإن المفهوم الاقتصادي لكلمة «استثمار» يختلف عن المعاني الشائعة التي يتناقلها الناس لهذه الكلمة. ويحسب حجم الاستثمار عادة بوساطة قيمة الإنفاق التي تتم في مدة زمنية معينة على تكوين أصول ثابتة جديدة حسب متغيراته .

[1]قطب مصطفى سانو :**الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**(دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى ,2000 ص 15 ,16
[2]

–ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهتلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك 1

– التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق[3]2.

– تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية، وهو أيضا تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة .الإنتاجية" 3.

-هو توظيف للاموال الفائضة في ادوات ومجالات إستثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد او توسيع لانتاج الحالي وزيادة تكوين راسمال على مستوى الاقتصاد والمجتمع او لتحقيق زيادة فعلية في الثروة4

–وهو التضحية بقيمة حالية مؤكدة من اجل قيمة مؤجلة ، أي ان الاستثمار هو التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة من الزمن قد تطول او تقصر مقابل اصل او اكثر من الاصول التي يحتفظ بها لتللك الفترة الزمنية بقصد الحصول على ذللك الاصل بالاضافة إلى الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية بفعل التضخم والمخاطر الناشئة عن إحتمال عدم الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا.

1. سلمان مصطفى، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي،ط1 ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004،ص22
2ا مطر محمد، إدارة الاستثمار لإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط3 ،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 20
3عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005 – 1995 ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر , 2008ص .30
4عليوش قربوع كمال :**قانون الاستثمارات في الجزائر** (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,1999) ص 2

ومن خلال ماسبق يمكن ان يكون بالاستثمارمن خلال توظيف وتخصيص رؤوس أموال في مشاريع استثمارية سواء كانت إنشاء مشاريع جديدة او توسعية او إعادة هيكلة من أجل الحصول على مداخيل جديدة.

-محددات الاستثمار واهميته :

1هناك مجموعة من العوامل المحددة للاستثمار نوجزها في ما يلي :

1. سعر الفائدة :

المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها و بين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى إنخفاض حجم الإقتراض وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض في الإستثمار .أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى إرتفاع حجم الإقتراض، وبالتالي إرتفاع حجم الإستثمار نتيجة إنخفاض تكلفة الإقتراض .

والمقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أوالعائد المتوقع من إستثمار حجم معين من الأموال .فالعلاقة الإنتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند إرتفاع الإنتاجية الحدية يعني إرتفاع المداخيل وبالتالي التشجيع على الإستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة .أما عند إنخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني إنخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الإستثمار و منه إنخفاض الأموال المستثمر

سعر الفائدة

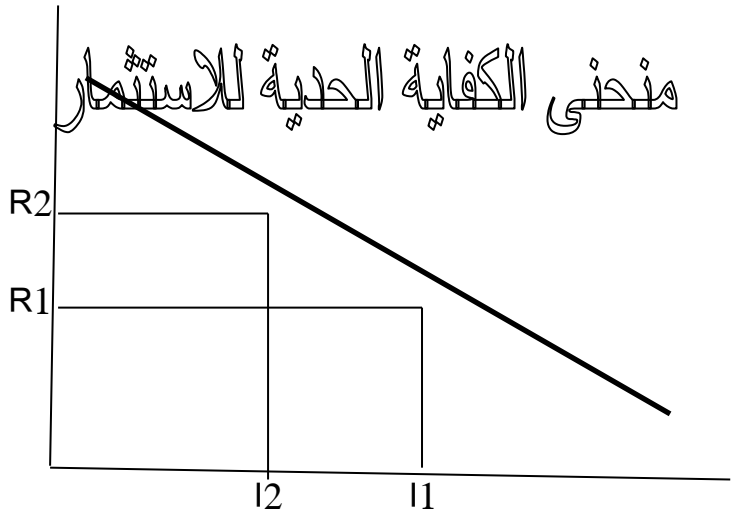

دالة الاستثمار

2. التقدم العلمي و التكنولوجي :

فالتقدم العلمي و التكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقة إنتاجية عالية، ما يدفع بالمنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق، بالإضافة إلى ذلك نجد التطور في مجال البحث والتطوير الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة بدل القديمة . 1

3. درجة المخاطرة:

إن العلاقة بين المخاطرة والإستثمار هي علاقة عكسية، بحيث كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت كمية الإستثمار، أما عندما يكون هناك العكس فيزيد حجم الإستثمار 2. كما قد تكون علاقة طردية من جهة أخرى، وعليه لابد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للإستثمار، خاصة في الدول النامية، وهذه المخاطر قد ترتبط بمدى توفر الإستقرار السياسي الإقتصادي في الدولة، لأن ذلك يؤدي إلى إنخفاض درجة المخاطرة وبالتالي التشجيع على الإستثمار .بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مثل: الوعي الإدخاري و الإستثماري ومدى توفر الأسواق المالية الفعالة.

الفرع الثاني :أهمية الاستثمار وتصنيفاته :

للاستثمار اهمية بالغة في الحياة الاقتصادية يمكن توضيحها كما يلي :

-مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة– .

–مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع– .

–مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ومكافحة البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة، ذلك لان للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم

. ا. 1 Djuatio.E ," Management des Projets Technique d'évaluation :analyse choix et planification", Harmattan innoval , Paris , France , 2004 , P.18.

2عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005 – 1995 ،ص45,

-مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع

-يساهم الاستثمار في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام، والموارد الطبيعية.

- مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يتر تب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة .

-مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة ومساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين وهنا يمكن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين

المطلب 2 :أنواع الاستثمار

يعتبر الإستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات و كذا الإقتصاد العام لأي مؤسسة أو بلد معين، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة و كذلك مواكبة العصر ولذلك تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها و مهامها .

.وللاستثمار تصنيفات مختلفة وعديدة حسب طبيعة المعايير المدروسةحيث يمكن حصرها فيمايلي :

التصنيف النوعي لمجالات الاستثمار : حيث تصنف الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى :

أ- **استثمارات حقيقة:** يعتبر الاستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة

ب-**إستثمارات مالية** : وهي تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند" ويتمثل هذا الأصل المالي حقا ماليًا يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني. هذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

التصنيف حسب الهدف من الاستثمار:

حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، استراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير.

أ- استثمارات توسعية :

حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحدوية للمنتجات.

ب-استثمارات استراتيجية :

يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.

- ج استثمارات استراتيجية :

يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.

3: التصنيف حسب مدة الاستثمار: حيث تصنف الاستثمارات في هذا المجال إلى :

ا – استثمارات قصيرة الأجل:

وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيًا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشارًا في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

ب – استثمارات متوسطة الأجل :

حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) ولا تزيد عن سبع (07) سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشارًا، مثل : مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات. . . الخ.

ج – استثمارات طويلة الأجل :

نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عمومًا تفوق سبع سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة 1نسبيًا كالمشاريع العقارية التي لا

[1]غالم سعدية، غطاس منال، مرجع سابق، ص 45-47

تؤسس لغرض البيع 1 : عقارات للكراء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلا : مبنى الإدارة، مبنى المخزن. . . الخ

4-التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:

أ– – الاستثمار المادي :

حيث يعبر هذا الصنف عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة : العقارات، الآلات والمعدات المستعملة في النشاط.

ب-– الاستثمار البشري :

ويصطلح على هذا الصنف من الاستثمار : رأس المال البشري، حيث يُعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع أو مؤسسة ما، نوعًا من الاستثمار، باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية. حيث يجب الإشارة إلى ضرورة مراعاة أن تكون القيمة المضافة لهذا العامل أكبر من تكلفته على المؤسسة.

كما أن تكاليف تكوين وتدريب العمال تعتبر نوعًا من أنواع الاستثمار في المجال البشري.

5-التصنيف الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تنحصر مجالات الاستثمار من الوجهة الجغرافية إلى استثمارات محلية وأجنبية.وهذا موضوع دراستنا حيث يمكن توضيح ذللك من خلال توضيح الفرق بين الاستثمارات المحلية والاجنبية كما يلي :

1 – استثمارات محلية :

– ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياسًا على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية. . . الخ.

–على انها هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية .

– هو الاستثمار الوطني الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو المحلية سواء كانوا الأفراد أو مؤسسات، ولهذا الاستثمار المحلي أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول والمجتمعات . 1.

1مرجع سابق ص 56

❖ **خصائص الاستثمار المحلي:**

تتمثل خصائص الاستثمار المحلي في النقاط التالية:

1. يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية والمالية، البشرية والمعلوماتية واعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع– .
2. وجود قيم حالية تم التضحية بها
3. – .وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.

ب– استثمارات أجنبية "خارجية" : وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من إنتقال المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار.ويمكن تعريفها كما يلي :

و هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

إذ تكون مباشرة: في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية

ويكون الاستثمار غير مباشر او ما يعرف بالاستثمار المحفظي:ويتعلق بشراء المستثمرين للاسهم والسندات والاوراق المالية بهدف إقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على ارباح إضافية اما علاقة الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون اسهمها او سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة او سياساتها [9] [2] .

.ويمكن توضيح اهم اوجه الاختلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغي المباشر حسب الجدول التالي :

2مرجع سابق، ص 60

الاستثمار الاجنبي المباشر	الاستثمار الاجنبي غير المباشر
إستثمار طويل الاجل	إستثمار قصير الاجل
يهدف إلى تحقيق الربح من خلال الانتاج	يهدف إلى تحقيق الربح خلال المضاربة
ينطوي على حق إكتساب حق الرقابة والادارة	لا ينطوي على إكتساب حق الرقابة والادارة
إمتلاك كلي او جزئي للمشروع	إمتلاك جزئي عن طريق شراء الاسهم والسندات
مسؤول على الخسائر والارباح	لا يتحمل الخسائر
تنتج عنه زيادة حقيقة في إنتاج السلع والخدمات	لا تنتج عنه زيادة حقيقية في الانتاج
يتضمن تحويلا دوليا لراس المال	يتضمن تحويل دوليا لراس المال
يساعد عللى تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: ابو قحف عبد السلام ، إقتصاديات الادارة والاستثمار ، منشورات الدار الجامعية ، الاسكندرية ،1993،ص 175

المبحث الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر وصوره :

المطلب 1:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الاول : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر :

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الاجنبي المباشر بتعدد الباحثين في هذا الموضوع ويمكن حصر اهم مفاهيم هذا المصطلح في مايلي :

حسب صندوق النقد الدولي: FMI الاستثمار الذي يتم للحصول على مصالح مستمرة في مشروع التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي، خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة 3 .على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المشروع1

حسب منظمة التجارة العالمي (OMC):يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلدالام) اصولا إنتاجية في بلد ىخر (البلد المضيف) قصد إداراتها

وحسب هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :الاستثمار الاجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يفترض وجود علاقة إستمرارية طويلة الامد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الاجانب وقد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع او مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف ، وتعود ملكيتها بالكامل لهم ، وقد يشاركهم في الملكية وطنيون او اجانب 2

هو مجموعة الأموال الأجنبية (حكومات، أو أفراد، أو شركات) التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية و تأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، و ضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة3".

1-قريد عمر ،تحسين مناخ الاستثمار الاجنبيكلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري ،اطروحة الدوكتوراه علوم إقتصادية ،جامعة بسكرة ، 2016ص -- 6

1- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن ،ص18
2-صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر
3صفوت أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق، 2005

–الاستثمار الأجنبي المباشر هو " ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الإستخراجية أو التحويلية بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال مما رسته لسيطرة واشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني

نستنتج من التعاريف السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها في دول خارج الحدود الإقليمة قصد البحث عن مستثمرات جديدة بالنسبة للمستثمر وحصول الدول المستضيفة على خبرات وتكنولوجيات المستثمر الأجنبي وذلك بما يخدم الطرفين1.

ثانيا: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الثاني :-خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي الاستثمارات الأخرى بالميزات التالية :

1. إن القروض الخارجية لتمويل التنمية لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، وتلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروطا قاسية مالية أو سياسية الأمر الذي يؤدي إلى وحجم العواقب.
2. و بالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لإشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة وعدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة من حصتها في رأس مال الهيئة و مركز الدولة الإقتصادي والمشروعات التي سيستخدم الفرض قي تمويلها، وقد تضطر هده الدول في كثير من الأحيان قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي بها إلى حلول آجال السداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج، وتؤدي كافة العوامل مجتمعة أو بعضها بالدول النامية إلى الدخول في مفاوضات مع الدول المقترضة لإعادة ا لقروض فضلا عن كونها أصبحت ِ تمويل القرض بتكاليف متزايدة أو إعادة جدولة الديون، و ن هده ا غير متاحة إلى حد كبير، غالبا ما تستخدم في تمويل الإستهلاك العام و الإستهلاك الخاص بنما يستخدم الإستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات تدر عائدا[12]2

1 محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن2005، 18.ص ،
2صفوت أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق، ص2

-3 كما تختلف الأعباء التي تتحملها الدولة بإختلاف نوعية التمويل الخارجي، فبينما يتمخض الحصول على القروض الخارجية عن دفع أعباء منتظمة في شكل أقساط و فوائد

(إهتلاك القروض و مدفوعات الفائدة على القروض) وبغض النظر عن طبيعة إستخدام القرض، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة يتولد عنها تحويلات مالية للخارج تتمثل في الأرباح المحولة للخارج والفائدة على رأس المال على جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد البلد المضيف.

4-القروض الخارجية لتمويل التنمية لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، وتلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروطا قاسية مالية أو سياسية الأمر الذي يؤدي إلى أوخم العواقب.

5 -خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه .هـ- يجمع الإقتصاديون على أن أحد أهم العوامل في تفضيل الإستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية هو تأثيراته على بقية القطاعات الإقتصادية، بحيث أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا و هو ما لا يتحقق في حالة القروض و المساعدات الإنمائية، وفي هدا الصدد نشير إلى أن هدا التدفق يشتمل غلى نقل Hardware مثل الآلات والمعدات ونقل Software مثل التصميمات الهندسية والتركيبات الفنية و الخدمات الفنية و المعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية، كما يلعب دورا ثانيا، وهو أنه مكمل للإدخار و الإستثمار المحليين، كما يؤثر على مستوى العمالة وميزان المدفوعات

6- إن الشركات متعددة الجنسيات والتي تعد القناة الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر تساهم في صادرات الدول النامية التي تنتقل إليها، فهذه الشركات تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها، هذا بينما يصعب في كثير من الأوقات على المشروعات

7-الممولة بقروض أجنبية أن تخترق الأسواق العالمية .ز- توصلت إحدى الدراسات التطبيقية إلى أن ثمة درجة إرتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات من ناحية ومعدل العائد على الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، بينما لم تتوصل نفس الدراسة إلى علاقة واضحة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الصادرات وبين متوسط سعر الفائدة على القروض الدولية1

مرجع سابق ،ص 61

-8يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالإستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية، خاصة الإستثمار في محفظة الأوراق المالية، إذ أن هذا الأخير يتميز بالعديد من المخاطر غلى نحو ما يؤكده واقع الأسواق المالية في مختلف الدول خاصة النامية. فهو أداة غير مستقرة لتمويل التنمية في الدول النامية، وذلك أن هذه الأداة ذات طبيعة قصيرة الأجل وتتأثر بعوامل دورية قصيرة الأجل، كالتوقعات المتفائلة أو المتشائمة حول الإستثمار الدولي والمفاضلة بين أسعار الفائدة وعوائد الإستثمارات الأخرى، وبالتالي فهي أكثر حساسية لعوامل الإستقرار السياسي و الإقتصادي والتقلبات الإجتماعية التي تنتشر في هذه الدول في حين أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بصورة رئيسية بالإستراتيجية للدولية للشركات متعددة الجنسيات وبنشاط التجارة الدولية وتحسين البيئة والظروف الإقتصادية الكلية في الدول المضيفة للإستثمار المباشر وبصو رة أقل بعوامل دورية قصيرة الأجل 1

.ويمكننا القول إذن أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويلية مكملة لبقية الوسائل التمويلية ونظرا لهذه الخصائص التي تميز بها الإستثمار الأجنبي المباشر عن بقية التدفقات المالية، أصبحت الدول النامية تسعى لجلب هذا الإستثمار لتمويل التنمية، فراحت تتنافس في توفير مناخ إستثماري جذاب وبالتالي التعديل في سياساتها إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث : النظريات الرئيسية المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر

إن النظريات الرئيسية المفسرة لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تنظيم وتوجيه هذه الإستثمارات من خلال النظريات المفسرة.لقيام الاستثمار الاجنبي وذلك من خلال مايلي :

التفسير النظري الكلاسيكي:

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تصور نظرية التجارة الدولية والتبادل الدولي، وسنتطرق في هذه النقطة إلى أهم النظريات الكلاسيكية المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر-2 .

: 1نظرية النفقات النسبية :

1محمد عبد العزيز عبد الله الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005ص18 .
2 عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ،ص 48

وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة، تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وتقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها .، وعليه فالشرط فالإختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها

تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى ، ولبيان الفروق النسبية نفترض أن أحد البلدين يستطيع أن ينتج كلتا السلعتين بإتفاق أقل مقدر بساعات العمل من البلد الاخر .

	البرتغال	إنجلترا
وحدة قماش.	100	90
وحدة خمور	120	80

مصدر: مفتي محمد البشير، "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1993-2004 ،)"كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

.نلاحظ أن للبرتغال تفوق مطلق في فرعي الإنتاج، ولكن هذا التفوق أكبر من إنتاج الخمور عنه في إنتاج الأقمشة، وعليه يكون للبرتغال ميزة نسبية في إنتاج الخمور بحيث أن فرق نفقتها أكبر نسبيا منه في حالة الأقمشة،لأن 80/120 أصغر من 90/100،وعليه للوصول إلى المعنى الحقيقي للميزة النسبية في حالة بلدين وسلعتين، نقارن نفقات إنتاج سلعة واحدة في البلدين 80/120 مع معدل نفقة إنتاج السلعة الأخرى في البلدين 90/100 ،وبهذا ننتهي إلى إن التفسير الأول للأسباب التي تدعو إلى قيام المبادلات التجارية الدولية بين دولتين هو إختلاف ظروف الإنتاج لنفي السلع داخل دولتين مختلفتين، ومع ذلك فان تحليل "ديفيد ريكاردو" قد ذهب إلى ابعد من ذلك، حيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة، فان كل دولة تتخصص في إنتاج ، ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن المثال ليس على السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر درجة كبير من الوضوح، وفي هذا السياق وجهت الإنتقادات لهذه النظرية، 1حيث أنها

1- زينب حسن عوض الله "اقتصاد دولي على بعض القضايا" الإسكندرية، الدار الجامعية 1998 ،ص48 .

تغفل إمكانيات إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال، كما يعاب عليها طابع السكون الذي تتميز به. فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.

2: النظرية السويدية "نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر و أولين):

هذه النظرية فسرت قيام التجارة الدولية بتفاوت نصيب الدول من وفرة وندرة عوامل الإنتاج، ويؤدي إختلاف مستوى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج تلك إلى إختلاف نسب إنمائها، وبناء على وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج يتم التخصص الدولي فوفقا لهذه النظرية أن تخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي تتوافر لديه بوفرة سوف يمكنه من تحقيق إنتاجية عالية تفوق الاحتياجات المحلية، وبالتالي يمكنه تصدير الزائد عن حاجته في المقابل استيراده لمنتجات التي ولدها عنصر إنتاج غير متوفرا محليا، وبتلك الطريقة يتحقق التوظيف الأمثل ، ومن بين الانتقادات الموجهة إليها أنها أعاقت الإستثمار لعناصر الإنتاج في كل البلدان المباشر بين الدول، وذلك حينما اقتصر تفسيرها لهذا الأخير على صيغة تبادل السلعة في المرحلة النهائية للمنتوج، ثم إن الواقع الاقتصادي العالمي أقر بحقيقة معينة هي مناقضة لهذه النظرية، فيما يخص عدم انتقال رؤوس الأموال والموارد الأولية بين الدول، وتمثلت هذه الحقيقة في إنتقال رؤوس الأموال الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو أوروبا وإنتقال المواد) الأولية الطبيعية للبلدان النامية نحو بلدان أوروبا الغربية .2

التحليل النظري الحديث لتفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر :

تفترض النظرية الحديثة إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار

(الدولة المضيفة، والشركات متعددة الجنسيات) فهي ليست بمثابة مباراة من طرف واحد، وإنما هي مباراة من طابع خاص يحصل فيها كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من العوائد أو الفوائد، غير أن حجم ونوع وعدد الفوائد التي يحصل عليها كل طرف إنما يتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الأخر بشان ونوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل محور العلاقة بين الطرفين وفيما يلي سنتطرق إلى بعض النظريات التي ساهمت في إعطاء تفسيرات لظاهرة التبادل الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-2فارس فوضيل "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر" رسالة ماجستير، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1998ص16

: 1-2 نظرية دورة حياة المنتوج :

كما وضعها الاقتصادي " VERNON RAYMOND" هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتوج تقوم على افتراض أساسي وهو انه مثل الإنسان، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتوج النمطي فالانحدار ثم أخيرا تموت .ولهذا فإن المنتوج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية هي :

دورة حياة المنتوج، مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج، وأخيرا مرحلة المنتوج النمطي

-مرحلة المنتوج الجديد:

تبدأ هذه المرحلة في بلد متقدم حيث التطور التقني والمهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة، تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، و من الممكن بالخسائر المالية التي قد لا يمكن تحقيق معها الربح، حيث تقام حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتوج الجديد إلى السوق، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة الجديدة

.ووفقا لهذه النظرية فإن عملية تطوير المنتوج الجديد أو التحسين على منتوج قائم غالبا ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم ، حتى يسهل إجراء التغيرات المطلوبة، كما أن هناك احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة،ونظرا لغياب المنافسة في هذه المرحلة وكون المنتوج جديد، فإن الشركة صاحبة المنتوج الجديد لن تعول أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة، كما أنه في هذه المرحلة لا تواجه الشركة الجديدة أو صاحب المنتوج الجديد ضغطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى بينما يتم تصريف وبيع معظم منتجات المنتوج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال هذه المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتوج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية هذه الفرص سوف تظهر أولا في الدول المتقدمة الأخرى حيث تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدول التي نشأ فيها المنتوج، في الجزء الأخير في هذه المرحلة سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج 1

1-رضا عبد السلام ، مرجع سابق ص 55

-مرحلة المنتوج الناضج :

خلال هذه المرحلة يشهد منتوج عملية نمو سريع وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة المبتكرة بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات خاصة بها في الخارج، والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالإستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار ومعظمها دفاعية، كما تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم إرتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض من الطلب عليها .كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم تم التصدير وما يحمله من تبعات، كل تلك العوامل تمثل قوى للشركة على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر

مرحلة المنتوج النمطي :

المرحلة النهائية في دورة المنتوج هي مرحلة المنتوج النمطي حيث من غير الممكن تميزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو الدولة المتقدمة التي يتم الإنتقال إليها وأن المنافسة بين المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال الثمن و الثمن وحده

الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتوج المبتكر ستستمر في الازدياد حيث سينمو عدد المقلدون للمنتوج، ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب، فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر، عند هذا المفترق تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمرا حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها إلى الدول الأقل نمو حيث تكلفة العمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن تتحدث عن الإستثمار الأجنبي المباشر وإقامة نشاط إقتصادي في الدول المتخلفة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة، فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير وليس لاحلال الواردات والشكل الأتي يوضح مراحل دورة حياة المنتوج:

والشكل الأتي يوضح مراحل دورة حياة دورة حياة المنتوج

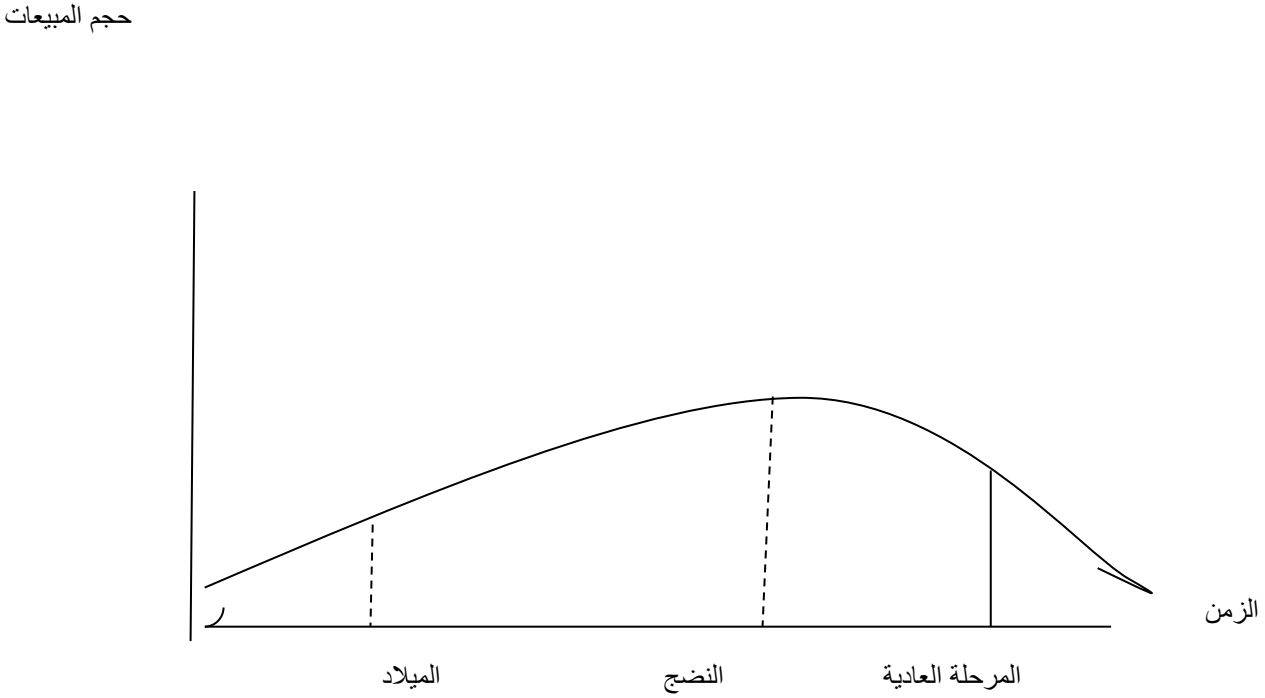

SURCE: piere jacquemal, la firme multinationale , une introduction économique édition économique, 1990, p60.

الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية:

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فلقد فشلت في تفسير الإستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات وجودة تلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم، كما أنها تركز بشكل كبير على عوامل مثل تأثيرات المنتوج ، والدوافع الدفاعية لدرجة استبعادها عوامل هامة أخرى، و لها تأثيرات على قرار الإستثمار الأجنبي المباشر[1]، وبعض تلك

1رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 56 .58

العوامل تتعلق بعدم كمال السوق في الدولة المضيفة، أضف إلى ذلك ماذا عن الإستثمارات المباشرة في قطاع البترول، هل يقضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ بل قد تكون بداية الشركة من الدول المضيفة مثل التنقيب على البترول او الفندقة او السياحة .

:نظرية عدم كمال السوق :

ظهرت عام 1960على يد الإقتصادي "هيمر HYMER ،"حيث تقوم هذه النظرية على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجلات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي أخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجيا، المهارات الإدارية)

بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات لعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... الخ، سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تمكن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالإستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية،كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي، فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الإستثمار هي الشكل المفضل للاستغلال جوانب القوى لدى الشركات متعددة الجنسيات،

وفي هذا الشأن يرى "هود وينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني إنخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في الأسواق كما أن السلع والخدمات المقدمة (النواتج) وكذلك عناصر المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق .

من هذا المنطلق يمكن القول بأن هروب الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار في أسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية :"

– حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.

– حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية...الخ، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة – .كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.1

– تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.

– تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، وثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق

– .قيام حكومات الدول المضيفة بمنح إمتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الإنتقادات الموجهة إلى هذه النظرية

إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

– إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة لهذه الشركة في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العملياتالخارجية كالتصدير أوعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق... الخ

نظرية الحماية :

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الإبتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج، التسويق، أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من القنوات الأخرى غير الإستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج، أو أي شكل أخر، وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول لنامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها2.

1عبدالسلام ابو قحف ، التسويق الدولي ، مرجع سابق ص 82

2مرجع سابق ص 85

.وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، مثلا بالبحوث والتطوير والإبتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة هذا أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأموال التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة، ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها .وتحقيق عوائد للشركة .

.ويلاحظ أن ممارسات الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال يوجد الآن الضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على المستوى العالم ، تضمنها مواثيق متفق عليها، ويقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة أما الأخر فيمثل منظمات دولية مستقلة .

ويمكن أن نحدد بعض الدوافع التي تعمل كلها معا أو بعضها وراء إتخاذ قرار بالإستثمار من قبل الشركة متعددة الجنسيات وهي

- :عوامل خاصة بحماية إختراعات الشركة متعددة الجنسيات .

-عوامل خاصة بعدم كمال السوق في الدول النامية .

-عوامل خاصة باستغلال تلك الشركات لإمكانياتها التكنولوجية والمالية والإدارية.

- عوامل خاصة بدورة حياة المنتوج.

- عوامل خاصة بالخصائص المميزة للدولة المضيفة من موارد طبيعية وغيرها- .

عوامل خاصة بالبيئة المحلية بالدولة الأم.

- عوامل خاصة بالتسويق وتجنب الأخطار التجارية .

-عوامل خاصة برغبة تلك الشركات في التغلب على الإجراءات والقيود المرتبطة بالتجارة الدولية

: نظرية الموقع :

ركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمار المباشر في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدولة المضيفة .إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالإستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق على النحو التالي:

– **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدول المضيفة .

–**العوامل التسويقية:** مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

– **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، إنخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطية والتسهيلات الإنتاجية الأخرى

– .ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والإستيراد .

–العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار:

مدى قبول الإستثمارات الأجنبية، الإستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفير البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار – .

الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب

–عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى . توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على الأرباح ورؤوس الأموال للخارج .1

1فريد النجار "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000 ،ص09.

المطلب2 : صور الاستثمار الاجنبي المباشر

أ/ الاستثمار المشترك:

يعرفه كولدي بأنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، أو الخبرة وبراءات الاختراع او العلامات التجارية...الخ

حيث يستفيد كل شريك من الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الاخر وعليه يمكن حصر مميزات الاستثمار المشترك على الجوانب التالية:

1. –إتفاق طويل الاجل بين طرفين إستثماريين أحدهما محلي والاخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
2. قد يكون الطرف المحلي شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص
3. إن قيام احد المستثمرين الاجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى إستثمار مشترك
4. ليس بالضرورة ان يقدم المستثمر (وطني او اجنبي) حصة في راس المال بمعنى
5. المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة او المعرفة او التكنولوجيا بصفة عامة
6. في جميع المجالات السابقة لابد ان يكون لكل طرف من اطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع[1]

إن هذا الشكل من الاستثمار الاجنبي المباشرقد لقي قبولا لدى الدول المضيفة خاصة النامية منها وذللك نظرا لاسباب سياسية ، إجتماعية ، إقتصادية كتخفيف درجة الاحتكار والتحكم في الاقتصاد الوطني ,وذلك من خلال تحقيق العديد من المزايا للطرفين المحلي والاجنبي

فبالنسبة للطرف المحلي : يمكن من خلاله خلق طبقة رجال أعمال وطنية تستطيع مستقبلا الاستقلال عن الاجانب بعد إكتسابهم مهارات إدارية وتسويقية جديدة ،

1قريد عمر ، مرجع سابق ص 11-

اما بالنسبة للطرف الاجنبي : فتتمثل في مساعدتها في الحصول على تراخيص إقامة المشروعات وتخفيف إجراءات البيروقراطية والادارة خاصة إذا كان الطرف المحلي هو الحكومة .

ب/ **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا للتخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من أثار على المستوى المحلي والعالمي، وعلى الرغم من هذه التخوفات فان كثيرا من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا تمنح شركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا وهذا بهدف جذب العديد من الاستثمارات [1]

وتشير الدلائل العلمية إلى إنتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية وإستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث لهذا النوع من الاستثمارات مزايا متعددة حيث تتميز هذه المشروعات بالضخامة في الحجم وبالتالي المساهمة في إشباع السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن لرصيد ميزان المدفوعات وخلق فرص العنمل ويمكن للدول النامية ان تستفيد من هذه المزايا والتقليل من مخاطر الاحتكار والتبعية الاقتصادية والسياسية وذلك بوضع عدد من الضوابط والنظم من تسيير هذه الاستثمارات وفقا لاولوياتها .[2]

ج/ مشروعات او عمليات التجميع :

تاخذ هذه المشروعات شكل إتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني يقوم بموجبهاى الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا ،كما يقدم له الخبرة والمعرفة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع ، وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرسمالية في مقابل عائد مادي متفق عليه .

وقد تاخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الاجنبي مع التاكيد على المشاركة الفعلية للمستثمر الاجنبي في إدارة المشروع وتسييره[3] .

1عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق ص 20-
2 قريد عمر مرجع سابق ص 25-33
3-أبو قحف ،مرجع سابق ص 491

د/ **الاستثمار في المناطق الحرة :**

المنطقة الحرة هي جزء من ارض الدولة المضيفة قد تقع بداخلها او على ضفافها البرية او البحرية ، وهي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية ويتم عزلها عن باقي حدود الدولة بالاعتبار الجمركي[26]1 إلا انها خاضعة للسيادة الوطنية للدولة من الناحية السياسية ، كما تتمتع المنطقة الحرة بالشخصية الاعتبارية ولها هيكل إداري مستقل تمارس فيها انشطة صناعية وتجارية وخدمية وتحدد هذه المناطق وفق تشريعات وسياسات الدولة المضيفة

حيث يتم التعامل معها كما لو انها اجنبية دون سداد الرسوم الجمركية ودون خضوعها إلى الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة وذلك مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات والتي من شانها جذب الاستثمارات ، اما بالنسبة للحوافز والمزايا التي توفرها المناطق الحرة فهي تتفاوت بين دولة واخرى منها مايلي:

1. الاعفاء من الضرائب على إستيراد المواد الاولية والبضائع الاخرى شبه المصنعة
2. الاعفاء من الضرائب على الايرادات وراسالمال
3. توفير جهاز إداري يتولى إنجاز ومتابعة كافة الاجراءات الفنية والتنظيمية للاستثمار والتجارة في المناطق الحرة
4. توفير العمالة اللزمة من مختلف التخصصات للصناعات والشركات التجارية المتواجدة في المنطقة

[1] مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1998ص 138

المبحث الثاني : الشركات المتعددة الجنسيات كاسلوب للاستثمار الاجنبي المباشر :

المطلب 1:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع ظهورها :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبي ا رً عن عولمة الاقتصاد ، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم ، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح ، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة **اقتصادية** واحدة بغية بسط نفوذها ، وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم ، مستفيدة من منج ا زت التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لت ا رجع دور الدولة أمام هذه الشركات.

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثي ا رت على دول العالم في مجال التنمية خاصة الدول النامية 1.

وكثيرا ما يعتقد البعض بان الشركات المتعددة الجنسيات لها جنسيات متعددة ، ولكنها لاتحمل جنسية عدة دول وإنما تنشط في العديد من المناطق الجغرافية ويطلق عليها عدة تسميات من بينها:

–الشركات المتعددة الجنسيات(Les sociétés multinationales)

- الشركات عبر القومية(les sociétés transnational)
- الشركات فوق القومية (les sociétés super nationales)..

––الشركات الدولية les sociétés international).

- (les sociétés globales).الشركات الشمولية
- شركات تتمتع بجنسية أكثر من دولة) –(.les sociétés plurinationales)

–أما المنظمة الدولية للعمل فتسمها المنشات المتعددة الجنسيات.

هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار حيث نجد أن العلاقات بين هذه الشركات تقوم على تنظيم العلاقات بين أعظاء المجموعة على أساس القانون العام للشركات الذي يكيف وفقا للظروف ،هذا من جهة ، من جهة أخرى فإن توزيع أعضاء

المجموعة بين الدول مختلفة عبر العالم يمكن النظر إليه بوصفه أحد المشاكل التقليدية للقانون ولا سيمى القانون الدولي الخاص الذي تسري قواعده بشأن العلاقات القائمة بين الشركات المنتمية إلى أنظمة قانونية مختلفة ، هذه الشركات تنشأوفق القانون الوطني ، وباتالي تكتسب جنسيات مختلفة وبانظر إلى أن الشركة متعددة الجنسية لها أنشطة متعددة في كل المجالات من أبسط إنتاج صناعي إلى صناعة الصواريخ العابرة للقارات

وهي تمثل بواسطة فروعها المختلفة في أكثر من إقليم وطني. وعلاوة على الشخصية القانونية لكل من الشركات الفرعية فإن تلك الأخيرة تحتفظ دائما بنوع من الذاتية و الجزئية المتمثلة في الإحتفاض بوحدات مرتبطة فيما بينها ، رغم تمييزها ولكن تتخطى الشركة نفسها حدود الدولة الواتحدة . بحث تتواجد في كل من الشركات الفرعية وكذلك لتؤدي وظيفتها في إطار متعدد الجنسيات. إن مفهوم التوجد في إقليم ما أمرا سهلا كما يتراءى للوهلة لأولى فالمفاهيم المتعارفة على إستخدامها للمشروعات متعددة الجنسية تشترط أن يتسم تمركز الشركة في إقليم معين بالوضوح و الجدية. ويجب أن يكون لهذه الشركة شخصية قانونية مستقل، و أن تملك تجهيزات للإنتاج ليس فقط مجرد وسائل خاصة للتسويق وإذا كانت الشركة متعددة الجنسية تعد ظاهرة إقتصادية هامة أسست على معطيات فنية فإنها إيظا ظاهرة قانونية بل وأكثر من ذلك فإن الشركة متعددة الجنسية هي أمر من خلق القانون الوطني و الدولي.

ونجد نمو ش.م.ج يفوق نمو إقتصاديات البلدان الرأس مالية المتطورة نفسها بالضعين، حيث بلغ معدل نموها السنوي 10% وبلغ النمو الإقتصادي لهذه البلدان المتطورة 5.%

وقد بلغ عدد فروع ش.م.ج عبر العالم حوالي 74.7 فرعا وتطورت عبر بداية السبعينات إلى حولي 35000 فرعا ولاتزال في تزايد مستمر مما يشكل خطورة على السيطرة التامة على هذه البلدان مما يؤدي إلى إستغلال طاقتها المختلفة.

وهذا ما جعل طابعها التعددي قويا بشكل قوة ونفوذ في الهيمنة و السيطرة إلى جانب ما تمتاز به هذه ش.م.ج من عنصر التكامل و الإحتكار إظافة إلى ميزة التنوع و التوسع

المطلب: 2 :سمات وخصائص الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات Multi National هي تلك الشركات التي تقود فعاليت و أنشطة تتجاوز الحدود القومية وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيظا الشركات متعدية القومية Trans. National وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها كالشركات متعددة الجنسيات تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأس مالية القومية إلي رأسمالية ما وراء الحدود القومية

في زمن العولمة هذه الشركات تلعب دورا أساسيا في هذا التحول حيث غدت المنظمة المركزية للأنشطة الإقتصادية في الإقتصاد العالمي يتزايد تكامله.

1. ضخامة حجمها:

لقد تطور حجم وعدد الشركات متعددة الجنسيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث لم يتجاوز عددها أوائل السبعينات بضعة آلاف شركة وقارب عددها أواخر التسعينات ما يزيد عن 60 ألف شركة تنفق هذه الشركات مبالغ طائلة في أعمال البحث و التطوير العلمي للمنتجات ودراسات التمويل و التسويق و تتوزع أنشطتها في مصانع متعددة منتشرة في عدة أقطار.

2 .ميزة التكامل بين فروعها :

إن الشركات المتعددة الجنسيات كثيرا ماتتميز بميزة التكامل وذلك ربما يرجع إلى جوانب عديدة من ظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق نهج معين مما يجعلها تتأثر وتسير وفق معاير هذا النظام حيث تتمتع بظاهرة التكامل بما يتماشى و الفكر الإقتصادي الحديث المنبثق من البلدان و الذي تندرج في إطاره هذه الشركات العملاقة مايجعلها بمثابة الأخطبوط و السرطان الذي تحقق بها مصالحها على حساب البلدان الضعيفة و يجعلها تخظع للإستعمار الإقتصادي.

وقد أصبحت هذه الشركات تمارس أدوارا كبرى في التجارة الخارجية الدولية كمحرك فعال في ديناميكية التجارة و المبادلات الدولية التي قدرت بـ 700 مليار دولار، و إذا نظرنا إلى المبادلات فيما بين دول العالم الثالث فهي جد ضعيفة حيث تصل إلى حوالي 15% من إنتاجها.

وتصل المبادلات بين بلدان المبغرب العربي بنسبة 1% وبما ساعد هذه الشركات المتعددة الجنسيات على توفير رؤوس الأموال الضخمة في الإتمانات التي تحصل عليها بواسطة البنوك الكبرى و التي تدخل كذلك فيما يعرف بالمصاريف متعددة الجنسيات، إلى جانب إعتماد هذه الشركات م.ج وحدة التكامل في نشاطها سواء كان هذا التكامل ضمن الشركة الأم ذاتها المتواجدة في البلدان الرأسمالية أو بينها وبين فروعها المتواجدة عبر العالم وبلعكس وذلك من خلال قيامها ومزاولتها الترئيسي إشرافا وإدارة للمشروع من بدايتهم إلى نهايتهم مرورا بالإنتاح و التوزيع وخير مثال على ذلك"ميزة التكامل للشركات متعددة الجنسيات" وهو التكامل المتواجد بالشركات البترولية متعددة الجنسيات من مرحلة البحث إلى التنقيب أو إستخراج أو الإنتاج مرورا للتكرير فالنقل ثم التتسويق وصولا إلى التوزيع وكذى التصنيع البيتروكيمياوي.

3ميـــــــــــزة الإحتكـــــــار:

بصفة وجيزة فإن ميزة الإحتكار تعد شرط من شروط ش.م.ج باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق إستراتيجية محكمة ودقيقة تستطيع السيطرة سيطرة كاملة وبالتالي تظل هذه الفروع المتواجدة عبر العالم وخاصة بالدول النامية التي ترتبط بالشركة الأم تسيطر وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شؤون هذه الفروع و التحكم فيها وراء خلق إستثمارات جديدة.

كما أن قوة إنتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم هو عملها الدؤوب لإجل إحتكارها لجميع الميادين الصناعية و التجارية فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة للدول النامية يجد بأنها تسعى وبكل الوسائل بالهيمنة على الثروات هذه البلدان التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الإقتصادي مقابل منتجات كانت أساسا عبارة عن مواد خامة لثروات البلدان النامية " بلدان العالم الثالث" ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الإحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلا من إحتكارها من بلدان العالم الثالث صاحب الثروات.

والعملية الإحتكارية في حد ذاتها تعني السيطرة على الثروات و استغلالها لصالح هذه الأخطبوط عبر العالم ، واحتكار السلع المعروضة في الأسواق أو حتى في مجال الخدمات ولاتتحقق الميزة الإحتكارية إلا إذا كانت لعدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي بهذه المعادلة إلى التحكم في أثمان هذه السلع و الخدمات وخير مثال نؤكد به الجانب الإحتكاري هو البروز لعدد قليل ومحدود من الشركات البترولية الكبرى بالإستحواذ و السيطرة على مجموع النشاط الإقتصادي البترولي على الصعيد المحلي و العالمي

.4ميـــــــــزة التنوع و التـــــــوسع:

من مميزات الشركات متعددة الجنسيات الضخامة و تنوع نشاطها عبر العالم ، فكل شركة من هذه الشركات الإحتكارية تمارس نشاطها في الكثير من دول العالم وخاصة دول العالم الثالث ، حيث تخص هذه "ش.م.ج" في الكثير من النشاطات في إنتاج أكثر من 22 سلعة مختلفة ومتنوعة في شتى مجالات الحياة الإقتصادية.

كما تتميز بكثرة الإنتاج و النوعية ، معتمدة في ذلك على السرعة في الإنتاج بأحدث الطرق و الأساليب التكنولوجية الحديثة و التي تتماشى و السياسة الإقتصادية الحديثة و ذات القيمة الفنية العالية.

ومع كبر حجمها مارست أدواراكبرى في التجارة الخارجية الدولية كمحرك فعال في ديناميكية التجارة و المبادلات الدولية المتطورة.

وهذا من بين الأساليب الإستراتيجية التي إعتمدتها في برمجة سياستها الإقتصادية و اللتجارية لإضعاف البنية الإقتصادية و التجارية للبلدان النامية مما جعلها تتوسع أكثر في تجارتها على الصعيد الدولي و الداخلي وتركيزها على بلدان العالم الثالث مما جعل أرباحها تزداد أكثر فأكثر وهذا أدى إلى السيطرة على السوق التجارة الدولية كما تتميز بإنتاج المتعدد و المتنوع فعلى سبيل المثال شركة جنيرال موتورس التي تنتج أكثر من 22 سلعة كإنتاج : القطارات ، السكك الحديدية ، ا...وغيرها من السلع ذات الأهمية في التجارة الدولية وخاصة إحتياجات العالم الثالث لمثل هذه المنتوجات كما تساعدها أكثربتميزها أكثر بتوفير رؤوس الأموال.

إضافة إلى ذاك في تقوم بتوزيع نشاطاتها عبر فروع أو وكالاتها في صناعة أو بيع السلع ضف إلى ذلك في توضف اليد العاملة المتوفرة وبأجور زهيدة في مواطنها العالم الثالث كما تعتمد على التقدم التكنلوجي المتطور حيث توفر أموالا طائلة في مجال الأبحاث لتطوير منتجاتها بسرعة فائقة جدا تماشيا وفقا لتغيرات الإقتصادية الحاصلة حديثا.

بالإضافة إلى الإهتمام الكبير بتطبيق أحدث الأساليب في مجال التسيير الإداري مما جعلها تتفوق في مجال النظام و البرمجة و التسيير حيث تعتمد على توفير أموال لدراسة وتطوير مثل هذا الجانب الذي أهملته بلدان العالم الثالث و الذي أدى بها إلى التأخر في جميع المجالات الإدارية و السياسية و القانونية و اتلإقتصادية و التجارية و الثقافية هذا الإهمال للمعلجة الفعالة للميادين السابقة الذكر من طرف بلدان العالم الثالث وبملاحضة دقيقة من قبل ش.م.ج وكانتا النتيجة أن سكان العالم الثالث المتكونة أكثر من 130 دولة يعيش فيها أكبر نسبة من سكان العالم لايتعدى نصيبهم 20% من الناتج القومي العالمي.

إلى جانب إمتلاك هذه الدول لثروات طبيعية وطاقات بشرية هائلة فهي لاتساهم في الإنتاج الصناعي العالمي إلا بنسبة 7% و 35% من الإنتاج الزراعي الذي لا يغطي حاجيات هذه البلدان . إضافة إلى الإنتاج المحلي المتدني فقد إعتمدت على سياسة الإستراد و الإهتمام بالمنتوج الأجنبي ، وهذا حسب الرأي الإقتصادي العالمي تشاكين–عالم في الإقتصاد الحديث ذو أصل بريطاني– بدلا من استغلال منتوجاتها لحفظ النمو المحلي وتحسين الإنتاج وزيادة التنافس بل أعطت تحفيزات في مجال التجارة الحرة و الأستثمار الأجنبي غير المقيد و هذه المميزات المتراكمة التي لا تفيد الشعوب وخاصة عمال بلدان العالم الثالث ، وكما نعرف مدى إرتكاز أعمال الشركات متعددة الجنسيات على البترول و الغار في بادء الأمر ولكن الظروف و التغيرات فرضت عليها تنوع وتوزيع مجالات نشاطها الصناعي و الإقتصادي إلى مصادر طاقية أخرى مثل إستغلال الفحم الحجري و اليورانيوم و رمال القارة أو التصنيع البيترو كيمياوي وهذا كله من أجل تعزيز سيطرتها وهيمنتها ومحافظتها الإقتصادية.

5-الوحدة :

إن الوجود الحقيقي للشركة في أكثر من دولة ليس بالشرط الكافي لتعدد جنسياهتا، بل يجب أن تخضع فروع هذه الشركة لنفس إستراتيجية شركة الأم، أي تكون للشركة ككل إستراتيجية موحدة على المستوى .

العالمي وتعد الوحدة المميز الأساسي للشركة المتعددة الجنسيات، وحدة الإستراتيجية

فهناك وحدة اتخاذ القرارات، وحدة التصرف، و، ووحدة الموارد الإنسانية، المادية والفنية فوحدة الإستراتيجية أو الإستراتجية المشتركة،

تعد عنصرا أساسيا في فكرة المشروع المتعدد الجنسيات .وتعرف هذه الإستراتيجية دائما، بالإشارة إلى العديد من الدول الوطنية، ويتعايش مركز الشركة الأم، المسيطر على إصدار كل القرارات مع الدولة التي تنتمي إليها هذه الأولى. في حين تتعايش الشركات المتولدة عنها، مع الدولة المضيفة .وفكرة الإستراتيجية المشتركة، تفترض وجود شركة موجهة، تقوم بتحديد الأهداف وتسهر على انجازها، وتقيم النتائج. وهذه الشركة الموجهة أي الشركة الأم تمارس نوعا من السيطرة على الوحدات المختلفة من اجل تحقيق خطتها الشاملة، ويرجع السبب في تحقق هذه السيطرة، إلى تحديد الإستراتيجية الشاملة للشركة الأم بواسطة

جهاز موحد للإدارة أي القيادة العليا، وبالتالي إلى وجود مركز واحد فقط للقيام بإصدار القرار، هذا الأخير يوجد عادة في البلد التي تتبعها الشركة الأم بجنسيتها، وتخلق الشركة الأم – التي تعد مركزا مصدرا للأوامر– صلة فيما بينها وبين الشركات التابعة لها، حيث تفرض عليها مستوى ودرجة التصرف اللازمة من اجل تحقيق السياسة الشاملة لها، فالشركة الأم تعين للشركات التابعة لها حدود مبادراهتا، وتفرض عليها أن تكون سياستها متسقة مع السياسة العامة للشركة الأم، ويتوقف النجاح إلى حد كبير، على التوفيق الحاذق والفعال بين متطلبين :وحدة إصدار القرار في مواجهة الكل المكون للشركة، والمبادرات اللامركزية المحلية الصادرة من فروع الشركة الأم. فالإستراتيجية المشتركة للشركة الأم ليست إلا مجموع القرارات الصادرة من مركز إصدار القرارات

فعلى سبيل المثال فان شركة جنرال موتور للسيارات لا يقتصر بأي حال على السيارات، بل يتعدها ليشمل السكك الحديدية، والبرادات: فضلا عن أن إنتاجها من السيارات يشمل عدادا من الأنواع وكل نوع يشمل عدة أصناف .

-6-تنوع الأنشطة

:لا تقتصر الشركة المتعددة الجنسيات على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية، وإنما تعددت منتجاهتا وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة هبا. والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التدني باحتمالات الخسارة. فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بان هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية.

ويفسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة المتعددة الجنسيات لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى. ولذلك فهي اقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق،

المطلب 3: اهداف الشركات المتعددة الجنسيات :

.إن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات عديدة، وهي تسعى إلى تحقيقها بجميع ما لديها من وسائل، وبشتى الطرق، ولو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية للدول المضيفة، خاصة النامية منها، ومنطلق هذه الخصوصية كون أن الدول النامية لا تمتلك الوسائل الكفيلة لمتابعة ومراقبة النشاطات الضخمة لهذه الشركات، وهذه الوسائل يمكن أن تكون وسائل تكنولوجية أو فنية أو حتى من ناحية التشريعات والقوانين المنظمة لنشاطاهتا.

وهذه الأهداف يمكن تجميعها في نقطتين أساسيتين هي كالآتي :

- ✓ الربح
- ✓ النمو والاستمرارية

.ويعتبر عامل الربح .لب الرأسمالية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح. وتعتبر الرأسمالية كفؤة لكوهنا تسخر بالضبط قوى التنافس التي لا تعرف الرحمة، من اجل تحقيق الثراء والحصول على أعلى الأرباح الممكنة، فالرأسمالي لا يعرف راحة التفكير، مشغول البال، يفكر دائما في تحقيق اقل التكاليف وأعلى الأرباح، فلا يتوقف عن تسريح العمال عندما يشعر أن استمرار وجودهم يهدد هدفه المنشود في تحقيق أعلى الأرباح، ويسعى دائما إلى تبني تقنيات إنتاجية جديدة، وذات كفاءة اكبر حتى تعود عليه بعوائد تفوق المعدلات السائدة في السوق. فالرأسمالي بطبعه الميال إلى المادة لا يحبس نفسه في حدود الأساليب القديمة لتحقيق هذا التفوق. وتأسيسا على ذلك تدخل الشركات المتعددة الجنسيات السوق حين ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد، وسرعان ما تخرج عندما تشعر أن أرباحها ستنخفض إلى دون المستوى السائد في الأسواق. السائد، وسرعان ما تخرج عندما تشعر أن أرباحها ستنخفض إلى دون المستوى السائد في الأسواق.

وهذه العملية، أي الدخول والخروج السريع إلى ومن السوق، تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على موازنة عوائدها، وتضمن لنفسها استثمار أموالها في الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح ولتحقيق أعلى الأرباح تتجنب الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب العالية،

وكذلك في البلاد التي يكون فيها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا،. وعادة تلجا هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وكذلك الإنفاق الاجتماعي، كبلدان شرق آسيا مثلا .فهي تترك بلدا كالسويد كي تتجنب دفع ضرائب عالية، تعتبر في نفس الوقت ضرورية لتمويل الخدمات

والإعانات الاجتماعية التي يطالب هبا الناخبون والواقع يشير إلى انه بمقدور شركات الأعمال العالمية أن تختار البلدان التي ترى فيها أن أسواق العمل والضرائب والأنظمة والقوانين الموجهة أكثر ملائمة، فتنتقل رؤوس الأموال والإنتاج بحرية عبر الأسواق المختلفة في العالم بسبب اختلاف الأجور والمهارات والبنى الأساسية والمخاطر السياسية في العالم. ومن خلال هذه الظروف غير المتماثلة تحاول الشركات المتعددة الجنسيات تحقيق الأرباح عن طريق قيامها بالاستثمارات وإقامة المصانع في الأماكن المتعددة من العالم. فراس المال العالمي ذو القابلية العالية على التنقل يتفادى دخول البلدان والأقاليم التي تفتقر إلى البنية الأساسية، أو قوة عمل ماهرة متعلمة، أو الاستقرار السياسي.

<u>النمو والاستمرارية</u>

.إن الشركات المتعددة الجنسيات لا هتدف فقط إلى تحقيق الأرباح، بل تسعى كذلك إلى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من اجل البقاء والبروز أكثر على المستوى الدولي. فمثلا الشركات الأمريكية كثفت

جهودها من اجل إنشاء فروع لها في أوروبا وكندا عكس بلدان أمريكا اللاتينية ومختلف الدول النامية، رغم أن هذه الشركات تحقق أرباح كبيرة في تلك الدول النامية أين يكثر الطلب على السلع الاستهلاكية وتتوفر اليد العاملة الرخيصة عكس أوروبا. ومنه نستنتج أن النمو والاستمرارية هما عنصران مهمان بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات مثل الربح، بحيث أن حضور هذه الشركات في أوروبا وكندا يخضعها إلى منافسة كبيرة مع الشركات الأوروبية والكندية الكبيرة وهذا ما يجبرها على تطوير أساليب إنتاجها وتسيريها ، قصد الظفر بمكانة في تلك الأسواق وبالتالي التطور والنمو، ومنه الاستمرار في الحياة .

المبحث الثالث : اهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب 1: مفهوم المناخ الاستثماري:

يعدّ المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية و التي تؤثر على ثقة المستثمر و تعمل على تشجيعه و تحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب و المحفز للاستثمار بهذه الدولة.

ويقصد بالمناخ الاستثماري : مجمل الاوضاع والضروف التي تؤثر على حركة راس المال كما يعلرف ايضا بالاوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتاثير تلك الاوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة وإتجاهات الاستثمارات وتشمل الظروف والاوضاع والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والقانونية وكذا التنظيمات الادارية .

–كما يعرف انه مجمل الظروف التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة او دولة معينة وتعد هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتاثر ببعضها البعض تمعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها او تداعياتها اوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة او طاردة للاستثمار .

ويمكن ان نستخلص بان لمناخ الاستثمار مفهوم مركب ومتطور يشير إلى جوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توافر منشات البنية الاساسية ويعضها بالنظم القانونية والاوضاع السياسية وبعضها بالمؤسسات والبعض الاخر بالسياسات والاصلاحات فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة وتكون غير ذلك في فترة اخرى ، فهو إذن مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والايديولوجية وكذلك التكنولوجية والتنظيمية .

المطلب 2: مقومات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار :

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة إستثمارية مشجعة على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين ام الاجانب بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني وعليه يرتكز الامناخ الاستثماري في اي بلد على جملة من المقومات اهمها :

الاستقرار السياسي والامني :

غن معظم الدراسات الحديثة والتجارب العملية والدولية تؤكد اهمية الاستقرار السياسي في الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي وإستقطاب الاستثمارات الخارجية ، ويتاثر المناخ السياسي والامني بمجموعة منالعاوامل يمكن توضيحها كما يلي :

مدى تمتع الدولة بالاستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الاهلية واللا منية

مدى توافر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية بين الدولة المستقبلة وجهات من خارجها.

مدى إلتزام الدولة المضيفة بما تتضمنه قوانينها للاستثمار وما تعقده من إتفاقيات مع المستثمرين .

الاستقرار الاقتصادي :

يعد وجود بيئة إقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالإستقرار والثبات ومن العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة لانها تعطي إنطباعا جيدا لكل من المستثمر الاجنبي والمحلي

فالبيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية وشفافية يمكن التنبؤ بها لاغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بالضافة إلى إهتمامها بتحرير الاقتصاد والانمفتاح على العالم الخارجي الذي يعد من متطلبات اساسية لتدفق الاستثمار .

الاطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار :

يعد التشريع اداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة او للتعبير عنها في جميع نواحيها الاقتصادية ، والمالية ، والادارية .وغيرها لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة لاستثمار وإستقرارها

يعد مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي

فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والاجراءات التي يوفرها الاطار القانوني السليم كلها امور تشجع على الاستثمار وتساهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار

وتشير الدراسات بان البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب ان يساندها نظام سياسي وقضائي كفء وان لايكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار او كثرة في تعديلاتها بالضافة إلى ضرورة وجود مرونة في سمة القوانين وقرارات الاستثمار بالاضافة إلى ضرورة شفافية التشريعات ووضوحها يعد محفزا للمستثمرين .

وتعد البيئة التنظيمية : ذات اهمية باغة في إطار التعامل مع المستثمرين نظرا لتاثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل درجة اليقين او زيادتها

فكلما كان النظام الاداري القائم على إدارة الاستثمارات يتميز بسلاسة الاجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية وكلماكانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب ادى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار .

مكونات مناخ الاستثمار

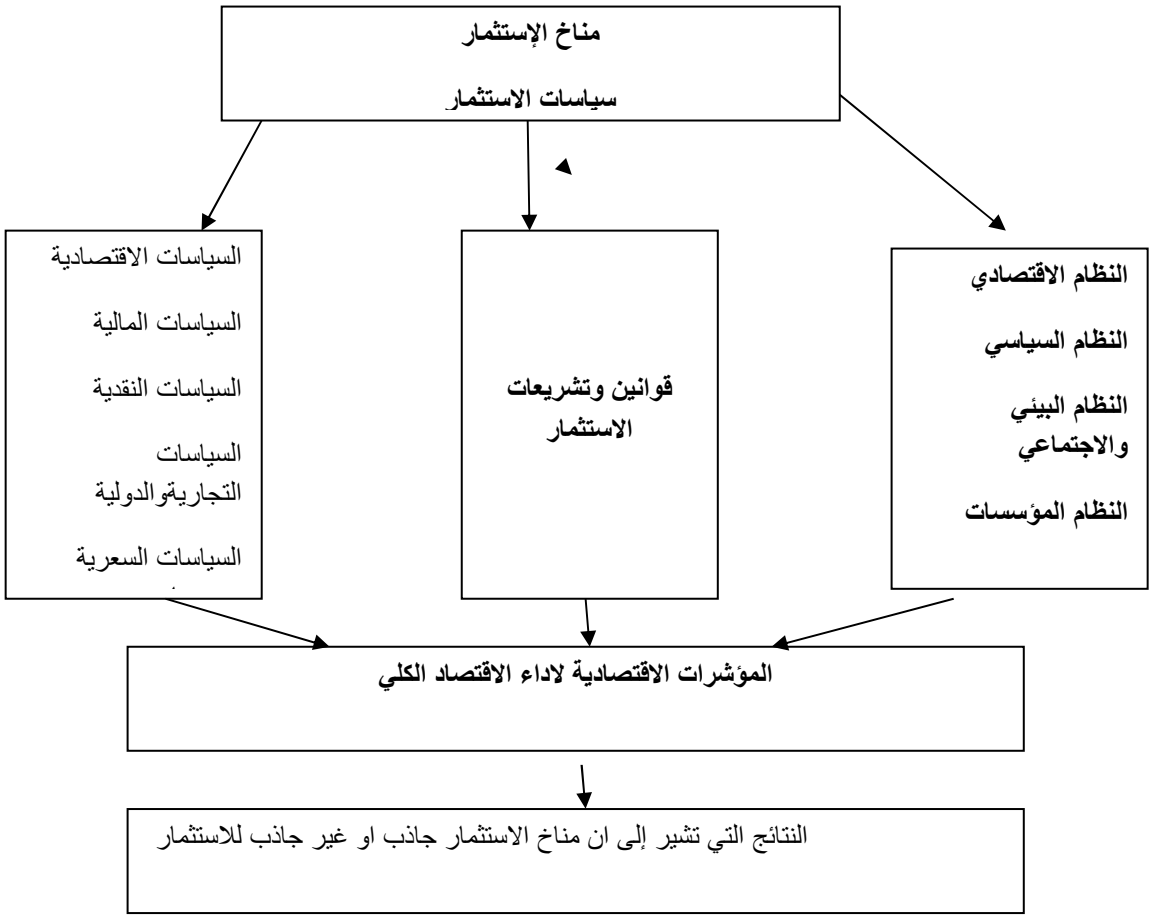

.المطلب 3: المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري :

لقدإزدادت اهمية ودور المؤشرات الدولية والاقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار ، حيث اثبتت العديد من الشواهد الواقعية ان هناك علاقة قوية بين ترتيب البلد ضمن هذه المؤشرات وبين ما يستقطبه من إستثمار اجنبي ويمكن توضيح اهم هذه المؤشرات كما يلي :

-1مؤشر الحرية الاقتصادية :

تم إعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995ويصدر عن معهد "هيرتاج فاونديش" وصحيفة "وول ستريت" سنويا ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصادوتاثير ذلك على الحرية الاقتصادية لافراد المجتمع وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للاصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للافراد وتعزيز روح المبادرة والابداع مع غياب التدخل القسري للحكومة[27]

دليل المؤشر :يحسب المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية السابقة وتمنح هذه الاخيرة اوزانا متساوية فإذا كانت قيمة المؤشر :

الرقم	قيمة المؤشر	التفسير الاقتصادي
01	1.95-1	حرية إقتصادية كاملة
02	2.95-2	حرية إقتصادية شبه كاملة
03	3.95-3	حرية إقتصادية ضعيفة
04	5.00-4	إنعدام الحرية الاقتصادية

2- مؤشر المخاطر القطرية :

تهدف الوكالات والهيئات المهتمة وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين بإتخاذ قرارات للاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على اساس المخاطر التي تواجهها وتوجد مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها كما يلي :

1موقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2018

3-مؤشر المركب للمخاطر القطرية :

والذي يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP-الدليل الدولي للامخاطر القطرية منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار او التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة إلتزاماته المالةي وسدادها ،

كما نجد مجموعة من الهيئات والمجلات التي تقوم بحساب هذا المؤشر مثل مجلة الانستيتوشيونال انفستور ، مجلة الروميني، وكاة دان اند براديستريت ، المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية كوفاس

المؤشر المركب لمكون السياسات الااقتصادية :

تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهي تلك البيئة التي تميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف غير المغالى فيه وبنية سياسية ومؤسساتية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لاغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري يتم الحصول على قيمة هذا المؤشر من خلال إجراء محصلة نتائج سياسات إقتصادية تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية ، مجموعة السياسات النقدية ، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية

4-مؤشر التنافسية العالمية :

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي الدولي منذ سنة 1979ولاكثر من ثلاث عقود يقوم المنتدى بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على اساس الاقتصاد الجزئي والكلي حيث تعتمد في القياس على 12عاملا إقتصاديا حيث أطلق عليها الاعمدة الاثني عشر للتنافسية ويتم تقسيم

هذه الاعمدة إلى 3 مؤشرات رئيسية :

المؤشر الاول : مؤشر المتطلبات الاساسية

المؤشر الثاني : مؤشر تعزيز الكفاءة

المؤشر الثالث : مؤشر الابتكار وعوامل الرفاهية

دليل المؤشر : ترتب الدول وفق هذا المؤشر إلى دول ذات تنافسية عالية ، متوسطة أو ذات تنافسية متدنية ويعتمد المؤشر على مقياس يتراوح من 1الإلى 7درجات بحيث كلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط فهي على اعلى مستوى من التنافسية

5-مؤشر الشفافية (مدركات الفساد):

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه سوء إستخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وعليه يعكس هذا المؤشر درجة التحسن في ممارسات الاجهزة الحكومية والمؤسسية لغرض تاطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات ويعالج مشكلة تفشي الفساد وتاثيرها على قرار المستثمر وجاذبية القطر الجغرافي كموقع إستثماري.

ولقد بدا العمل بهذا المؤشر سنة 1995تصدره مؤسسة الشفافية الدولية وهو عبارة عن مسح لاراء المستثمرين المحليين والاجانب والمتعاملين مع الادارات الحكومية والخبراء والمحللين حول الاجراءات المتبعة ودرجة المعاناة في تنفيذها

ويستند المؤشر إلى عمليات مسح ميدانية (على الأقل ثلاث مسوحات) تجري في القطر من قبل طرف ثالث مستقل ومحايد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم وتعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعة ودرجة معاناتهم في تنفيذها وتستمزج أرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة .دليل المؤشر: حيث تدل الدر جة صفر على مستوى عالي من الفساد والدرجة العاشرة تدل على مستوى عالي من الشفافية. وبين هذين الدرجتين (0 و 10) مستويات متدرجة من الشفافية كلما أرتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من الشفافية، والعكس صحيح.

وإنطلاق من سنة 2012 إعتمدت مؤسسة الشفافية الدوللية طريقة جديدة لحساب مدركات الفساد بإعتبار التقييم من اصل 100نقطة بمعنى الدولة التي تحصل على 100نقطة تكون خالية من الفساد وكلما إقتربت الدولة من الصفر إقترب الفساد .

6-مؤشر سهولة اداء الاعمال :

تم استحداثه كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية 2004

.يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي مناخها الاستثمار ي . يغطيها المؤشر، بحيث تتتبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها وتحسين طرق تسييرها .

يستند هذا المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى (بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على قروض، حماية المستثمرين، دفع المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.

- **7-مؤشر التنمية البشرية :**

يصدر مؤشر التنمية البشرية منذ عام 1990 ،وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما ثم تحقيقه في لدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة، التعليم ومعدل دخل الفرد)ويتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى خمس سنوات في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: طول العمر (متوسط معدل ومستوى المعيشة (معدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وتمنح أوزان متساوية. العمر المتوقع عند الولادة)، العلم والمعرفة (معدل محو الأمية ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية ويصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاثة أصناف كالتالي % 80 :فأكثر: تنمية بشرية مرتفعة؛ من 50 % إلى أقل من 80 :% تنمية بشرية متوسطة؛ أقل من 50 :% تنمية بشرية منخفضة [1]

1موقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2018

8-مؤشرات أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

ترصد الأونكتاد والتي تم إنشاءها كهيئة حكومية دائمة في عام 1964 ،وهي الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية، مؤشرين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، أولها مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار 2متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

إن حصول الدولة على معدل (1) فما فوق، يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الأجنبي المباشر. الاستثمار ات الأجنبية. وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار

-9مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :ا

لذي يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13)مكونا تشمل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم

استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم.

10-مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال:

يصدر المؤشر سنويا عن معهد ميلكن " Institute Milken " الأمريكي، ويهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال لكون توفر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة والرائدة، ويلقي مؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل وتحفيزها لتطوير 2البيئة التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال المبادرة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام .يتكون المؤشر من سبعة عناصر فرعية اختيرت على أساس كونها مهمة في مجال توافر تمويل الأنشطة الاقتصادية: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية والمصرفية، للحصول على رأس المال

الخارجي. أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال، وسهولة دخول الأسواق العالمية يتم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة للمؤشر، والتي تتراوح ما بين صفر إلى عشر درجات، ولكن حددت أصغر قيمة يمكن تسجيلها.

- 11-مؤشر السياسة المالية :

يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطور السياسة المالية لسعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد، ويعبر عنه بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الإجمالي أي:

مؤشر السياسة المالية = (عجز الميزانية العمومية / الناتج المحلي الإجمالي) x (100)

وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة إلى أخرى على النحو التالي:

جدول 4بين تغيرات السياسة المالية

إنخفاض العجز بأكثر من 5.3 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 5.2 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى أقل 2.5من نقطة مئوية	نخفاض العجز أقل من1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	رتفاع العجز من5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	رتفاع العجز بأكثر من10 نقاط مئوية
+ 3درجات	+ 2) درجتان)	+ 1درجة	0درجة	- 1درجة	2درجتان	- 3درجات

مؤشر (كوف) للعولمة :

هو مؤشر صدر عن معهد kof السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية، مؤشر يعني بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية ، اجتماعية وسياسية .يتم احتساب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية والعولمة السياسية، منحت المتغيرات التي تم قياسها تدرجا قياسيا من صفر إلى عشرة، حيث عشرة هي القيمة الأعلى، الصفر هي القيمة الأدنى، وتدل القيم الأعلى على درجة عولمة أكبر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 5: مؤشر كوف

المؤشر	عناصر المؤشر
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية 8عناصر (الوزن النسبي: 34%)	حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي -حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي -حصة الاستثمار المحفظي للناتج المحلي الإجمالي -دخول الرعايا الأجانب.عوائق على الإيرادات معدل التعريفة الجمركية -نسبة الضرائب على التجارة الدولية و للإيرادات الجارية -قيود على الحساب الرأسمالي.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية 11 عناصر (الوزن النسبي: 37%)	-حجم المكالمات مع العالم الخارجي -نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي -الحصو ل من السياحة الدولية -كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية -نسبة الأجانب من إجمالي السكان -عدد خطوط الهاتف الثابت -عدد مزودي خدمة الانترنت -عدد الصحف اليومية -نسبة الاستماع للإذاعة.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية 3عناصر (الوزن النسبي:(28)%)	-عدد السفرات في القطر -عضوية المنظمات الدولية -المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، العدد الأول لسنة 2006 ،الموقع الالكتروني

12-مؤشر التقييم الائتماني السيادي :

يعكس مؤشر التقييم الائتماني مدى استقرار وتنافسية الدول والمؤسسات، وضعها وقدرتها على تسديد ما يستحق عليه من التزامات. ويعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدول من وكالات التصنيف الائتماني العالمي مصحوب بتوقعات لأداء ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.

التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي يصدر هذا التقييم فصليا عن مؤسسة الفاينانشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي3 المنفرد راينتغ أند انفورميشن اليابانية وكابيتال انتيليجانس. لوكالات التصنيف الائتماني العالمية التالية: ستاندرد أند بورز، موديز، مجموعة فيتش، وكالةراينتغ أند انفورميشن اليابانية وكابيتال انتيليجانس

المبحث الرابع : الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب 1: الاثار الايجابية للاستثمارات الاجنبي المباشرة :

سعي الدول المضيفة من وراء فتح الباب أمام الاستثمار ات الأجنبية المباشرة، وتشجيع الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات بوجه عام لتعظيم العوائد المتوقعة بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على مزايا وعيوب نذكرها كما يلي :

1مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر :

. تعتبر الاستثمار ات الأجنبية أهم مورد لنقل التكنولوجيا و للطرق و المناهج التسويقية وهذا عن طريق إنشاء الشركات الفرعية في البلد المضيف واحتكاكها مع المؤسسات المحلية واكتساب معلومات تقنية وتتصف هذه الايجابيات وفقا لما يلي :

1-1من وجهة نظر الدول المضيفة :

– في حالة استثمار مشترك تساهم الاستثمار ات في زيادة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية [والتنمية التكنولوجية وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية؛

– أما في حالة الاستثمار ات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي المباشر إن احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات والمساهمة البناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة فضلا على هذا يترتب 1على كبر الحجم من خلق فرص للعمل المباشرة وغير المباشرة ؛ يساهم في تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم المنافسة؛ 1

– تنمية قدرات المسيرين الوطنيين.

– تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير(خارج مجال الطاقة) أو الحد من الاستيراد–

[1]. عبد السلام أبو قحف، (2003 :(الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص ص 22 -23 -

1- 2من وجهة نظر الشركات المستثمرة:

- سهولة الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم؛
- يساعد في تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة في حالة استثمارمشترك
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط؛
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثمار ي؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول و الوكلاء

- 2عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط وكذلك المنافسة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي:

2 --1وجهة نظر البلدان المضيفة :

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف، [كممارسة الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة؛
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني. فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروعوبالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الاجنبية

- 2- 2وجهة نظر الشركات الأجنبية :

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي [إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق؛
- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل

- .عندما يكون الطرف الوطني ممثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، التصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم [1] .

1مرجع سابق ، ص 35- 38

خلاصة الفصل الاول

لم يتفق الاقتصاديون على تفسير واحد للاستثمار الاجنبي وهذا لتشعبه وتعقد ظواهره وزوايا البحث فيه حيث يرى رواد المدارس الكلاسيكية ان معظم المنافع المجنية منه تعود على المستثمر الاجنبي او الشركات المتعددة الجنسيات وليس للدول المستقبلة لاستثمار .

أما بالنسبة لرواد المدرسة الحديثة يفترضون ان كلا طرفي الاستثمار تربطهم مصلحة مشتركة فكلاهما يعتمد ويستفيد من الاخر لتحقيق هدف او مجموعة من الاهداف للطرفين .

ولقد تجلى واضحا الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر ويتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة في اشكال مختلفة تتخذ صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي او في صورة الاستمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من راسمال .

ولقد تناولت العديد من الدراسات النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي ، منها نظرية عدم كمال الاسواق ، نظرية الحماية ، نظرية دورة حياة المنتج ،نظرية الموقع .

ولكي يتم إجتذاب الاستثمار المباشر الاجنبي يستوجب توفير مناخ إستثماري بكل مؤشراته ومحدداته لكي يكون لهذاا لاستثمار الاجنبي اثار إيجابية على الدول المستثمرة والدول المضيفة .

تمهيد

تُعدَ البطالة ظاهرة اجتماعيّة واقتصاديّة خطيرة، حيث تعود بآثارٍ سلبيّة على الفرد والمجتمع معاً، ممّا يتسبب بكثير من المشاكل التي تهدّد استقرار الدول والمجتمعات، وتؤثّر على وحدّة التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، وتسبب الركود الاقتصاديّ للدولة والمجتمع، وهي مشكلة تتفاقم وتتزايد مع مرور الوقت، وتختلف في نسبتها وحدّتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وتُعرَف بأنها عدم توفّر فرص العمل للفرد في سوق العمل، بالرغم من قدرته على العمل ورغبته فيه وبحثه المستمرّ عنه، مقابل أجر مادي معين،

وتعد البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه معظم دول العالم في السنوات الأخيرة التي تضل الهاجس الأكبر أمام حكومات الدول، ولهذا عملت هذه الأخيرة على إتباع سياسات اقتصادية مختلفة من اجل التقليل من حدهتا

.وتعتبر الجزائر من بين الدول الساعية إلى التقليل من ظاهرة البطالة، بحيث اتبعت منذ الاستقلال عدة سياسات اقتصادية ترمي من ورائها إلى توفير مناصب شغل جديدة وكثيرة قصد التقليل من نسب البطالة في اجملتمع. إلا أن وضعية التشغيل في الجزائر لا تبعث بالارتياح خاصة في السنوات الأخيرة، أين انتشرت ظاهرة البطالة وبنسب مرتفعة في أوساط الشباب .وما يتميز به سوق العمل في الجزائر في الاوينة الأخيرة هو المشاركة الكبيرة للخواص في توفير مناصب الشغل، وهؤلاء إما من جنسية جزائرية أو أجنبية، ويتمثل أصحاب الجنسيات الأجنبية بنسبة كبيرة في الشركات المتعددة الجنسيات كمعبر للاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر

.وهذه الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا مهما في التشغيل إما على مستوى شركاتها الأم أو على مستوى فروعها التي تنشئها في الخارج، إذ تتميز بالقدرة الكبيرة على توفير مناصب الشغل وكذا ترقية الموارد البشرية . وأمام الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات فيما يخص التشغيل حاول مكتب العمل الدولي وضع بعض الشروط والمبادئ الخاصة بالتشغيل على مستوى هذه الشركات لخلق فرص العمل لفي الجزائر والتقليص من حدة مشكل البطالة

المبحث الاول : مفهوم البطالة واشكالها :

المطلب1: مفهوم البطالة وطرق قياسها :

الفرع 1:مفهوم البطالة :

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة وتعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال توازن سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من القوة العاملة من الحصول على عمل.

ولقد تعددت مفاهيم البطالة بإختلاف الباحثين في هذا الموضوع من دولة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد لذا سيتم التركيز على تعريف مكتب العمل الدولي الذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر، والذي يعرفها . على النحو التالي:

كل شخص يبلغ الخامسة عشر من العمر في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط:

1. أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل

كما تعرف البطالة على انها التعطل او التوقف الاختياري ف ي بعض الاحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والانتاج[2]

لقد تعددت تعاريف البطالة من طرف العديد من الباحثين ويمكن حصر اهمها فيمايلي :

تعرف البطالة على أنها عدم استغلال القوى العاملة في المجتمع أو عدم استخدامها استخداما كاملا على الرغم من رغبتها في العمل

ومن خلال هذا التعريف نجد أن3

البطالة تعني عدم استخدام كامل القوى العاملة و هذا يعني الاستخدام غير الكامل للعنصر البشري القادر على العمل و الراغب فيه و الباحث عنه أي أنه يوجد جزء منه عاطل عن العمل و يترتب على هذا

---

[1] :ببرينيه وا سيمون ،ترجمة عبد الامير إبراهيم شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الجامعية للنشر ، طبعة 2004،ص 2

[2] هيثم الزغبي . حسن ابو زيت . أسس ومبادئء الاقتصاد الكلي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . عمان ,الاردن ,الطبعة الاولى, 2000 .ص145

[3] أحمد رمضان و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2004، ص 256.

ضياع لجزء هام من الناتج القومي و انخفاض ا لدخل القومي الذي يمكن الحصول عليه لوتم توظيف هذا العدد من العمال .

إن البطالة تعني عدم استخدام الأمثل للموارد (القوى العاملة)و هذا يعني أنه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في المكان السليم .

المطلب 2 : أنواع البطالة :

توجد العديد من أنواع البطالة و هذا راجع إلى اختلاف سبب حدوث كل منها .

❖ **البطالة الاحتكاكية** : إنها بطالة مؤقتة أو بطالة في المدى القصير تحصل أيضا عندما يبحث الفرد عن فرص عمل بين الأعمال[1]

على سبيل المثال : عندما يكون عدد العمال الفائضين في أحد الأعمال لذلك نجد أنهم في عملية بحث عن فرصة عمل أخرى و مثال ثاني يتمثل في أن عدد من العمال ترتفع مؤهلاتهم الدراسية إلى مستويات أعلى مما يدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص عمل تتلاءم مع مؤهلاتهم الجديدة و عادة ما تكون بأجور أعلى .

❖ **البطالة المقنعة :**

لقد عرف معظم الاقتصاديون البطالة المقنعة بأنها تلك الحالة التي تتوفر فيها الأيدي العاملة تفيض عن حاجة النشاط الاقتصادي . [2]

على سبيل المثال : بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.وفي هذه الحالة لا يؤدي الشخص عملا مناسب مع ما لديه من قدرات وطاقة للعمل.

❖ **البطالة الهيكلية :**

في المدى الطويل فإن الصناعات تتراجع و الناس الذين يعملون فيها يصبحون فائضين ، بحث أن صناعات مثل الحديد و بناء السفن و الفحم كلها كانت مهمة و لا كن الآن تراجعت على نحو كبير و أنها على وشك أن تتوقف عملياتها الإنتاجية ، عندئذ فإن أعداد كبيرة من الناس تفقد أعمالها كما يحصل في صناعة الفحم في بريطانيا مما ينعكس بأثره على الاقتصاد الوطني ، إن عمال المناجم و الذين أمضوا كل عمرهم في العمل بهذه

---

[1] محمد صالح تركي القريشي ، **اقتصاديات الأعمال** ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، ط 1، 2008، ص 131.

[2] ضياء مجيد الموسوي ، **اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 1 ، 1992، ص 69.

المهنة لا يمكنهم الآن أن يصبحوا مبرمجي حاسبات الكترونية للعمل لدى وكالات الصرف الأجنبي و عليه فإن ذلك سيؤدي إلى بطالة هيكلية طويلة الأمد و كما سميت بالبطالة الهيكلية بسبب التغيرات في الهيكل الاقتصادي الوطني عبر الزمن و خاصة الانتقال من الصناعات التحويلية إلى تقديم الخدمات . 1

❖ **البطالة الموسمية** : تنشأ عن تذبذب في الطلب على العمل مثلا في بعض النشاطات مثل الزراعة ، يقل الطلب على عمال الزراعة2

حيث تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمال فيها بالموسمية، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة ويضعف في مواسم أخرى

أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها

. حيث يكون لبعض السلع والخدمات مواسم تزدهر فيها وباقي السنة

يتراجع خلالها الطلب على تلك السلع ،الأمر الذي ينخفض معه الطلب على القوى العاملة المستخدمة في إنتاج تلك السلع كالمواسم الفلاحية مثلا موسم الزرع و الحصاد

❖ **البطالة الإجبارية:**

تتمثل البطالة الإجبارية في وجود عدد من الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند الظروف السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه [3].

كما يطلق عليها أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب ، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عند عدم قدرة أو عدم كفاية الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة [4]

---

[1] محمود صالح تركي القريشي ، مرجع سابق ، 132.

[2] فريد بشير طاهر ، **اقتصاديات العمل** ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ص 200.

[3] مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار سعيد .مرجع سابق ,ص 330

[4] « Dvide Begg et autres « Macroéconimie .P264--. 1989 .paris .6eme tirage Mediscene international

❖ **البطالة الدورية :**

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة التجارية ، وهي التقلبات الدورية التي تطرا على مجموع النشاط التجاري و الاقتصادي في القطر وتنتقل من حالة الازدهار والرواج إلى حالة من الركود والكساد ، وأن أهم سبب لهذه البطالة هو الانتقال و التحول ذلك كان يحصل بين فترة وأخرى ولذلك سميت بالدورية أو بعبارة أخرى هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي و مسيرة نموه . فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود

الاقتصادي يتعطل جزء من القوة العاملة ، إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة النمو و الإزهار وبالتالي فإن نسبة البطالة سوف تنخفض والمتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة خرى .

أو بتعريف آخر هي البطالة الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش ويتقلص الناتج القومي الإجمالي، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي[1]

❖ **أنواع أخرى البطالةّ:**

- **البطالة المقنعة :**

يقصد بها أنه يوجد عددا كبيرا من العاملين يعملون في أنشطة إنتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغير في الناتج الكلي، يلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني منها غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام.

ويمكن القول أن البطالة المقنعة هي الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدي للعامل صفرا أو سالبا والواقع أن اصطلاح البطالة المقنعة يصف حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية أو النمو في الاقطار النامية .[2]

وهذا يعني أنه يمكن سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية دون أن يترتب على ذلك تناقص الناتـــج الكلي، ويتم التفريق بين البطالة المقنعة وجميع الأنواع السابق ذكرها أن هذه الأخيرة واضحة ويمكن قياسها واكتشافها.

---

[1] حنان بقاط ، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994،مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد قياسي ، دفعة 2007. 2006. ص 20

[2] حمد علاء الدين عبد القادر ،. البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل العولمة تحديات الإصلاح اقتصادي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر ،الطبعة ،2003ص 3

- **البطالة السلوكية:**

وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجها نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

1. البطالة الوافدة:

وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون . [1]

الفرع2 : قياس البطالة:

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العاملة

$$\text{معدل البطالة} : \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة (العاملون والعاطلون عن العمل)}} \text{ في } 100$$

المصدر مجيد على حين و عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة غي التحليل الاقتصادي الكلي،دار وائل للنشر ،عمان الاردن ، 2004، ص 328

ويعتبر هذا المعدل أحد المقاييس الرئيسة للأداء الاقتصادي ، لهذا تعمد السياسات الاقتصادية على إبقاء هذا المعدل منخفضا قدر الإمكان كما يعتبر مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما و برغم ذلك فانه غالبا ما تكون هناك صعوبة في تحديد ما يعكسه هذا المعدل بالضبط حيث ان معدل البطالة يعكس مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد،و الإجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الوقت ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى الملاحظات الآتية:[2]

1 خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي مرجع سابق ص 207

27 حنان بقاط ، مرجع سابق . ص [2]

1 –تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي

- الفئة العمرية المحددة في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان حتى يحسب الفرد متعطلا.
- كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو مايعرف بالعمالة الموسمية او المؤقتة

- 2– إن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

- عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل انفسهم هذا من ناحية او لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية اخرى

–الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي،الأسود،الموازي،الظل أو غير الرسمي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية ، ومن ثم فإن ولا تدخل البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها

–عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن الاقتصاد عير الرسمي في الدول النامية ، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفين العاملين لحسابهم الخاص و المحلات والمقاهي ،ما شبه ذلك ،رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية

–لقد تعرض احتساب معدل البطالة بهذه الطريقة إلى عدة انتقادات لعدة أسباب منها :

–قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية لأنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين العاطلين فهم فعلا مستمرين بالبحث عن العمل أي هم ليسوا من العمال اليائسين.

–يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير كامل إ ما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك هو أن أصحاب العمل غالبا لا يفرطون نما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستقلة لا تظهرها معدلات البطالة الاجمالية .

– لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات جزئية للبطالة وذلك حسب الفئات الاجتماعية المختلفة والقطاعات الاقتصادية المتنوعة كقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري . ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية

–لا تعتمد آثار البطالة في المجتمع على معدل البطالة فحسب وإنما ايضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل ، فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة و مأساوية وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة ، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم الانتقادات السابقة .

المطلب3 :الاثار السلبية للبطالة:

للبطالة آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل ، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر ، ولا تقتصر الآثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل فقط بل وتشمل أيضا اقتصاد الدولة ككل ، ففي حالة وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لهذا سوف نحاول في هذا المطلب تقديم أهم المشاكل الناتجة عن البطالة وبعض الحلول المقترحة لعلاجها

.قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومة بمعالجة البطالة وتتحمل أعباء العاطلين عن العمل وتخصص لهم ٍ عالة عوائلهم ؟ مساعدات لإعالتهم وا الجواب على ذلك يتلخص بتأثيرات البطالة والتي يمكن تقسيمها إلى آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وأهمها مايلي:

– أ الآثار الاقتصادية:

– انخفاض مستوى الناتج و الدخل القومي ، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع ، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل القومي .

ويزداد هذا الأثر سوءا في الاقتصاديات النامية ، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردهاالاقتصادية [1]. هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية ، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت عدد البطالين . وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة[2]

ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة

- .يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبراتهم وبذلك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي

[1] احمد رمضان نعمة الله .عفاف عبد العزيز عايد إيمان عطية ناصف . مرجع سابق . ص 247
[2] نفس المرجع ص 275

- ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن إجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأن يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية[1] .

ب- **الآثار الاجتماعية والنفسية :**

تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والإجتماعية للفرد . حيث نلاحظ أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع. فيتطلب مكافحة الجرائم رصد أو تخصيص موارد إقتصادية كبيرة للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة هذه الجرائم . كما لوحظ أنه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على إرتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الإقتصادية من جهة وسببا من أسباب إرتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى[2]

.كما يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الإنحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم و قيادتهم.

بالإضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي

.وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفه إجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر .ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الإقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية و النقدية ، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية والمتمثلة بإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات[3]

[1] احمد رمضان نعمة الله .عفاف عبد العزيز عايد إيمان عطية ناصف ,مرجع سابق ص 247
[2] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف .مرجع سابق .ص 249
[3] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف .مرجع سابق ص 250

المبحث الثاني : سياسة التشغيل للحد من البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات ,وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة انذاك غير ان الازمة البترولية سنة 1986كان لها الاثر الواضح في ظهور مشكل البطالة بل وفي مدة قصيرة اصبح هاجس هذه الظاهرة احد اهم الانشغالات والتحديات الاقتصادية للدولة الجزائرية ، حيث تشير التقارير الرسمية ان مستوى البطالة في الجزائر بدا بالارتفاع من./.17إلى ./. 28سنة 1995ليبلغ ./.30سنة 1990

وتشير الاحصائيات الحديثة لمستوى البطالة في الجزائر يقارب : 11.5 . ./.وهذا نظرا لمحصلة عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية مترابطة

المطلب 1:اسباب البطالة في الجزائر :

تختلف اسباب البطالة من مجتمع إلى آخر بل انها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى اخرى وتتنوع بتنوع الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تقسيمها إلى مايلي :

I. الاسباب الاقتصادية :

- إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية
- إخلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية
- فشل نظم التعليم في إخراج اجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف
- إزدياد الاعتماد على اسلوب كثافة راس المال على حساب الايادي العاملة
- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي

II. الاسباب الاجتماعية:

- إرتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول بالمقارنة مع نمو الهياكل الاقتصادية مما يحول دون قدرةالسياسات الاقتصادية الوطنية على إستيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل
- الثقافة الاجتماعية للفرد والتي تعيب وظائف صعبة وشاقة مما يخلق العديد من العاطلين عن العمل
- تراجع معدلات الهجرة إلى الخارج

III. الاسباب السياسية :

- تلعب الظروف والاحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها
- إستثمار ارباب العمل للاموال في الاسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص العمل
- تمركز فرص العمل في قطاع معين دون الاخر
- تباين التوزيع السكاني في الجزائر

المطلب 2: تطور مستوى التشغيل في الجزائر إلى غاية 2017:

إن تطور التشغيل في الجزائر مر بعدة فترات من بينها:

فترة ماقبل 1985: بإعتبار الجزائر اخر بلدان المغرب العربي في الحصول على الاستقلال فقد سجلت نتائج معتبرة في مجال التنمية البشرية ، حيث كان الهدف من السياسة التنوية في بداية الستينات هو العمل على تلبية إحتياجات السكان فيما يخص التشغيل والاجور والاستهلاك مع تحسين الوضعية الاجتماعية للمجتمع إثر ويلات حرب التحرير

ولقد اقرت الحكومة الجزائرية فيما يخص التشغيل وتحرك قوى العمل سياسة تشغيلية مرت بالفترات التالية :

فترة 1967-1979: منحت سياسة التشغيل لهذه الفترة المزيد من الاعتبار لليد العاملة الجزائرية وذللك بالعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتوفير مناصب عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية ، لقد إنتقل معدل التشغيل من ./..75.5 عام 1967إلى ./.79.7عام 1979

حيث سمحت السياسة المنتهجة بإنشاء 1100000منصب شغل نتيجة نشاطات الدولة الدولة على مستوى

الاستثمارات: من خلال زيادة عدد المشاريع مما ادى إلى زيادة عدد مناصب الشغل

الادارة : من خلال الاهتمام بإحتياجات التاطير على جميع المستويات خاصة قطاع التربية والصحة

توزيع الايرادات بوتيرة ثابتة : ساعدت على تحسين إستهلاك الاسر الجزائرية بالتالي كان المتوسط السنوي لخلق مناصب الشغل خلال المخططات التنوية الثلاثة الاولى موزعا كما هو مبينم في الجدول التالي :

المرحلة	متوسط إنشاء مناصب الشغل/ .السنة
1969-1967	43000
1973-1970	88000
1977-1974	13500

فترة مابين 1980-1984:شهد عقد الثمانيات توجها إقتصاديا جديدا ، إعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة فترتب عن هذا التوجه إنشاء 720000منصب شغل إضافي خلال هذه الفترة بالنسبة ل 1175000منصب منتظر اي مايعادل ./.61من الانشاء الفعلي تتزامن هذه الفترة مع المخطط الخماسي الاول الذي كان من بين اهدافه هو العمل على إستقرارالايد العاملة ,

-2فترة مابين 1985_2000:

تتميز هذه الفترة بتطور الشغل خلال النصف الثاني من الثمانينات الذي تزامن مع المخطط الخماسي

الثاني بحملة من العوامل تضافرت مع عناصر الظرف الخارجي ونقصد هنا الصدمة البترولية عام 1986التي ادت إلى إنخفاض كبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة إنخفاض اسعار البترول وبالتالي تفاقمت المشاكل وتناقصت الاستثمارات وتاثرت مستويات التشغيل وكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسات المتبعة في السابق حيث شرعت في عملية كبيرة للاصلاحات الاقتصادية ، حيث أدى ارتفاع الاستثمارات في نهاية الثمانينات إلى إنخفاض معدلات التشغيل حيث إنتقلت من ./.84.5عام 1985 إلى ./.78.3عام 1990بالاضافة إلى الصعوبات التي عرفتها ميزانية الدولة وإنخفاض التموين الصناعي وبالتالي ظهرت اولى بوادر النقاش حول فائض العمال في المؤسسات لتبدا اولى إجراءات تسريح العمال في مطلع التسعينات

3–الفترة مابين 2000– 2017:شهد وضع التشغيل خلال فترة الاصلاحات الاقتصاديةتحسنا ملحوظا وما تركه من نتائج على تراجع البطالة حيث إنتقل معدل التشغيل من 72.2./.عام 2001 إلى : 82.3 ./.عام 2004 إلى 91.5./.عام 2011وهذا نتيجة تطبيق مختلف البرامج الفئوية والجهوية والقطاعية المتمثلة في :

- مخطط دعم الانعاش الاقتصادي
- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية

هذا بالاضافة إلى تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم التشغيل

القطاعات	عدد المناصب	النسبة
الصناعة	1999666	12.73
الفلاحة	305484	19.46
البناء والاشغال	317556	20.23
التجارة والخدمات	746934	47.56
المجموع	15696340	100

المصدر: وزارة التشغيل والتضامن

وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2017يمكت توضيح عدد مناصب العمل ونسب التشغيل حسب كل قطاع كما يلي

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12%	260750	1.82%	55240	4.49%
البناء	11031	17.44%	1331679	9.31%	242428	19.68%
الصناعة	12698	20.08%	8373763	58.56%	538558	43.73%
الصحة	1093	1.73%	221383	1.55%	25968	2.11%
النقل	29267	46.28%	1164966	8.15%	158780	12.89%
السياحة	1266	2.00%	1228830	8.59%	77158	6.26%
الخدمات	6531	10.33%	1272057	8.90%	125014	8.15%
التجارة	2	0.00%	10914	0.08%	4100	0.33%
الاتصالات	5	0.01%	436322	3.05%	4348	0.35%
المجموع	**63235**	**100%**	**14300664**	**100%**	**1231594**	**100%**

ملخص المشاريع الاستثمارية لااستثمار الاحنبي حسب نوع النشاط

االمصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2018 .

المبحث الثالث : واقع البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر:

المطلب 1: دراسة مستوى العمالة في الجزائر :

إن التطور الايجابي لحجم العمالة في أية دولة، أي الزيادة في حجم العمالة يؤدي بدون شك إلى التقليل من نسبة البطالةومن خلال الجداول الاحصائية التالية يمكن دراسة مسوى العمالة من خلال دراسة جملة من المتغيرات حسب الجداول الاتية :

الجد.ول رقم 4:تطور حجم العمالة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2007إلى 2017

السنوات	المجموع
2007	8.11
2008	8.11./.
2009	10.3./.
2010	10./.
2011	16.1
2012	11./.
2013	9.3./.
2014	9.8./.
2015	11.2./.
2016	10.5./.
2017	11.7./.
2018	11.1./.

المصدر : ONS2017

بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11,1 بالمائة في ابريل 2018, مقابل 11,7 بالمائة في سبتمبر 2017, ما يمثل تراجعا ب 0,6 نقطة بين الفترتين, حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

أما عدد السكان البطالين, فقد بلغ 1,378 مليون شخص (مقابل 1,440 مليون شخص في سبتمبر 2017 و 1,508 مليون شخص في ابريل 2017).

و بلغت نسبة البطالة 9 بالمائة عند الرجال و 19,5 بالمائة عند النساء, في حين تم ملاحظة تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر لعوامل السن و المستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها.

و بلغت نسبة البطالة لدى فئة الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 16 و24 سنة 26,4 بالمائة, مقابل 28,3 بالمائة في سبتمبر 2017, ما يمثل تراجعا ب 1,9 نقطة.

و فيما يتعلق بتوزيع البطالين حسب الشهادة التعليمية المتحصل عليها , فتم تسجيل 680.000 بطال لا يملكون اي شهادة , ما يمثل حوالي نصف إجمالي عدد السكان البطالين (49,4 بالمائة).

و من إجمالي السكان البطالين, يمثل خريجو التكوين المهني نسبة 25,7 بالمائة , في حين ان خريجي التعليم العالي يمثلون نسبة قدرها 24,9 بالمائة.

و في المتوسط, فان ستة (6) بطالين من اصل عشرة (10) هم بطالين منذ فترة طويلة, ما يمثل نسبة 59,2 بالمائة و قاموا بمبادرات من اجل الحصول على عمل منذ سنة و اكثر.

ويعتبر البطال كل شخص ما بين 16 و 59 سنة, بدون عمل و الذين صرحوا بانهم قادرين على العمل والذي يبحث عن عمل في فترة المسح.

و على صعيد آخر, اشار الديوان الوطني للإحصائيات ان اليد العاملة النشيطة بلغت 12,426 مليون شخص في ابريل 2018 (مقابل 12,298 مليون شخص في سبتمبر 2017).

لإشارة فان اليد العاملة النشيطة (القوة العاملة) تمثل مجموع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل القانوني و المتاحين في سوق العمل سواء تحصلوا على عمل أو في وضعية بطالة

وتشير الاحصائيات حسب الديوان الوطني للاحصائيات ان نسب البطالة حسب طبيعة الشهادات يمكن توضيحها حسب المخطط التالي :

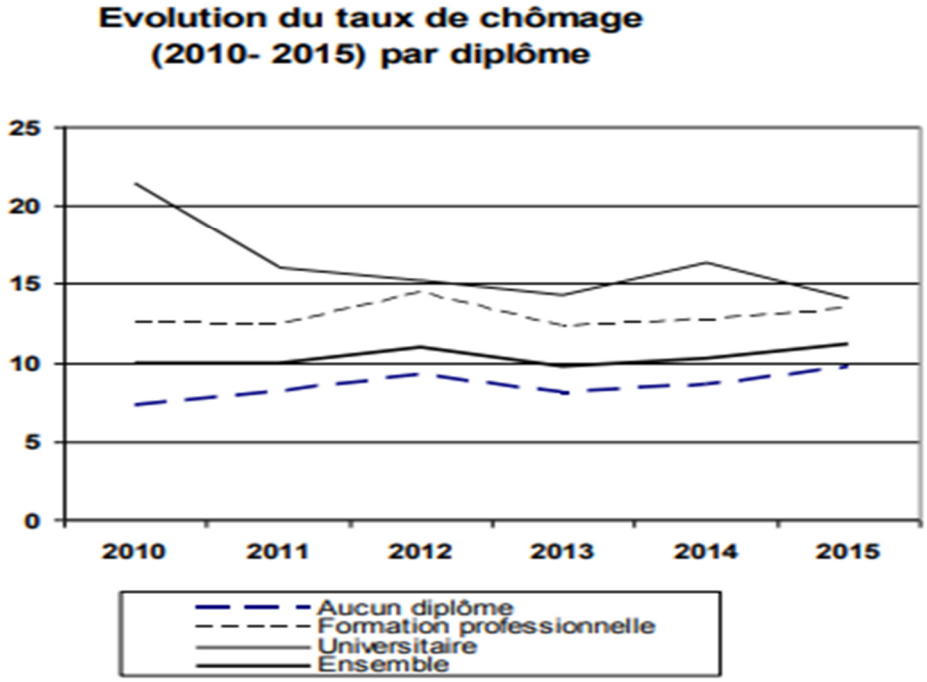

المصدر: WWW .ONS .DZ

من خلال تحليل البيانات الاحصائية المقدمة من الديوان الوطني للاحصائيات خلال سبتمبر 2015 نجد ان حجم السكان الناشطين اقتصادًا 9321100 نسمة مع حجم الفئة النسوّية الذي بلغ 3172000أي ماٌ عادل 4,19 %من إجمالً هذه الفئة . و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغيّن 15 سنة فأكثر 8,41 %مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 8,66 % لدى الذكور و 4,16 %لدى .بصفة عامة، يتميزوضعٌ سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع فَي حجم السكان الناشطٌين

بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014 حٌث بلغت نسبة هذاالتزايد 2,4 ، %و هو ماٌ عادل زٌادة فً الحجم بلغت ' 497000شخصا. و تعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة و فئة الباحثٌين عن العمل فَي آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضٌية .و بلغ إجمالًي السكان المشتغلين 54910000 شخصا، أي بنسبة 4,26 % من إجمالً السكان . ُ ٌشكل حجم الفئة العاملة النسوّة 934100 مشتغلة و هو ماٌ مثل 3,18 %من إجمالً الٌيد العاملة . أما نسبة العمالة – المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلٌن على إجمالً السكان البالغٌن 15 سنة فأكثر – فقد بلغت % 1,37على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 7,0 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ 3,1 نقطة حيث انتقلت من 3,12 % إلى 6,13 % خالل نفس الفترة . و ترتفع هذه النسبة لدى الاناث حيث تقدر ب 8,78 %

من جهة أخرى نسجل ارتفاعا فً حجم المستخدمين و أصحاب المهن الحرة مقارنة بسبتمبر 2014 و كذلك ارتفاع عدد الاجراء)حيث ازداد ب 134000 مقارنة بنفس الفترة .و تظهر النسبٌة حسب قطاع النشاط االقتصادي تواصل هٌمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع و الذيٌ شّغل % 6,61من إجمالً الٌد العاملة ٌ.لٌه قطاع البناء و أالشغال العمومٌة بنسبة 8,16 %ثم قطاع الصناعة بنسبة 0,13 %، و أخٌرا القطاع الفالحً بنسبة 7,8 %.وٌ ظهر التوزٌع حسب القطاع القانونً أن القطاع الخاص

ٌ شّغل 0,58 %من إجمالً الٌد العاملة ، مسجلا بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014 و نلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حٌث تتمٌز اليد العاملةللنسوة بتمركز أكبر في القطاع العام 1,64 %من إجمالً الٌد العاملة النسوّة . و بلغت فئة البطالٌن حسب تعرٌيف المكتب الدوليً للعمل حجما قدر بـ. 000 337.1 شخصا ، و بلغ بذلك معدل البطالة % 2,11على المستوى الوطنً ،

مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 6,0 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و بلغ 9,9 %لدى الذكور

و 6,16 %لدى الاناث و تجدر الإشارة إلى أن هذا االارتفاعٌ يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور و الذي عرف ارتفاعا بلغ 7,0نقطة، بٌنما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الاناث قدر بـ 5,0 نقطة خلال نفس الفترة مع تبأٌينات معتبرة حسب السن و المستوى التعلٌمً و الشهادة . أما معدل البطالة لدى الشباب)16-24 سنة (فقد بلغ 9,29 %.و تظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملً الشهادات الجامعٌة قد سجل تراجعا ما بٌن سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015 ، حٌث انتقل من 4,16 %إلى 1,14 . %بٌنما سجل ارتفاعا لدى فئة أألشخاص بدون شهادة خالل نفس الفترة بلغ 2,1 نقطة حٌث انتقل من 6,8 % إلى 8,9 ، % و عرفت فئة خرٌجً معاهد التكوٌن المهنً ارتفاعا هً أألخرى فً هذا المؤشر بلغ 7,0 نقطة خالل نفس الفترة . و تجدر اإلشارة فً هذا السٌاق أن التركٌبة النسبٌة لفئة البطالٌن حسب الشهادة المحصل علٌها أن 7,55 %من إجمالً هذه الفئة غٌر حاملة ألي شهادة و هو ماٌ عادل è 745000 .شخصا

،بينما 3,23 %حائزون على شهادة من معاهد التكوٌن المهنً ، أما أصحاب الشهادات الجامعٌة و المعاهد العلٌا فٌمثلون 21 %من إجمالً هذه الشرٌحة . كما تظهر النتائج أن بطاال واحدا من ضمن أربعة هو فً حالة بحث عن عمل منذ أقل من سنة)8,25)%و هو ماٌ عادل 33600 شخصا ، أما البطالة طويلة الامد البحث عن منصب لمدة سنة أو أكثر (فقد تمس 2,71 %من إجمالًي هذه الفئة . و من جهة أخرى بلغ حجم فئة البطالٌين الذٌن سبق لهم أن اشتغلوا 461000 شخصا ، و هم يشكلون 4,34 %من إجمالً البطالٌين. ثلث هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجراء غير دائمٌين و 5,68 %كانوا يشتغلون في القطاع الخاص . أما فئة السكان حسب سن النشاط االقتصادي و التًي صرحت أنها مستعدة للعمل إال أنها لم تقم بإجراءات للبحث عن منصب شغل خلال الشهر الذي سبق المسح سبتمبر 2015 ،فقد بلغت 939000 شخصا : لم يتعدوا الثلاثين من العمر(و ثالث أرباع هذه الفئة لم تتعد سن الاربعين كما تتمٌز بمستوى تعلٌمً متدنً نسبًا: 7,71 %ليس لديهم اي شهادة و 1,58 %لمٌ تعدوا مستوى التعلٌم المتوسط . و من بٌن هذه الفئة 6,18 %أي ماٌ عادل 175.00 شخصا لم يٌقوموا بالبحث عن منصب شغل خلال شهر سبتمبر 2015 لاعتقادهم بعدم وجود مناصب شغل شاغرة ، 2,9 %لمٌ جدوا مناصب عمل فً الماضًي و 8,25 %منهم قد قاموا بمساعًي للبحث عن منصب شغل قبل سبتمبر 2015

التقسيم للسكان حسب طبيعة نشاط القطاع والجنس ومكان الاقامة في الجزائر

Tableau n° 03 : Répartition de la population occupée selon le secteur d'activité de l'établissement, le sexe et le milieu de résidence (En milliers)

	Masculin		Féminin		Total	
	Effectif	%	Effectif	%	Effectif	%
Urbain						
Agriculture	232	4,1	13	0,8	245	3,4
Industrie	751	13,2	261	17,0	1012	14,1
BTP	1024	18,1	31	2,0	1055	14,6
Commerce –services	3665	64,6	1226	80,1	4891	67,9
Total Urbain	**5673**	**100**	**1530**	**100**	**7203**	**100**
Rural						
Agriculture	633	21,2	39	9,6	672	19,8
Industrie	276	9,2	89	22,0	365	10,8
BTP	716	24,0	5	1,1	721	21,3
Commerce –services	1361	45,6	272	67,3	1633	48,1
Total Rural	**2987**	**100**	**404**	**100**	**3391**	**100**
Ensemble						
Agriculture	866	10,0	52	2,7	917	8,7
Industrie	1028	11,9	349	18,1	1377	13,0
BTP	1741	20,1	35	1,8	1776	16,8
Commerce –services	5026	58,0	1498	77,5	6524	61,6
Total	**8660**	**100**	**1934**	**100**	**10594**	**100**

Tableau n° 04 : Répartition de la population occupée selon le secteur juridique et le sexe (En milliers)

المصدر: WWW .ONS .DZ

حيث يتضح من الجدول ان نسبة العمالة حسب المناطق الجغرافية تقدر ب للمناطق الحضرية7203

و 3391للمناطق الريفية و 10594حسب طبيعة كل نشاط

تطور مؤشرات سوق العمل في الفترة الممتدة من 2005-2015

Tableau N° 17 : Evolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2005 à 2015(suite)

Année	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2014	2015
Période de référence	Sept.	Oct.	Oct.	Déc.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Avril	Sept.	Sept.
Situation dans la profession												
Employeurs & Indépendants	2 183	2 846	2 516	2 655	2 762	2 847	2963	2882	3117	3116	2811	3042
Salariés Permanents	3 076	2 901	2 909	3 198	3 136	3 208	3456	3675	3878	3785	3640	4542
Salariés non perm + apprentis	2 203	2 430	2 680	2 815	3 101	3 250	2978	3396	3562	3508	3623	2855
Aides Familiaux	582	692	489	477	473	404	202	217	231	156	165	155
Secteur d'activité												
Agriculture	1 381	1 610	1 171	1 252	1 242	1 136	1 034	912	1 141	1007	899	917
Industrie	1 059	1 264	1 028	1 141	1 194	1 337	1 367	1 335	1 407	1329	1290	1377
B.T.P.	1 212	1 258	1 524	1 575	1 718	1 886	1 595	1 663	1 791	1743	1826	1776
Services	4 393	4 738	4 872	5 178	5 318	5 377	5 603	6 260	6 449	6486	6224	6524
Secteur juridique												
Public	2 964	2 746	2 987	3149	3 235	3 346	3843	4354	4440	4338	4100	4455
Privé	5 080	6 123	5 607	5996	6 238	6 390	5756	5816	6349	6228	6139	6139
Affiliation à la sécurité sociale												
Affilié	4 092	4 159	4 322	4 567	4 694	4 856	5227	5922	6211	6246	5972	6515
Non affilié	3 953	4 709	4 272	4 579	4 778	4 879	4372	4249	4577	4320	4267	4079
% emploi affilié / emploi total	50,9	46,9	50,3	49,9	49,6	49,9	54,4	58,2	57,6	59,1	58,3	61,5

المصدر : WWW .ONS .DZ

التقسيم السكاني لنسبة النشاط حسب السن والجنس في الجزائر حسب إحصائيات2018

Tableau N° 05 : Répartition de la Population Active et taux d'activité économique par groupe d'âge et sexe

	Population Active (En milliers)			Taux d'activité économique (en %)		
	Masculin	Féminin	Total	Masculin	Féminin	Total
15 – 19 ans	308	44	352	19,2	2,8	11,1
20 – 24 ans	1129	254	1384	59,4	14,0	37,2
25 – 29 ans	1560	554	2114	85,8	32,9	60,4
30 – 34 ans	1541	463	2003	91,7	27,4	59,5
35 – 39 ans	1300	349	1649	91,1	23,0	56,0
40 – 44 ans	1128	256	1384	91,2	19,7	54,7
45 – 49 ans	1010	192	1202	91,4	16,8	53,4
50 – 54 ans	865	124	989	83,8	12,8	49,4
55 – 59 ans	490	46	536	60,2	6,4	35,0
60 ans & +	283	37	319	16,0	2,1	9,0
TOTAL	**9614**	**2317**	**11932**	**66,8**	**16,4**	**41,8**

Tableau N° 06 : Taux d'activité économique et Taux d'emploi selon le sexe, le niveau d'instruction et le diplôme (en %)

المصدر: **WWW .ONS .DZ**

من خلال الجدول يتبين ان الفئة النشيطة تختلف من فئة عمرية إلى اخرى فمثلا الفئة من 15إلى غاية 19سنة قدرت ب 11.1./.للذكور و19.2./. للاناث الفئة العمرية من 30إلى 34قدرت ب 59.5 ./.اما فئة الفوق 60سنة يقدر عدد الاناث ب 16.4./.والذكور 41.8./.

الجدول رقم 13بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر

Tableau n° 01 Quelques indicateurs clés du marché de travail

(en %)

	Masculin	Féminin	Total
Taux de participation à la force de travail (taux d'activité)			
15 ans et plus	**66,8**	**16,4**	**41,8**
15-24	41,0	8,8	25,2
25-54	89,2	23,3	56,3
25-34	88,6	30,2	59,9
35-54	89,6	18,7	53,7
15-59	73,9	18,4	46,4
60 et +	16,0	2,1	9,0
55-59	60,2	6,4	35,0
55-64	47,4	5,0	26,9
65 & +	7,9	1,3	4,6
Ratio emploi population			
15 ans et +	60,2	13,6	37,1
15-24 ans	30,1	4,8	17,7
25 ans et plus	69,9	16,4	43,3
Structure des occupés selon le nombre d'heures habituellement travaillé par semaine			
Moins de 25 heures	7,9	21,0	10,3
25 à 34 heures	9,7	14,7	10,6
35 à 39 heures	8,2	8,0	8,1
40 à 48 heures	51,6	50,4	51,4
49 à 59 heures	10,3	3,4	9,1
60 heures et plus	10,8	2,4	9,3
50 heures et plus	**20,6**	**5,5**	**17,9**
Taux de chômage			
Ensemble	9,9	16,6	11,2
Jeunes (16-24 ans)	26,7	45,3	29,9
Adultes (25 ans et +)	7,0	12,3	8,0
Rapport entre taux de chômage des jeunes et taux de chômage des adultes	3,8	3,7	3,7
Proportion des jeunes chômeurs sur le total des chômeurs	40,2	35,2	38,8
Proportion des jeunes chômeurs sur le total des jeunes (15-24 ans)	10,9	4,0	7,5
Taux de chômage de longue durée	7,3	11,2	8,1
Incidence du chômage de longue durée	74,1	67,5	72,2
% des jeunes 15-24 ans ni dans la force de travail ni scolarisés	**10,8**	**32,1**	**21,2**

مصدر: WWW .ONS .DZ

المطلب الثاني : **طبيعة سوق العمل في الجزائر**

يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل. وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر و لا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل. ولا تقل ظروف العمل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب

هناك صنفين من العوامل المحددة لطبيعة سوق العمل في الجزائر : يتمثل العامل الأول في مؤسسات سوق العمل والثاني في صدمات الاقتصاد الكلي. يرتبط الصنف الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل. أما الثاني فيتعلق بنمو الإنتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية[.

وتتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية :

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا) 1 .

[1]الوكالة الوطنية لتطير الاستثمار

ومن خلال مؤشرات البطالة والتشغيل لسنة 2008، قدر تعداد القوة العاملة حسب الناتج المحلي الإجمالي بـ : 10.315000 فرد في ديسمبر 2008، حيث سجلت نسبة النشاط المقدرةبـ 41,7%ارتفاعا طفيفا بالمقارنة مع 2007 أين بلغت 40,9%. ويقدر تعداد اليد العاملة النشيطة الحالية بـ 9.146.000 فرد أي ما يساوي نسبة نشاط 26,6%: 16,6% في المناطق العمرانية و10,0 % في المناطق النائية. وتمثل النسبة 15,6% مجموع الفئة السنوية النشيطة

وتقدر نسبة اليد العاملة النشيطة من الفئة التي في سن العمل بـ 37.0%، ويمثل الأجراء ذوي المناصب الدائمة 35.0% من اليد العاملة النشيطة ويمثل الأجراء ذوي المناصب غير الدائمة والمتربصين والرعاية العائلية 36.0%، فيما يمثل المستخدمون والمستقلون 29% من مجموع اليد العاملة النشيطة.

وتبين بنية العمل حسب القطاعات أهمية القطاعات (التجارة، الإدارة العمومية وخدمات أخرى) والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة مما يمثل 56.6% من إجمالي اليد العاملة النشيطة. ويحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 17.2%، فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة 13.7% وقطاع الصناعة المرتبة الرابعة بنسبة 12.5%.

وتقدر نسبة العاطلين عن العمل بـ: 11.3% أي 1.169.000 فرد مما يمثل نسبة بطالة تقدر بـ : 11.3%، حيث نلاحظ انخفاضا في نسبة البطالة مقارنة بـ : 2007. وتقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بـ : 25.8%. والشباب هم الشريحة الأولى المتأثرة بالبطالة حيث أنها تمثلثلاثة أرباع العاطلين عن العمل (4/3)، أي 75.0%، تقل أعمارهم عن 30 عاما و87.8% لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما

تعاريف : يمكن اعتماد التعريفات التالية :

- **الفئة النشطة** : تتمثل في الفئة السكانية بين (16 و 60 سنة) والتي تملك القدرة والرغبة والاستعداد للعمل والذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم الفئة النشطة إلى قسمين بارزين هما: المشتغلون فعلا ـ العاطلون (البطالون).
- **معدل النشاط** : حجم القوى العاملة (الفئة النشطة) إلى حجم السكان في سن النشاط.
- **معدل الاشتغال** : حجم السكان المشتغلون فعلا إلى مجموع السكان.
- **معدل العمالة :** نسبة السكان العاملين إلى السكان في سن العمل.
- **معدل البطالة** : نسبة السكان العاطلين عن العمل إلى الفئة النشطة.[1]

:

[1] مرجع سابق

المطلب "3: الاجهزة المساعدة على تقليص البطالة في الجزائر :

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة إستلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين، الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي : الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ؛ –وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) ؛ – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ؛ –كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الادماج المهني. وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي :

1– **البرامج الأولية لمكافحة البطالة** : وتتمثل في :

- – **برنامج تشغيل الشباب** : هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة.يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق "**صندوق مساعدة تشغيل الشباب**" الذي تم إنشاءه خصيصا لذلك. ونتجت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو "**جهاز الإدماج المهني للشباب**" سنة 1990.
- – **جهاز الإدماج المهني للشباب** : عمل هذا البرنامج على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، ويرتكز هذا البرنامج على خلق النشاط من طرف الشباب ولحسابهم الخاص.

2– **أجهزة التشغيل المؤقت** : وهي :

- – **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية** : انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة1990 في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب،فقد ظلت إلى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي الشغل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوى التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب، وهذا المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية

- – وقد كان عدد المستفيدين من هذه الوظائف181.225مستفيد سنة 1997 بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 86.157، بتكلفة إجمالية تقدر ب 2.312 مليار دينار جزائري، انخفض هذا العدد سنة 1998 ليصل إلى 152.943 مستفيد، بتكلفة إجمالية تقدر ب: 1.316 مليار د.ج، وهذا يعني أن عدد المستفيدين انخفض بنسبة 15.60%، وكان عدد الدائمين في هذه السنة 72.212مستفيد. وإرتفع سنة 1999 ووصل إلى 157.567 مستفيد، بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323مستفيد، أي أرتفع بنسبة تقدر ب 3%، وبلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد.بتكلفة إجمالية تقدر بِـ 2.431 مليار د.ج.
- – **عقود ما قبل التشغيل** : وجه هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1998، إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات، ومن خلال التكفل بأجورهم من الخزينة العمومية إلى تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي. وتمول أجور وأعباء المستفيدين من هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أما بالنسبة للتسيير فتقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وتتمثل مدة العقد في سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة ولمدة 06 أشهر بطلب من الموظف.
- – وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 6.544 سنة 1998، وقد تم إدماج كل هذا العدد بصفة دائمة في مناصبهم، بتكلفة إجمالية تقدر ب 121 مليار د.ج، انخفض هذا العدد ليصل سنة 1999 إلى 2.196 مستفيد، وتم كذلك إدماج هذا العدد بصفة دائمة، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بِـ 323 مليار د.ج. وبالتالي انخفاض عدد المستفيدين من هذا البرنامج بين سنتي 1998 و1999 بنسبة كبيرة تقدر بِـ : 66.44%.

- – **برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة** : تم وضع هذا البرنامج في سنة 1997، عن طريق تمويل خارجي (قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمبلغ 50 مليون دولار. وهو موجه أساسا إلى البطالين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط، بحيث أن الوظائف المعروضة مؤقتة، وتتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات.

- – وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 86.093 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر بِـ 1.179مليار د.ج، وبلغ 83.842 مستفيد سنة 1998 بتكلفة إجمالية تقدر ب 2.523 مليار د.ج، بمعنى انخفاض عدد المستفيدين بين سنتي 1997 و 1998 بنسبة 2.061%. وقد بلغ

هذا العدد128.641مستفيد سنة 1999 بتكلفة إجمالية تقدر بِـ 3.923 مليار د.ج، أي إرتفاع عدد المستفيدين بين سنتي 1998 و1999 بنسبة كبيرة تقدربِـ : 53.43%.

- – **برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة** : أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الإجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الإجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة بإتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الإستفادة من 2.800 د.ج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.

- وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 133.943 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر ب 4.615 مليار د.ج، ووصل إلى 134.715 مستفيد سنة 1998 بتكلفة إجمالية تقدر بِـ 504 أي إرتفع عدد المستفيدين بنسبة 0.57%.ووصل عدد المستفيدين إلى135.000مستفيد سنة 1999 حيث ارتفع بنسبة 0.21%وذلكبتكلفة تقدر بِـ 504 مليار د.ج
-

3– خلق النشاط : وتتمثل هذه الأنشطة في ما يلي :

- – **القروض المصغرة** : هو عبارة عن برنامج لترقية ومكافحة البطالة والفقر أنشأ سنة 1999، وهو موجه للأشخاص الراغبين في خلق نشاط مستقل، أو العمل في المنزل، والتشغيل الذاتي، المهن الصغيرة والحرف، وغير القادرين على الاستفادة من برنامج المؤسسة الصغيرة.
- – **إنشاء الأنشطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** : عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الاجتماعي، أنشئت في1994، وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب إقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل. قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق النشاط، وذلك بانشاء" مراكز البحث عن العمل"، "ومراكز مساعدة العمل الحر"، والتكوين بمفهومه الواسع.

- **المؤسسة المصغرة** :انطلق هذا البرنامج إبتداء من سنة1997، يهدف هذا الجهاز الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الى دعم التشغيل للحساب الخاص في إطار مؤسسات مصغرة، يبادر بها متعاملون شباب. وقد بلغ عدد المناصب التي تم استحداثها لعام 2008 عن طريق المؤسسة المصغرة 14094 منصب عمل في إطار 4857 مشروع من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وبلغ عدد المناصب التي تم استحداثها من طرف

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2398 منصب في إطار6643 مشروع، ومن المتوقع أن يتم خلق مناصب عمل عن طريق المؤسسات المصغرة (2009- 2013) 227200 من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إطار 69300 مشروع، و47800 منصب عمل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إطار

- وقد تم استحداث جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني (DAIP)، الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة للادماج المهني، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ومن جهة أخرى يولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات بدون وظيفة، ويتضمن هذ الجهاز ثلاث عقود للإدماج :
- – عقود إدماج حاملي الشهادات ؛ – عقود الإدماج المهني ؛ – عقود تكوين/ إدماج.

ويمكن توضيح الهيئات والاجهزة المساعدة على التقليص من البطالة في الجزائر حسب الجدول التالي

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الاشخاص المعنيين	الاجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEMالتي انشأت عام 1990	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	-ضبط سوق العمل – تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل	
وكالة التنمية الإجتماعية انشأت عام 1996 ADS	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	-إعانة السكان المحرومين -ترقية تطوير التشغيل	-الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل -الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل -الجامعيين و التقنيين السامين الباحثين عن أول منصب شغل	-المنحة الجزافية للتضامن 1000دج –تعويض النشاط ذو المنفعة عامة3000دج –قرض ما قبل التشغيل4500دج –القروض المصغرة – برنامج التنمية الجماعية المحلية -الخلايا الإجتماعية الجوارية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53فرع جهوي انشأعام 1996	مصالح رئاسة الحكومة+وزارة التشغيل و التضامن الوطني	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل	طالبي مناصب التشغيل سنهم بين 19- 35سنة مع امكانية التوسيع لذوي 40سنة	المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	وزارة العمل و الضمان الإجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	-العاطلون من 35- 50سنة المسجلون منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل – المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل مركز إعادة العمل المستقل ، التكوين،تغيير النشاط،تمويل انشاء النشاطات ب 5ملايين دج كحد أقصى
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي2004	وزارة التشغيل التضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	-النساء بالمنازل – الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الإجتماعية -الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 5000و400000دج

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.

الجدول رقم : الهيئات والاجهزة المساعدة على التقليص من البطالة في الجزائر

خلاصة الفصل الثاني

إن مشكلة التشغيل هي مشكلة قديمة حديثة تتداخل أبعادها الإجتماعية و الإقتصادية، كما تتداخل الابعاد الزمنيةخلالها، ومن ثم فانه لابد من النظرة المتكاملة و ليست الجزئية لهذه القضية للوصول إلى حل متوازن، و لنجاح سياسات التشغيل لابد من مساهمة كل الاطراف المعنية بذلك و كذلك التنسيق بين كل القطاعات والهياكل، و تدعيم و تحفيز الاستثمار المولد لمناصب الشغل، و العمل على عصرنة قطاع التشغيل و ربطه بسوق العمل .

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينات بدءا بالتعديل الهليكلي، و تردي الوضع الامني، و تفاقم معدلات البطالة خلال هذه الفترة ونتائجها الوخيمة على واقع المجتمع اجلزائري، إلا انها قادرة على تجاوزالمشكلةبمواردها البشرية و المادية عن طريق النظرة الثاقبة لاسباب المشكلةو التسيير الجيد لها .

خاتمة الفصل

إن وجود البطالة في أي اقتصاد يعد أمرا طبيعيا، ولكن إذا تجاوزت البطالة حدودا معينة، فإهنا تصبح مشكلة لها خطورتها، بحيث أن أثرها السلبية لا تتوقف فقط عند الجوانب الاقتصادية، بل تتعدها إلى نواحي اجتماعية وسياسية .وسنحاول في هذا المبحث توضيح إن كانت نسب البطالة في الجزائر مقبولة أو تجاوزت حدودها الطبيعية، من خلال تحليل وضعية التشغيل في الجزائر. وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية – :نسب العمالة في الجزائر وما يقابلها من نسب البطالة كدراسة تحليلية للظاهرة

المبحث الثالث : واقع البطالة في الجزائر

المطلب 1: اسباب البطالة في الجزائر :

.تعد مشكلة البطالة من إحدى أهم المشكلات التي تمس المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة و ترجع هذه المشكلة في الجزائر إلى الكثير من الأسباب يتعلق بعضها بهيكل سوق العمل و آلياته و يتعلق بعضها الأخر بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية ...وسنحاول في هذا المطلب ذكر بعض أهم أسباب و مميزات البطالة بالجزائر

.وتتعدد الأسباب التي تودي إلى تفشي البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر على مؤهلاته ومستويات تعليمه وتكوينه. ويمكن أن يعزى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها في الجزائر إلى مجموعتين من الأسباب تتمثل الأولى في العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة والثانية العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة1 .

1-العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:

وهي مجموعة من العوامل التي لا تعد الحكومة مسئولة عنها مسؤولية مباشرة. وأدت هذه العوامل إلى إضعاف معدلات الاستثمار المحلي ومن ثمة ضالة خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي لمواجهة التدفقات المتتالية والمستمرة من القوة العاملة

- .انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية (1) :تميزت المبادلات التجارية للجزائر منذ 1986 بالانهيار القوي لأسعار المحروقات

، كما يظهر في الجدول التالي :جدول رقم (11 : (تطور سعر برميل البترول .الوحدة: دولار أمريكي

السنة	2002	2001	2000
البرميل سعر	24.36	23.12	27.60

Scource:www.ahram.org.eg

وهذا ما يبن لنا العشوائية لهذا المصدر من العملة الصعبة وما يمكن أن يحدثه من اختلالات خطيرة في الاقتصاد الجزائري،

كذلك انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي وحدة معاملات الجزائر مع شركائها التجاريين مقارنة بالعملات الأخرى وبذلك خسارة مزدوجة يتضرر منها الاقتصاد الجزائري،

بيع صادراتها بالدولار الأمريكي المتدهور في السوق المالي والاستيراد بالعملات الأخرى.

وفي الحقيقة إن هاتين الميزتين هما قاعدة الأزمة النفطية التي حطمت الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع المحروقات كمصدر لتمويل القاعدة الصناعية وهذا ما يوضحه الجدول التالي

:جدول رقم (12 : (تطور إيرادات الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها الوحدة :مليار دولار أمريكي

Source:www.imf.org.– imf country Report N° 07/95. p33.

يوضح الجدول السابق تبعية الاقتصاد الجزائري المفرطة لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الرئيسي من العملة الصعبة . استمر الوضع المالي للجزائر جيد إلى غاية 1985،أين قامة الدول الصناعية بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي أثناء اتفاقية بلازا PLAZA) ،)لإضعاف الدول المصدرة لنفط و ظهرت مؤشرات هذه السياسة سنة 1986 وعوض أن تقوم الجزائر بتعديلات لاقتصادها فضلت الهروب إلى الأمام ، وتجسدت أثار هذا الهروب في الأزمة النفطية لسنة 1986

،وانطلاقا من هذه السنة دخلت الجزائر نفق الانحطاط والتدهور في كل المستويات خصوصا المستوى الاجتماعي الذي افرز أزمات اجتماعية حادة من بينها البطالة

. يمكن القول أن الأزمة النفطية هي احد الأسباب الظرفية الرئيسية للبطالة لكننا نتساءل، هل هي فعلا سبب ظرفي أم هيكلي ؟ لأنها إذا كانت سبب ظرفي فإنها لن تطول، لكن في الواقع هي تعدت 10 سنوات وبذلك هي سبب هيكلي. إن الأزمة البترولية ظاهريا هي سبب ظرفي ، أما الحقيقة هي سبب هيكلي يمس عمق الاقتصاد الجزائري والدليل على ذلك اعتماد الجزائر عليه إلى يومنا هذا في الحصول على العملة الصعبة

2 .– –الوضع الأمني

لقد اثر الوضع الأمني على البطالة بطريقتين: الأولى مباشرة والثانية غير المباشرة.

تتمثل الأولى:

في تفجير وحرق المصانع ، وبذلك أصبحت هذه الأخيرة منعدمة الإنتاج ومنه دخول عمالها عالم البطالة من بابه الواسع، مثال على ذلك ما حدث لمصنع الصناعات الكهرومنزلية في سيدي بلعباس الذي احرق في منتصف التسعينات وأصبح بذلك مئات العمال في حالة بطالة إجبارية موازاة مع الوضع الاقتصادي المتدهور الذي يعتبر فيه خلق مناصب عمل من معجزات الاقتصاد الجزائري

.أما الطريقة غير المباشرة :

والتي كان أثارها اشد وقعا من الأولى تمثلت في · :

- تغيير وجهة النفقات العمومية التي عوض أن تدفع عجلة النمو حولت لبناء وترميم المرافق المدمرة · . لجوء السلطات إلى شراء تجهيزات لقوات الأمن للتحكم في الوضع الأمني كلفها الملايير من الدولارات، هذه الأموال التي كان من المفروض إنفاقها في خدمة الديون أو استثمارها في القطاعات الحيوية .
- تغيير وجهة التشغيل من العمل المنتج إلى العمل غير المنتج مثل الحرس البلدي وأعوان الأمن، نلاحظ أنه أصبح على كل باب إدارة أو مصنع العديد من أعوان الأمن بالإضافة إلى التجهيزات الأمنية التي كلفت الكثير من الأموال.
- التدمير الكلي للقطاع السياحي ثاني مصدر من العملة الصعبة بعد المحروقات .كل هذا ساهم في اختلال سوق العمل، وجعل المستثمرين الأجانب يترددون في الدخول إلى الجزائر والاستثمار فيها –رغم التسهيلات القانونية والجبائية– هذا الاستثمار الذي كان بمقدوره امتصاص لو جزء من البطالة المتزايدة,

- الانفجار الديموغرافي:

ظهرت هذه العبارة لأول مرة سنة 1980 عندما أصبح النمو الديموغرافي مشكلة حقيقية يجب مواجهتها .حيث وصل عدد السكان حوالي 18 مليون نسمة سنة 1979 بعدما كان 12 مليون سنة 1966 ،زيادة تقدر بـ 6 ملايين نسمة خلال 12 سنة، أي ما يعادل 500 ألف نسمة كل سنة 1 : .هذا الزيادة التي لن تدخل سوق العمل قبل سنة 1982 وبالتالي تظهر النتائج التي خطط لها في العهد الأول عهد هواري بومدين إبان العهد الثاني عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، هذا الأخير الذي كان يرى نظامه خطورة في العامل الديموغرافي على عمليات التنمية وبرامجه المسطرة. لذا وجب تبني سياسة سكانية تساعد على تحقيق التوازن بين النمو الاجتماعي والاقتصادي من جهة والنمو الديموغرافي من جهة أخرى. لكنها لم تجد صدى لدى السكان حيث بقي معدل الزيادة الطبيعية يقارب 3 %حتى بعد إقرار برنامج تنظيم النسل سنة 1984 .هذا البرنامج الذي ظهرت نتائجه في نهاية التسعينيات أين وصل معدل الزيادة الطبيعية حوالي 7.1 %سنة 1996.

- ثقل المديونية :

تأخر ظهور تأثير أزمة المديونية على الجزائر إلى غاية 86 ،هذه السنة التي تم فيها اكتشاف الوجه الحقيقي للاقتصاد الجزائري. الذي كان أحادي القطاع، نتيجة لانهيار أسعار النفط إضافة إلى مدى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. بموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي والتي تتميز بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما يصاحبها من تسريح جزئي أو جماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني، وبذلك مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص ويرتفع معدل البطالة– .

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية :

وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات. وعدم مرونة التعاملات البنكية التي لا تشجع للادخار.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين أهداف التمويل المحدد من طرف FMI في الجزائر لفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (95/98)' رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات بـ 5.5 %من الناتج المحلي الخام وهذا من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.

- لاتجاهات الانكماشية في الدول الصناعية :

ترتب على الاتجاهات الانكماشية بالدول الصناعية المتقدمة خلال عقد الثمانيات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها. ذلك أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 4.9 %في مما أدى إلى تناقص واردات هذه (2 (عام 1980إلى 3.5 %في عام 1983 ثم 3.3 %عام 1986 .الدول من الدول النامية بما فيها الجزائر وبذلك انخفاض صادراتها خارج قطاع المحروقات وما كان له من آثار انكماشية في كل من مستويي الدخل والعمالة2 .

–العوامل الداخلة في نطاق الحكومة وهي مجموعة العوامل التي تعتبر الحكومة مسئولة عنها مسؤولية مباشرة

–عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق :هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس و مراكز التكوين، المعاهد و الجامعات، دون أن يقابلها طلب مكافئ على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التعليمية . و هكذا ابتعدت عن عدم الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب و يرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة

.و لعل الاتصال بالجامعات و المعاهد المتخصصة هو الشكل المناسب و الأمثل بالنسبة للمؤسسات التي تطلب اليد العاملة المتخصصة من اجل تدارك النقص في بعض التخصصات ، مع إتاحة الفرصة لهؤلاء المتكونين لأداء بعض الأعمال أو التربصات التطبيقية للمؤسسات من اجل محاولة ربط الجامعة بالقطاعات) 1)الاقتصادية مثلما هو مطبق بالمؤسسات اليابانية . حيث يكون اتصال مباشر و مستمر بين الطلبة و

المؤسسات خلال السنوات الأخيرة من التكوين ، مما يتيح لها إمكانية الاختيار حسب احتياجاتها و طاقات الاستيعاب بها .

وان مسؤولية عدم التوافق بين التكوين وسوق العمل في الجزائر ترجع إلى الجهاز التربوي وسوق العمل .الأول كان دوما عبارة عن مصنع بشري وهذا دون الاهتمام بوضعه وتحسين مردوده وحتى تطوير نفسه أو الاهتمام بمتطلبات سوق العمل، لأن مخرجاته ستلتحق بسوق العمل ولن تبقى في الجهاز التربوي للأبد. أما الثاني فليست له المعلومات الكافية حول متطلباته من العمال في مختلف المستويات و التأهيلات.

- البعد المكاني للسياسة السكانية :

مما لاشك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية بها وذلك نتيجة للنزوح الريفي إلى المدينة .وهذا ما يخلق ضغط على المؤسسات بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.

- العوامل المباشرة للبطالة

:تتمثل هذه العوامل في ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إذ لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم خاصة في قطاع الإدارة و الخدمات و ظهرت هذه الصيغ ببلادنا مع الإصلاحات الهيكلية بشكل عقود العمل محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية والعقود السابقة للتشغيل.

كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسيلمها يشكل أيضا أهم هذه العوامل، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها مما يفضي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما سينتج عنها من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال،

كل هذه العوامل تؤدي إلى بطالة إجبارية وتبقى البطالة الاختيارية في شكل حالات الاستقالة التي يقدمها العامل : 1 .ناصر دادي عدون .اقتصاد المؤسس . ة دار المهدية العامة. الجزائر الطبعة الأولى 1998 .ص 310 74بإجراء مقارنة بين الأسباب التي تقف وراء البطالة في الجزائر قبل وأثناء برنامج التعديل الهيكلي يتضح أنها لم تتغير في مجملها كثيرا وان كان التعديل الهيكلي قد ساهم في تفاقمها من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي :جدول رقم (13 (: أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990 و1997 الوحدة % :أسباب البطالة نهاية الأشغال نهاية عقد العمل التسريح الفردي

التسريح الجماعي نهاية نشاط المؤسسة حالات الاستقالة 20.05 15.74 14.82 4.89 12.10 32.4 1990 15.5 21.3 10.6 14.2 23.3 14.8 1997 Source:ONS Rapport sur la situation économique et social, 1998, p48يلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الكبيرة من البطالة في سنة 1990 هي غير إرادية بنسبة 6.67 %بالنظر إلى الأسباب المشار إليها سابقا .أما في سنة 1997 بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد ظلت البطالة الإجبارية هي الأكثر انتشارا نتيجة لطبيعة التوجه الانكماشي والحد من التوظيف، نتيجة لعمليات الحل والتصفية التي عرفتها المؤسسات ِ حالة جزء منها إلى القطاع الخاص العمومية المفلسة وا . كما تشير معطيات الجدول أن 5.84 % هم في حالة بطالة إجبارية – .الاختلالات الهيكلية :إن مشكلة التشغيل والبطالة تعود إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في قترة الثمانينات وما قبلها وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة ويمكن 1)

) تصنيف الاختلالات الهيكلية إلى عدة عناصر وهي

· :نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا أو حرفيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى · .انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات، فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت ندرة رؤوس الأموال أحد العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح 1 . العايب عبد الرحمن . مرجع سابق . ص 174 · 75عدم وجود التكامل بين التكوين والتشغيل .

·الفساد و سوء التسيير .

نلخص مما سبق أن انتشار البطالة وتفاقمها يعود إلى مجموعة من الأسباب منها ما هو راجع إلى عدم وجود تكامل في إستراتيجية التنمية بالنسبة للجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهو يدخل في نطاق مسئولية الدولة المسيرة. ونجد منها أيضا ما هو مرتبط بعوامل لا تتحمل فيها الدولة مسئولية كبيرة .إلا أن تعدد الأسباب لا يعني استحالة معالجتها فهي ليست قدرا محتوما علينا .ا

المبحث 2: تطور معدل البطالة في الجزائر :

- 2واقع البطالة في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية 1-2تطور معدلات البطالة في الجزائر : من خلال الشكل (2 (يمكن تقسيم فترة الدراسة الى عدة اقسام حسب تطور وتغير معدلات البطالة بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة .أ. البطالة في مرحلة المخططات التنموية : تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركب䤵ات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل اهم

اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياﷺ مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت هذه الفترة اربعة مخططات تنموية. مخطط ثلاثي (1967-1979 ،(مخططين رباعيين (1970 -1977 (ومخطط خماسي أول (1980-1984 .(نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات .استحوذت المشروعات الصناعية على 95.51 %من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 6.1

_____دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2008 180مليار دينار ما بين 1967-1969 الى 8.11 مليار دينار ما بين 1970-1977 ،ليرتفع المبلغ الى 6.19 مليار خلال الفترة . 1985-1978وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000في سنة 1967 الى 2336000 سنة 1977) بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977 (ليصل العدد ليكون اجمالي عدد المناصب المنجزة 15 الى 3840000 سنة 1985)بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985).خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما ادى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33 %سنة 1967 الى 22 %سنة 1985.سنة 9.7 الى لتنتقل 1977 خلال هذا المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد العاملة، وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة، ومع تحسن الجباية البترولية سنة 1973؛ و قصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق .ومع حلول الازمة البترولية 1985 اصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما ادى الى محدودية عمل هذه المصلحة .ب. تطور البطالة في ظل ازمة النفط : بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافاً كبيراً في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضاً، فابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضاً عالمياً في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروﷺ سنة 1986) أكثر من الثلث)، هذا الوضع الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة % 35من جهة و اللجوء الى الاستدانة من جهة اخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984الى 22906 سنة 1986 ثم الى 28574 سنة 1989 . وقد كان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة .حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل الى 74000 سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987الى حوالي 64000 منصب، ثم 1989.سنة 59000 ليبلغ 1988 سنة 61000 16 وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987ثم 1150000 سنة 1989 .وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، فخلال هذا المخطط شوهد ارتفاعاً كبيراً في تلك المعدلات، حيث وصلت النسبة الى الضعف بين بداية و 菩اية المخطط (من 7.9 %سنة 1985 الى 1.18 %سنة 1989 .(تلك المعطيات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير اي برامج او سياسات للتخفيف من حدة ازمة البطالة .ت. أزمة البطالة في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية : نتج عن ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الاول من الثمانينات، زيادة في واردات الجزائر وخاصة في السلع الاستهلاكية، والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة. لكن مع حدوث ازمة البترول سنة 1985 انخفضت ايرادات الجزائر الى النصف تقريباً وتفاقمت ازمة الديون، وقد ادت هذه الظروف بالحكومة الى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه ادارياً وخطط التنمية الى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة菩 اية الثمانينات .أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية : إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، هبدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح لشركات 17متعددة الجنسيات باستغلال اليد العملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية .اما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03 جوان 1991 ،والمعروفة باتفاقية stand-by" "بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 وكان من اهم اهداف الاتفاقية: تقليص تدخل الدولة في النشاط 18 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992).الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية .مجلة الباحث - عدد 10 / 2012

---

181 _____بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994 ؛ والتي س譖ميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي هبدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق. هبدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي -الاتفاقية الرابعة- في ماي 1995 .ومن بين الأهداف المسطرة نجد : تخفيض التضخم إلى 3.10 ،%تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل .ضياع عدد كبير 19 تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن ايجازها في : من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرﷺ كبيرﷺ للعمال، انخفاض الأجر الحقيقي .ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع، حيث كان معدل البطالة 7.19 %سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29%سنة 1999 .حيث صرحت وزارة العمل

في 11ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق 20 637188 منصب شغل .مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب خلال 1994و 1997 ،أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنوياً. دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر .وعلى العموم يمكن تلخيص اثار هذه الاصلاحات على سوق العمل في 21 ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة النقاط التالية - : تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات الى حوالي 50 ،%حيث نجد ان القطاع العام يمثل القطاع الاول بنسبة 78 %في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 8.17 %ثم القطاع الاجنبي بنسبة 2.4%؛ -حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 5.74 %سنوياً؛ - 22 ارتفاع معدل البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل.

- 2واقع البطالة في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية 2

1-تطور معدلات البطالة في الجزائر : من خلال الشكل (2 (يمكن تقسيم فترة الدراسة الى عدة اقسام حسب تطور وتغير معدلات البطالة بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة .أ. البطالة في مرحلة المخططات التنموية : تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركب䤀ات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل اهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طيا鈀ا مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت هذه الفترة اربعة مخططات تنموية. مخطط ثلاثي (1967-1979 ،(مخططين رباعيين (1970 -1977 (ومخطط خماسي أول (1980-1984 .(نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات .استحوذت المشروعات الصناعية على 95.51 %من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الانـدماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 6.1

_____دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2008 180مليار دينار ما بين 1967-1969 الى 8.11 مليار دينار ما بين 1970-1977 ،ليرتفع المبلغ الى 6.19 مليار خلال الفترة . 1985-1978وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000في سنة 1967 الى 2336000 سنة 1977) بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977 (ليصل العدد ليكون اجمالي عدد المناصب المنجزة 15 الى 3840000 سنة 1985)بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985).خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما ادى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33 %سنة 1967 الى 22 %سنة 1985.سنة 9.7 الى لتنتقل 1977 خلال هذا المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد العاملة، وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة، ومع تحسن الجباية البترولية سنة 1973؛ و قصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق .ومع حلول الازمة البترولية 1985 اصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما ادى الى محدودية عمل هذه المصلحة .ب. تطور البطالة في ظل ازمة النفط : بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافاً كبيراً في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضاً، فابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضاً عالمياً في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذرو鈀ا سنة 1986) أكثر من الثلث)، هذا الوضع الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة % 35من جهة و اللجوء الى الاستدانة من جهة اخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984الى 22906 سنة 1986 ثم الى 28574 سنة 1989 . وقد كان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة .حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل الى 74000 سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987الى حوالي 64000 منصب، ثم 1989.سنة 59000 ليبلغ 1988 سنة 61000 16 وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987ثم 1150000 سنة 1989

.وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، فخلال هذا المخطط شوهد ارتفاعاً كبيراً في تلك المعدلات، حيث وصلت النسبة الى الضعف بين بداية و 菩اية المخطط (من 7.9 %سنة 1985 الى 1.18 %سنة 1989 .(تلك المعطيات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير اي برامج او سياسات للتخفيف من حدة ازمة البطالة .ت. أزمة البطالة في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية : نتج عن ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الاول من الثمانينات، زيادة في واردات الجزائر وخاصة في السلع الاستهلاكية، والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة. لكن مع حدوث ازمة البترول سنة 1985 انخفضت ايرادات الجزائر الى النصف تقريباً وتفاقمت ازمة الديون، وقد ادت هذه الظروف بالحكومة الى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه ادارياً وخطط التنمية الى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة菩 اية الثمانينات .أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية : إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، هبدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح لشركات 17متعددة الجنسيات باستغلال اليد العملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية .اما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03 جوان 1991 ،والمعروفة باتفاقية by-stand" "بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 وكان من اهم اهداف الاتفاقية: تقليص تدخل الدولة في النشاط 18 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992).الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية .مجلة الباحث - عدد 10 / 2012

---

181 _____بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994 ؛ والتي س譆ميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي هبدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق. هبدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي -الاتفاقية الرابعة- في ماي 1995 .ومن بين الأهداف المسطرة نجد : تخفيض التضخم إلى 3.10 ،%تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل .ضياع عدد كبير 19 تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن ايجازها في : من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقير 酘ا كبير 酘ا للعمال، انخفاض الأجر الحقيقي .ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع، حيث كان معدل البطالة 7.19 %سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29%سنة 1999 .حيث صرحت وزارة العمل في 11ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق 20 637188 منصب شغل .مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب خلال 1994و 1997 ،أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنوياً. دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر .وعلى العموم يمكن تلخيص اثار هذه الاصلاحات على سوق العمل في 21 ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة النقاط التالية - : تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات الى حوالي 50 ،%حيث نجد ان القطاع العام يمثل القطاع الاول بنسبة 78 %في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 8.17 %ثم القطاع الاجنبي بنسبة 2.4%؛ -حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 5.74 %سنوياً؛ - 22 ارتفاع معدل البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل.

المبحث الثالث : سوق العمل و توازنه

يعتبر سوق العمل أحد الأركان الأساسية في النظرية الاقتصادية ، حيث يلعب ، دورا مهما في تكامل وظائف هذه النظرية و ذلك استنادا إلى المفهوم العلمي المشتق من هذه النظرية ، من حيث أن أسواق العمل متعددة و متكاملة في إطار سوق العمل .

المطلب الأول : تعريف سوق العمل

إن مفهوم سوق العمل قد يتشابه مع مفهوم سوق السلع و الخدمات ، فجانب العرض هنا يمثله القوى العاملة القادرة و الراغبة و المستعدة للعمل ، بينما يمثل جانب الطلب الأماكن الشاغرة في مختلف الشركات و المنظمات و المؤسسات و القطاعات و التي تحتاج إلى شغل هذه الأماكن الشاغرة عن طريق العرض المتاح من القوى العاملة وفقا لطبيعة و تخصصات الأماكن الشاغرة بها و تسمر

عملية التفاعل بين العرض و الطلب حتى يتحقق التوازن النهائي بينها مما يؤدي إلى تحديد الدخل أو الأجر التوازني للوظيفة في داخل

السوق ، وهي ما تسمى بنقطة التوازن في هيكل البياني للأجور .

إن سوق العمل وفق لهذا المفهوم يمثل المكان أو الحيز الجغرافي الذي تتوافر فيه الموارد البشرية المتاحة و قد يكون سوق العمل من حيث البعد الجغرافي ذات نطاق ضيق يقتصر على سوق العمل المحلي ، أو يكون على مستوى أوسع يتمثل في أسواق العمل في كل دولة أو قد يكون على مستوى أشمل يتمثل في أسواق العمل على المستوى الدولي.[1]

كما يعرف سوق العمل عل أنه السوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف و المهن و التنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ز من خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال و المنشآت و كذلك يمكن تقدير العرض المتاح من الأيدي العاملة حسب المهن و الاختصاصات

[1] عاشور محمد المسماري ، مرجع سابق ، ص 151.

المختلفة ، إذن السوق ، هو المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة و المرغوبة من قبل الأفراد . 21 و يتميز سوق العمل بما يلي 3:

- ✓ التصاق خدمة العمل بالعامل (الجانب الإنساني)و عدم امكانية تخزين سلعة العمل .
- ✓ كثرة المؤسسات و التشريعات التي تحدد و تنظم آليات عملها إضافة إلى الحكومة ، فهناك مؤسسات تؤمن الإتصال بين المشترين و البائعين لخدمات العمل و تحث على تبادل المعلومات و إجراء التعاقدات ، وتحمي أطراف علاقة العمل
- ✓ غياب المنافسة الكاملة من سوق العمل و هذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة و من أسباب غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظيف المتاحة ذات الأجور العالية هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة لدى العمال للحركة أو الانتقال الجغرافي .
- ✓ سهولة التمييز أو التفرقة بين العمل و لو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية بين الجنس و اللون و الدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة ....الخ .
- ✓ ارتباط عنصر العمل بسلوك العمال و تفضيلا تهم لكميات مختلفة من وقت الفراغ و لمستويات مختلفة من الدخل .

كما يحتوي سوق العمل على الأطراف التالية : 2

- العمال الراغبين في الحصول على عمل مهما كانت مهاراتهم و خصائصهم .
- ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من السلع التجهيز و الخدمات في مشروعاتهم .
- التنظيمات العمالية التي تعمل على تحديد الأجور و إيجاد فرص العمل و تحسين شروطه لأعضائها .
- التنظيمات المهنية و منها أرباب العمل .
- الجهات الحكومية باعتبارها رب عمل و كذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض و الطلب بما تسنه من تشريعات و ما تجريه من دراسات أو ما تتخذه من سياسات اقتصادية و اجتماعية أو مالية لتنظيم سوق العمل و حركته .

---

[1] محمد طاقة ، حسين عجلان حسن ، مرجع سابق ، ص 31.

[2] حسين الحاج ، مرجع سابق ، ص 4 .

المطلب الثاني :دراسة طلب و عرض العمل

إن عرض العمل و الطلب عليه هما الطرفان الرئيسيان في سوق العمل و فيما يلي سوف نتطرق إلى كل منهما بالتفصيل :

الفرع 1:الطلب على العمل

1.تعريف الطلب على العمل : يمكن تعريف الطلب على الأيدي العاملة على أنه عبارة عن عدد الأيدي العاملة في سن العمل و التي يرغب أصحاب المشروعات و يقدرون على تشغيلها في مشروعاتهم الإنتاجية نظير أجر معين في مجتمع معين و خلال فترة زمنية معينة و على المستوى الفردي أيضا يمكن القول أن أي مؤسسة ترغب في تشغيل مزيد من الأيدي العاملة أي زيادة الطلب على الأيدي العاملة إذا ما فبل هؤلاء الأفراد أجرا منخفضا بينما تنخفض رغبة أي مؤسسة في تشغيل مزيد من الأيدي العاملة ، أي يمكن تراجع الطلب على الأيدي العاملة إذا ما رفض هؤلاء العمال الأجر المنخفض و طلبوا مزيدا من الأجر 1

و يقصد بالطلب على العمل أيضا على أنه الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين و يعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه و الأسلوب التقني و الفني المتبع و التي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية و المستويات الإنتاجية السائدة و عليه يمكن القول بأن الطلب الفعلي على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقدرة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج المخطط و بناءا على الطلب –المستقبلي السلع و الخدمات . 2

الفرع 2.: العوامل المؤثرة في الطلب على العمل : يمثل جانب الطلب في سوق العمل أصحاب الأعمال ، وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على هذا الجانب ، و هي معدل الناتج الداخلي الخام و تطور الاستثمار و أساليب الإنتاج .

- معدل الناتج المحلي الإجمالي : يعتبر معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي العامل الرئيسي للطلب على القوى العاملة و قد شهدت الجزائر في السبعينات و حتى منتصف الثمانينات معدلات مرتفعة لنمو الناتج الداخلي و بالتالي زيادة الطلب على القوى العاملة و انخفاضا في معدلات البطالة .3

---

[1] محمود حامد عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص106.

[2] محمد طاقة ،حسين عجلان حسن ، مرجع سابق ، ص 49.

[3] مداني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 192.

- تطور الاستثمار : إن تطور معدلات الاستثمار الكلي و نمط تخصيص هذه الاستثمارات تؤثران على جانب الطلب لسوق العمل حيث يعتبر معدل الاستثمار هو المتغير الرئيسي الذي يحدد معدل النمو في الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط و الطويل باعتبار أن الاستثمار هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية و من ثم فهو الذي يحدد الطلب على اليد العاملة . 1

أساليب الإنتاج : إن أساليب الإنتاج لها تأثير على جانب الطلب في سوق العمل ، وما إذا كانت تعتمد على وسائل الإنتاج كثيفة

العمل أو كثيفة رأس المال و نجد أن استخدام أساليب الإنتاج معتمدة سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام و عليه نجد ه يؤثر في خلق فرص العمل .2

و بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى تؤثر في الطلب على العمل و هي :3

- نوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه ،الأسلوب التقني و الفني المستخدم في الإنتاج .

- زيادة أو انخفاض معدلات نمو السكان .
- درجة التطور و التخلف الاقتصادي السائدة في المجتمع .
- التغيرات التي تطرأ على حجم ادخل و معدلات الأسعار و السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة .14

الفرع 3:عرض العمل

1. تعريف عرض العمل : يقصد بعرض العمل عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل ، خلال فترة زمنية معينة و هو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان أو ما يسمى بالقوى العاملة و التي تطرقنا لها بالتفصيل في المبحث الثاني . 5

– و يتوقف عرض العمل على عدة أبعاد تتضمن أولا قرارات الأفراد حول الرغبة لديهم في البحث عن العمل و أدائه أو عدم الرغبة لديهم في العمل و حول طول الفترة التي يقضونها في العمل كل أسبوع أو خلال السنة و هذه القرارات بمجملها تحديد عرض العمل في الاقتصاد ككل و هذا هو حصيلة معدل" المشاركة" حصة ذلك الجزء

---

[1] نفس المرجع ، ص 149.

[2] نفس المرجع ، ص 195.

[3] محمد طاقة ، حسين عجلان حسن ، مرجع سابق ، ص 47.

[4] محمد طاقة ، حسين عجلان حسن ، مرجع سابق ، ص 50.

[5] ضياء مجيد الموسوي ،**سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2007، ص 37.

من السكان المشاركة في قوة العمل أو الذين في عمل و يبحثون عن عمل و عدد ساعات العمل المنجزة في كل أسبوع أو خلال السنة . 21

2العوامل المحددة لعرض العمل : يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل منها متغيرات اقتصادية و أخرى اجتماعية نستطيع أن نوجزها بالآتي : 32

- حجم السكان : يؤثر حجم السكان على عرض العمل إذ كلما يزداد معدل نمو السكان يزداد عدد الأشخاص القادرين على العمل و العكس صحيح .
- ساعات العمل : حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل .
- بنية السكان في سن العمل : المشتغلون و الباحثون على العمل إلى مجموع السكان و يتأثر هذا المعدل بالسن و العادات و التقاليد فكلما زادت هذه النسبة ازداد عرض العمل و العكس صحيح أيضا .
- التركيب النوعي للسكان : من حيث الجنس و العمر إن مساهمة السكان في القوى العاملة الفعلية من حيث الجنس و العمر تتخذ اتجاهات مختلفة تتفق و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة ، ففي البلدان السائرة في طريق النمو يبدو سن العمل مبكرا كما أن مساهمة المرأة في القوى العاملة تكون منخفضة إضافة إلى زيادة نسبة الوفيات بسبب الجهل و المرض و الحروب في مثل هذه البلدان على عكس ما يحصل في الدول المتقدمة فعلى الرغم من إنخفاض معدلات عدد السكان فإن هناك زيادة ملحوظة في حجم القوى العاملة .
- الهجرة : يؤثر انتقال العاملين في المتوفر من الأيدي العاملة كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة و مدى تخصصها في أعمال معينة
- وإنه من أهم العوامل المؤثرة في عرض العمل هي معدل النمو السكاني و مستوى مهارات القوى العمل .

[1] محمد طاقة ، حسين عجلان حسن ، مرجع سابق ، ص ص 48، 49.

المطلب الثالث : التوازن في سوق العمل

مثل أي سوق أخرى فإن جانبي طلب و عرض العمل يتفاعلان في سوق حرة كاملة و يحددان في وقت واحد نقطة توازن كمية العمل المطلوبة و كمية العمل المعروضة و الأجر الذي يرافق تلك الكمية .1

و نوضح ذلك من خلال تقاطع منحنيي طلب و عرض العمل كما يلي :

الشكل رقم :3: التوازن في سوق العمل

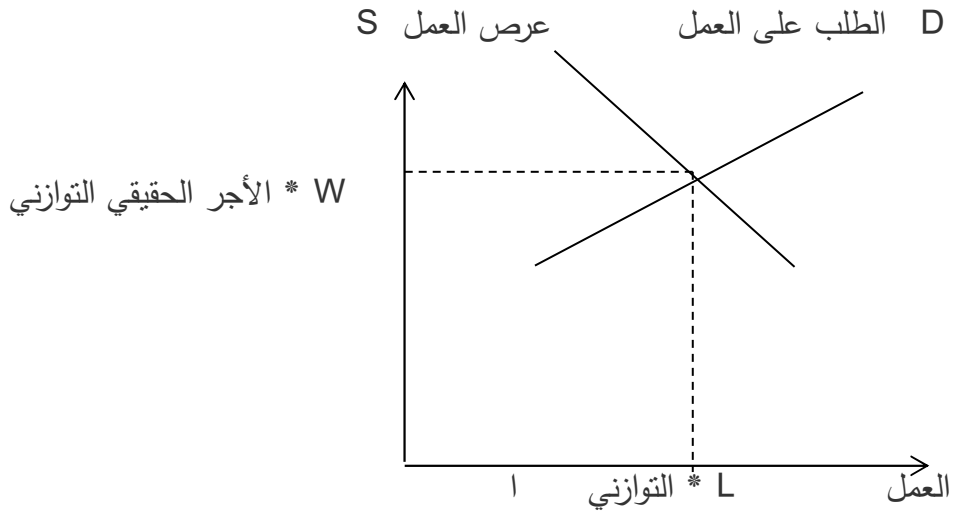

- من خلال تقطع منحني عرض العمل مع منحني الطلب على العمل يتحقق التوازن في سوق العمل و يتحدد لنا المستوى التوازني للأجر الحقيقي و الكمية التوازنية المشغلة من العمل و ذلك حسب ما يراه الكلاسيكيون بحيث يفترض هذا الاتجاه الفكري أن سوق العمل يتميز بالتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل وبناءا على ذلك فإن المستوى التوازني للعمل يمثل المستوى الذي يكون فيه

[1] ، العناصر الرئيسية لبرنامج سوق العمل و تخطيط القوى العاملة . www.arab-api.org/ ، موقع المعهد العربي للتخطيط الكويت ،

الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل نفس الأجر الحقيقي في حالة التشغيل الكامل و هنا لا تبرز البطالة كصورة مجسدة لاختلال في سوق العمل و إلا كحالة عرضية ناتجة عن تعطل جزء من القوى العاملة سرعان ما يتم ضبطه من خلال آلية مرونة الأجور حتى يعود التوازن لهذا السوق و تختفي البطالة بحث أن هذه البطالة التي تظهر في حالة التوازن هي بطالة إرادية "اختيارية" ناتجة عن رفض العمال العمل بالأجر السائد في السوق . [1]

- أما كينز فقد رفض شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل و هو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل ، كما رفض فكرة مرونة الأجور يمكن تمنع حدوث البطالة الإجبارية كما يرى كينز أن الاقتصاد السوقي لا يمتلك الآليات التي تمكنه من بلوغ التوازن عند مستوى التوظيف الكامل لمجمل عناصر الإنتاج كما يزعم الكلاسيكيون . [2]

يرى كينز و أنصاره بضرورة تدخل الدولة لرفع المستوى الإجمالي للطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كما أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين أطلق عليها معدل البطالة الطبيعي . مما سق نلاحظ أن توازن سوق العمل يحتوي على مفاهيم و مصطلحات و المؤشرات و التي تطرقنا لها في المبحث السابق و هي القوى العاملة،البطالة،الأجور ، إنتاجية العمل .

---

[1] محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الإقتصاد الكلي** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006، ص 77، 78.

[2] مداني بن شهرة ، مرجع سابق، ص 24

المبحث الثالث : واقع البطالة في الجزائر :

بعد انتهاء موسم الزراعة و يعود إلى مستواه السابق مرة أخرى عند حلول موسم الحصاد و بالمثل ينخفض الطلب على عمال البناء في المناطق الباردة أثناء موسم الشتاء .37

البطالة السلوكية : و هذا النوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة احجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع و بذلك تركت العديد من المهن التي صنفت من الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع و جمع القمامة للوافدين من دول أخرى .38

البطالة الوافدة : و تظهر في الدول التي يأتيها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هروبا من البطالة في بلادهم للعمل في أية وظيفة في هته الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هته الدولة عن الوظائف المتاحة خاصة و أنهم يقبلون أجورا تقل كثيرا عما يمكن أن يقبله العمال المحليون . 39

البطالة الدورية : تظهر عندما ينخفض الطلب الكلي على الأيدي العاملة على مستوى الاقتصاد في مجموعه و يرجع ذلك من ناحية إلى عدم كفاية الطلب الكلي الفعال لعدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة و يرجع ذلك من ناحية أخرى إلى نقص الطلب على السلع الإنتاجية و ما يحمله ذلك من أسباب تكمن وراء انخفاض معدل الربح . 40

---

37. فريد بشير طاهر ، مرجع سابق ، ص 600.

38. خالد واصف الوزاني ، أحمد حسن الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق** ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2004، ص 271.

39. نفس المرجع ، ص 271.

40. عادل أحمد حشيش ، و آخرون ، **أساسيات الاقتصاد السياسي** ، منشورات الحبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003، ص 77

المبحث الأول : تطور القوانين والأطر المؤسساتية المكلفة بتطوير الاستثمارالاجنبي المباشر في الجزائر

لقد أصدرت الجزائر بالخصوص في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار ات، بالإضافة إلى خلق هيئات ومؤسسات عمومية تسعى في مجملها إلى توفير كل الأسباب لجذب المستثمرين بشكل عام، والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، سنوجزها في هذا المبحث :كالتالي

المطلب 1: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية، هدفها كلها تنظيم العملية الاستثمار ية في الجزائر. ومع تبني السلطات العمومية لسياسة اقتصاد الأجنبية سنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها. السوق، اتخذت العديد من القرارات الجدية تمثلت في إصدار قوانين محفزة ومشجعة للاستثمارات

1. قوانين الاستثمار قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي :

غداة الاستقلال كانت الجزائر تعتمد على مواردها الداخلية والمتمثلة في المحروقات التي تشكل % 98من صادرات البلاد، فلم تنص من خلال قوانينها صراحة على تشجيع الاستثمار الأجنبي ولكن في وضع قوانين تشجع الاستثمار ات الأجنبية. بعد انخفاض أسعار البترول ونقص الموارد عمدت الجزائر إلى تطبيق الإصلاحات الجديدة والمتمثلة كانت هناك قوانين للاستثمار قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

1. قانون الاستثمار الصادر في 1963 :

أصدرت الجزائر نصها الأول والمتعلق بالاستثمار ات في 26 جويلية سنة 1963 وعلى شكل قوانين، تحت رقم 63 –227 وكان هدفه تشجيع الاستثمار في الجزائر، من بين أهم ما جاء فيه، أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمار ات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصةي القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني

.لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي، وقد مس هذا القانون نوعين من الضمانات، ضمانات عامة وأخري خاصة. كما احتوى هذا القانون أيضا على مجموعة من الامتيازات والحوافز قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الاستثمار والاستقرار في الجزائر نوجزها كما يلي.[1]:

- **1-بالنسبة للضمانات العامة :**

- تطبق هذه الضمانات على كافة رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان مصدرها،و بصدد ممارسة النشاط يتمتع المستثمر الأجنبي :
- بحرية الاستثمار شرط عدم المساس بالنظام العام الداخلي وبقواعد التأسيس المنصوص عليها في التشريعات الداخلية؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- لا يتم نزع الملكية إلا في إطار أحكام قانونية[2]

2- أما بالنسبة للضمانات الخاصة :

حيث نجد أنها تختلف حسب كيفيات تدخل الاستثمار الأجنبي وفي هذا الشأن ميز المشرع بين المؤسسات الأجنبية المعتمدة والمؤسسات الأجنبية المنشأة بموجب اتفاقية حيث تتمتع بضمانات خاصة.

- 1- 2-المؤسسات الأجنبية المعتمدة:

يشترط المشرع على المستثمر للاستفادة من الضمانات أن يتحصل على اعتماد من السلطة المختصة وذلك إما بغرض إنشاء مؤسسة جديدة و إما لتوسيع مؤسسة موجودة من قبل، عموما تتمثل أهم الضمانات المدرجة في مقررة الاعتماد فيما يلي:

- التمتع بحماية جمركية والتدعيم الاقتصادي للإنتاج بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أنتضمن تكوين وترقية اليد العاملة المحلية، وفي حالة الإخلال بهذا الالتزام يتحمل المستثمر الأجنبي أداء رسم التكوين المهني

[1].قاانون الاستثمار، ممضي بتاريخ 23-07- 1963 تحت رقم 63 -277 جريدة رسمية عدد 53 الصادرة بتاريخ 02. 08 .1963
[2].جة الجيلالي، (2006 :(الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 172-173

- الحق في الحصول على قروض من الهيئات المالية للدولة بشرط أن تستغل هذه القروض في عمليات التجهيز وأن يتم اللجوء إليها إلا في حالة الضرورة
- التمتع بحق الأولوية في طلبيات الدولة المخصصة للصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال كما يستفيد المستثمر الأجنبي من تخفيض كلي أو جزئي على كافة الرسوم والضرائب أيا [كانت طبيعتها المحصلة أو في طور التحصيل و ذلك لمدة 5 سنوات كأقصى مدة.
- التمتع بحق الأولوية في طلبيات الدولة المخصصة للصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال والتوريدات؛

- 1-2--1 الضمانات الخاصة الممنوحة للمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية :

- يتعلق هذا النوع من الضمانات بتلك المؤسسات التي يفوق حجم استثمارها مبلغ خمسة (05) ملايين فرنك جديد وقابلة للتحقيق في ظرف ثلاث سنوات، ويشترط لإنشاء مثل هذه المؤسسات الطرفين. إبرام اتفاقية ملحقة بين الدولة والمؤسسة الأجنبية يتم على ضوءها تحديد حقوق و التزامات ويشترط هذا النوع من المؤسسات، أن يساهم في تشغيل اليد العاملة المحلية، وبصفة دائمة، و أن لا يقل عدد العمال المحليين عن مائة 100عامل دائم، كما يجب على هذه المؤسسات ممارسة نشاط اقتصادي يحضى بالأولية في المخططات والبرامج المقررة من قبل السلطة العمومية، إلى جانب الضمانات الأخرى المعترف بها للاستثمار الأجنبي يستفيد كذلك من
- :معاملة تفضيلية تتمثل في استفادتها من نظام جبائي قار ،لمدة لا تتجاوز خمسة عشرة (15) سنة ابتداء من تاريخ الاعتماد؛
- تخفيض في نسبة الفوائد على قروض التجهيز المتوسطة وطويلة الأجل، وتحدد نسبة وكيفيات التخفيض بموجب اتفاقية؛
- نظام المنازعات الذي يخضع إلى قواعد التحكيم التجاري الدولي

- 1 2- 3الضمانات الخاصة بالشركات ذات الاقتصاد المختلط :

- و التي تقتضي على أنه تكون هذه المشاركة بالخصوص في القطاعات النشاط ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومعنى ذلك أن هناك إرادة لتوجيه الرأسمال الأجنبي، وتتشكل مساهمة الدولة في الرأسمال الاجتماعي للشركات ذات الاقتصاد المختلط، من حصص عينية أو نقدية أو عناصر معنوية، ويخضع تسيير الشركة لدفتر شروط يحدد

الأصول العقارية أو المنقولة الضرورية لاستغلال الامتياز. التزامات المسير أثناء مدة الاستغلال ويحتوي هذا الدفتر هو الأخر على حق الدولة في الشراء وعلى العموم تستفيد الشركات ذات الاقتصاد المختلط، من كافة الضمانات المنصوص عليها في قانون الاستثمار، ولها أيضا حق الاستفادة من قروض التجهيز.

تقييم هذا القانون:

:بالرغم من الامتيازات التي 1 فقط، وهو يدل على فشل هذا القانون في جذب المستثمرين الأجانب. لم يشهد الاستثمار الأجنبي خلال فترة سريان القانون 63 –277 أي تقدم بحيث ثم اعتماد مؤسستين جاء بها وذلك لتخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ونية النظام السياسي في إتباع المنهج الاشتراكي.

-قانون الاستثمار الصادر1966-[1]:

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وهو يهدف إلى سد الثغرات التي تشوب القانون 277– 63 ،وعليه فإن هذا القانون قد اعترف للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الجزائريين أو الأجانب بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي والسياحي.

وقد نص هذا القانون على جملة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب نذكر منها :

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية؛
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر؛
- تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية .

تقييم هذا القانون:

إن قانون الاستثمار لسنة 1966 ،لم يتجاوب مع مخططات التنمية المرسومة من طرف السلطات مع إرادة الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها وخوفا من التحيّز.

[1] عجة.الجيلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 181

–

-قوانين الاستثمار الصادرة في الثمانينات (الفترة مابين 1982–1988):

بادرت السلطات العمومية بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني وطرق تسييره، وذلك بالانتقال من مرحلة النظام المركزي على النظام اللامركزي في التسيير، والتفتح أكثر على رأس المال الأجنبي والمحلي الراغب في الاستثمار لذا جاء القانون رقم 82–11المؤرخ في21–08–1982 1المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، وقد تضمن جملة من الامتيازات الضريبية [1]

ثانيا– قوانين الاستثمار في ظل الإصلاح الاقتصادي :

بعد الفشل الذي تعرضت إليه كل المحاولات والمساعي الجزائرية في ميدان الاستثمار، الذي لم يحقق الأهداف المرجوة منه سواء فيما يتعلق بفشل القانون 86 أو بفشل باقي القوانين السابقة لظهوره، فإن الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثمار ي نحو مرحلة اقتصاد السوق.

في هذه الفترة ظهر للوجود أول نص جسد التغيير الجذري في موقف السلطة اتجاه موضوع الاستثمارات الأجنبية وكان بالفعل قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل1990 الخطوة الأساسية في هذا المجال

–قانون النقد والقرض الصادر في 1990:

يعتبر صدور قانون النقد والقرض رقم 90 –10 بمثابة تنظيم جديد الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة حسب قاعدة 49/51 وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة [2]

[1].القانون رقم 82 -11 المؤرخ في 21-08-1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية العدد 34 - بتار يخ24-08-1982.
[2].منصوري الزين، (2012 :(تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص95

.لقد نص هذا القانون على الاستثمار ات وهو ليس بقانون استثمار لكنه "تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال" كما يسمح القانون الجديد لغير المقيمين بالاستثمار المباشر يكون ذلك قد أدخل تمييز بين المقيمين وغير المقيمين

." المادة 181 من قانون النقد والقرض. " يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري "

المادة 182 من قانون النقد والقرض . " يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"

-قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993 قانون 93-12

صدر القانون 93 -12 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، يعتبر حجر الأساس في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم مجال الاستثمار ات، وما يميز هذا القانون أنه جاء بقوانين أكثر تنظيما للاستثمارات تماشت مع التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، تضمن قانون 93 -12 مجموعة من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين، كما خصت الاستثمار ات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام 2الذي تنتمي إليه وقد ثم التمييز بين ثلاثة أنظمة

- **1- 2النظام العام** :وقد كانت الامتيازات الممنوحة للمستثمرين تتوزع بموجبه على كامل فترة إنجاز المشروع الاستثمار ي واستغلاله، وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي

-النظام الخاص :

وقد كانت الامتيازات الممنوحة بموجبه تخص الاستثمار ات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة، وأقر المشرع مجموعة من الامتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق كتكفل التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر.

- 3- 2نظام المناطق الحرة :

ويشمل الاستثمار ات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها وتكون هذه الاستثمار ات موجهة أساسا والشبه جبائي والجمركي. إلى التصدير، وتعفي تلك الاستثمار ات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي

الأمر01- 03 المؤرخ في 20 أوت2001المتعلق بتطوير الاستثمار ات:

جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى استحداث والمساهمة فيه . نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية.

الأسباب التي أدت إلى ظهور الأمر01- 03 المؤرخ في 20 أوت2001 :

من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المراحل السابقة لصدور الأمر 01 -03 نلتمس وجود.أسباب أمنية، قانونية وإدارية كانت عائقا في جلب الاستثمار الأجنبي، والتي أدت إلى فشل المرسوم التشريعي93

.أسباب أمنية، قانونية وإدارية كانت عائقا في جلب الاستثمار الأجنبي، والتي أدت إلى فشل المرسوم 3

- 1- 1-الأسباب السياسية والأمنية :

إن الوضعية العامة للبلاد وكذا غياب الاستقرار، كان له أثر سلبي على وضعية الاستثمار في الجزائر يقومون بتقويم الوضعية الأمنية لأية دولة يريدون الاستثمار فيها. بنوعيه الوطني والأجنبي، الأمر الذي ولّد تخوفا في نفوس المستثمرين خاصة وأنّ المتعاملين الأجانب يقومون بتقويم الوضعية الأمنية لأية دولة يريدون الاستثمار فيها.

الاسباب الاقتصادية:

من الأسباب التي أدت أيضا إلى فشل المرسوم التشريعي 93 هي العوائق الاقتصادية التي كانت تمثل حاجزا في جلب الاستثمار الأجنبي ومن بينها ضعف البنية التحتية أي عدم وجود هياكل قاعدية قادرة على استيعاب المستثمرين الأجانب، ضعف الجهاز المصرفي وكذا تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والغش الضريبي والتهرب الجبائي وبقاء كتلة نقدية خارج الدائرة المالية وبالتالي خارج مراقبة جدا. الدولة، لهذا كان عدد المستثمرين قليلا جدا خلال هذه الفترة لأن الحواجز الاقتصادية كانت متردية جدا.

-الأسباب القانونية والإدارية:

اضافة إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية التي واجهت الاستثمار الأجنبي هناك أسباب إدارية كانت سببا في عجز القانون93 وكانت بدورها عائقا أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر والمتمثلة في البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة الجزائرية في شتى المجالات،

بالإضافة إلى عدم كفاءة الإداريين وما ينتج عنه من إهمال مصالح المستثمرين الذين يحتاجون إلى السرعة لإنهاء معاملاتهم المستثمر أنه لا ينصفه مما يؤدي بالمستثمر إلى رفض الحكم. ، بالإضافة إلى النظام القضائي الجزائري والذي يرى فيه المستثمر أنه لا ينصفه مما يؤدي بالمستثمر إلى رفض الحكم.

أنواع الاستثمار المتضمنة في قانون الاستثمار الجزائري 01-03:

يقصد بالاستثمار في مفهوم الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن تطوير الاستثمار:

:اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة،

- أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جز ئية أو كلية.

الضمانات الممنوحة في الأمر 01 -03 للمستثمرين :

- الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار
- لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمار ات المنجزة في إطار قانون الاستثمار إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛
- لا يمكن أن تكون الاستثمار ات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات 1المنصوص عليها في التشريع المعمول به

.تقييم الأمر01 - 03 :

كرس هذا القانون ما يعرف بمبدأ جذب الاستثمار الدولي بدون حدود باستثناء التزام المستثمر الذي يرغب في الاستثمار بالجزائر بأن يودع تصريحا بالاستثمار المزعوم إنجازه لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. ميزة أخرى للقانون هو تمتع المستثمر الأجنبي بضمانات قانونية وحوافز ضريبية وشبه ضريبية إلى جانب مزايا أخرى مالية متعددة، انفتاح الدولة بقوة على الاستثمار الأجنبي من خلال تعديل قانون الإجراءات المدنية وكخطوة لإصلاح الجهاز القضائي فقد منح للمستثمر مطلق الحرية في اختيار الطريقة المناسبة لتسوية النزاع الناشئ بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر، لاسيما وأن هؤلاء المستثمرين لا يقبلون وبسهولة اللجوء إلى المحاكم الوطنية لدولة مضيفة مثل الدولة

القانون 09-16 الذي يتعلق بترقية الاستثمار[1] :

الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف البلاد و هذا بتبسيطه مع تسريع الإجراءات. يشير هذا القانون إلى أن النظام الوطني لتشجيع الاستثمار يجب أن يعاد بناؤه بطريقة "تعدل "كما ينص على وضع آليات لمختلف أجهزة التشجيع الموجودة مع إقرار قاعدة تتمثل في استفادة المستثمر من التشجيع "الأكثر امتيازا" في حال وجود امتيازات من نفس النوع

.ويتضمن أيضا دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض اكبر للحقوق الجمركية لكن هذه الامتيازات لا يتم تطبيقها إلا إذا كان النشاط ذا فائدة اقتصادية أو يتمركز في الجنوب وفي هذا السياق يراجع نص القانون تعليمة الامتيازات والتحفيزات في ثلاثة مستويات. أو الهضاب العليا

.ويتعلق الأمر بالامتيازات المشتركة بالنسبة لكل المستثمرين المؤهلين (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة...) و امتيازات إضافية لنشاطات متميزة (الصناعة والفلاحة والسياحة) وامتيازات استثنائية للمستثمرين الذي يشكلون أهمية خاصة للاقتصاد الوطني .للاستثمار.

أما عن كيفيات منح الامتيازات المشتركة يكون بصفة "آلية" دون المرور على المجلس الوطني للاستثمار، وفي حال عدم إمكانية تطبيق قاعدة الآلية يحدد النص إلزامية وجوب الدراسة واتخاذ القرار من مجلس الاستثمار لمنح هذه الامتيازات للمشاريع التي تتجاوز حد 5 مليار دج مقابل 2 مليار دج سابقا .كما ألغى نص القانون الإجراء السابق للتصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات والملف الإداري وتعويضها بوثيقة وحيدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات .

كما ينص القانون على إزالة كل العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار كمنع المستثمرين الوطنيين ويجب أن يتم تجديد هذا العتاد الذي يتم إدخاله في إطار الإيجار الدولي. باستيراد العتاد المستعمل في وقت يمكن للأجانب استيراد ذات العتاد في إطار نظام القبول المؤقت .من جهة ثانية يحد هذا القانون من التقليل من رأسمال الشركات الأجنبية التي تستفيد من حق تحويل مداخيلها ومنتوجات التصفية والتنازل وهذا من خلال اشتراط مساهمة دنيا للحصول على هذا الحق .

كما أن أي نزاع قد ينشأ بين مستثمر أجنبي والدولة الجزائرية سواء كان مصدره المستثمر أو إجراء أو وجود بند في عقد يسمح للطرفين اللجوء إلى تحكيم خاص.[2]

---

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 ؛ يتضمن قانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 ،المتعلق بقانون الاستثمار

[2] مرجع سابق ص 45

السنة	القانون –الأمر...	المرجع	أهم ما جاء به (الأمر- القانون - ...)
1963	قانون رقم 63-277	جريدة رسمية عدد 53 الصادرة بتاريخ 2 أوت 1963	قانون حول الاستثمار
1966	الأمر 66- 284	جريدة رسمية عدد 80 الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966	أكد القانون باحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تم اعتبارها حيوية ولكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي مع الإلزام بالتصريح المسبق (قبل الاستفادة من الحوافز الجبائية)
1982	قانون 82 -11 بتاريخ 21 أوت 1982	جريدة رسمية عدد 34 الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982 .	- تم فيه تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص وركز القانون على كيفية تأسيس شركات مختلطة مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي. - يشترط على عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49 % من رأس المال الشركة
1986	قانون 86 -13 تعديل لقانون 82-13	جريدة رسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 .	من أجل الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية ومحاولة التقليل من التحفظات التي تبديها شروط الاستثمار في الجزائر فقد أكد القانون على حماية حقوق الشريك الأجنبي.
1988	قانون 88 -29 ممضي بتاريخ 19 جويلية 1988	جريدة رسمية عدد 29 صادرة بتاريخ 20 جويلية 1988	يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية. حدد القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص وهي الصناعة (سلع التجهيز ، المنتجات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة) أو الخدمات (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية) والبناء والأشغال العمومية.
1990	قانون 90 -10 قانون النقد والقرض ممضي في 14 أفريل 1990	جريدة رسمية عدد 16 مؤرخة في 18 أفريل 1990	يفسح المجال للأجانب بالاستثمار في القطاع المصرفي وألغى التمييز بين القطاع العام والخاص، وأصبح منح رخصة الاستثمار من صلاحيات مجلس النقد والقرض (شهادة المطابقة المشاريع المقترحة مع القوانين)
1993	مرسوم تشريعي رقم 93 -12 ممضي بتاريخ 05 أكتوبر 1993	جريدة رسمية عدد 64صادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993	يتعلق بترقية الاستثمار . من أهم ما جاء به هو عدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب (المقيمين وغير المقيمين) وقد سمح للاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك التي تعتبر إستراتيجية. واستحدث قانون 93 نظاما جديدا يقوم على وجود عدة مؤسسات من أهمها وكالة ترقية و دعم الاستثمار APSI .
2001	أمر رئاسي رقم 01 -03 بتاريخ 20 أوت 2001	جريدة رسمية عدد 47 بتاريخ 22 أوت 2001	المتعلق بتطوير الاستثمار . وضع تعريفا محددا للاستثمار وحدد نظامين يمكن أن يخضع لهما المستثمر (نظام عام: يشمل كافة المستثمرين، و نظام استثنائي يشمل الاستثمارات التي تنجز في مناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة)
2009	أمر رقم 09 -01 ممضي في 17 فيفري 2009	جريدة رسمية عدد 25 صادرة بتاريخ 29 أفريل 2009	يتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين. لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة % 51 على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء."

الجدول رقم 15الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46

المتضمن قانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 ،المتعلق بقانون الاستثمار

المطلب الثاني: هيئات وأجهزة تشجيع و تطوير الاستثمار ات في الجزائر

ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين المدعمة للاستثمار في الجزائر إنشاء :

أولا– وكالة ترقية ودعم الاستثمار ات:

: تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93 –05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمار ات ودعمها ومتابعها 94– 319 Promotion la pour Agence ,) رقم التنفيذي المرسوم وتضمن (، le Soutien et le Suivi des Investissementsالمؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415هـ صلاحيات الوكالة، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمار ات المحلية والأجنبية في الجزائر وتتمثل مهامها أساسا في

- :تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمار ية
- تضمن ترقية الاستثمار ات وتنفيذ كل التدابير التنظيميةتضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار
- تحري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمار ات التي استفادت من امتيازات
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار[1].

. قد خولت لهذه المؤسسة الحكومية ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 والتي تحولت فيما بعد إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار.

– لجنة دعم مواقع الاستثمار ات المحلية وترقيتها :

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي، حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه، ففي إطار تدعيم وتحفيز الاستثمار من هذه الناحية فان مسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع

[1].منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 105

الاستثمار ات المحلية وترقيتها المعروفة بـ CALPI تأسست لجنة CALPI بناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين

ومن بين أهم مهام لجنة:CALPI :

انها مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمار ات؛

- الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الإدارية،
- المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار ؛
- تكمن مهمتها أيضا في نشر وإعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين والإجراءات والخطوات
- العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض وكذا التعليمات حول البناء وكذا نشر العناوين ورقم الهاتف والفاكس للهيئات المعنية

تسيير هذه اللجنة تحت إشراف الولاة مباشرة، وتحدد أوقات الاجتماعات من طرفهم وذلك بعد استقبال اعتبارا من تاريخ الإيداع. الطلبات المودعة من طرف المستثمرين حيث يجب أن يتم الرد عليها في أجل لا يتعدى 30 يوما

- **المجلس الوطني للاستثمار:Conseil National deLinvestissement CNI**

من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على نص الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 1المعدل والمتمم، و هذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهو هيئة حكومية كما سبق الذكر، أنشأت من طرف السلطات العمومية لدعم وتطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة ويتولى المجلس بالخصوص المهام التالية:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- –يقترح تدابير وإجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة؛
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا تعديل للمزايا الموجودة؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛

- يقوم أيضا بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة سالفا بتحديد قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته؛
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ات وتطويرها.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

ANDI Agence National de) تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وذلك) APSI) قد حلت محل وكالة ترقية الاستثمار اتDéveloppement et Investissement بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 – 282 المؤرخ في 24 – 09 –2001 .تقوم الوكالة بممارسة مهامها في : سبع مجالات بارزة هي

- إعلام : استقبال وإعلام المستثمرين؛
- تسهيل: التعرف على القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمار ات واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة
- ترقية الاستثمار: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائرفي الخارج؛
- إرشاد: تقديم النصح ومواكبة المستثمرين بوجود الأوعية العقاريةالوعاء العقاري وضمان تسيير محفظة العقارات؛
- تسيير المزايا: المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني أو المساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع؛
- متابعة: ضمان خدمة الملاحظة، الإحصاء لتقدم المشاريع المسجلة.
- وضع أو إنشاء الشباك الوحيد؛
- تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين؛
- تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمار ات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية الملائمة لمعالجتها.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر العاصمة وللوكالة هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمار ات وهي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية أو(الغير المركزية guichet unique GU) (وهو ما نصت عليه المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01 –03 المؤرخ في 20 أوت 2001) ،هو جزء من الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو أخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء

إلى جانب ذلك فإن دور الشباك الوحيد اللامركزي هو تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمار ية، ولم تقتصر الخدمات المقدمة من طرف الشباك الوحيد على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية، الممثلة داخل الشباك .تشكيلة الشباك الوحيد اللامركزي:

- المركز الوطني للسجل التجاري
- مصالح الضرائب
- مصالح أملاك الدولة
- مصالح الجمارك
- مصالح التعمير
- التهيئة العمرانية والبيئة
- التشغيل والعمل
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء
- مأمور المجلس الشعبي البلدي
- ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمار ات والضبط العقاري.

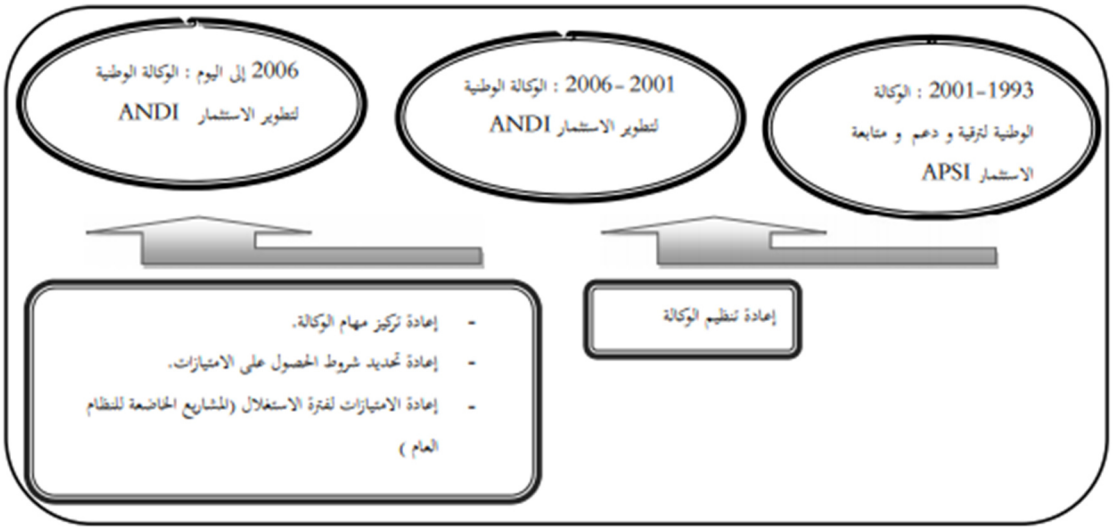

الشكل رقم 5: تطورات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار .المصدر: www .andi .dz

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه تسليم ملف لإيداع تصريحات منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني لسجل التجاري	- تسجيل وإصدار على الفور التسميات الاجتماعية والأسماء التجارية. - تسليم شهادات القيد في السجل التجاري في مدة أقصاها 48 ساعة على الأكثر.
الضرائب	مديرية الضرائب	- منح استمارة طلب رقم التعريف الجبائي والبطاقة الجبائية وضمان صدورهم لدى المديرية المركزية الإعلام والوثائق. - الاستلام والتكفل بملفات طلبات الحصول على شهادة الإعفاء لشراء المعدات المؤهلة للاستفادة من المزايا.

الجدول رقم 16:وظائف شبابيك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

www .andi .dz:

مصالح أملاك الدولة	مديرية أملاك الدولة	– إعلام المستثمرين بتوفر الوعاء العقاري وكذا أصول العقارات المتاحة والمتوفرة. – مساعدة المستثمرين للحصول في أحسن الآجال على عقود امتيازات الأراضي الممنوحة من قبل لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار والضبط العقاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	– تزويد المتعاملين بالإحصائيات و وضع تحت تصرف المتعاملين كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية.
التعمير	مديرية التعمير	– مساعدة المستثمر في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بالبناء.
وزارة التشغيل والعمل	مديرية التشغيل والعمل	– تسليم تصاريح العمل والترخيص المؤقت للعمل والتصريحات المتعلقة بالعمال الأجانب الذين لا يخضعون لرخصة العمل.
مأمور المجلس الشعبي البلدي	البلدية	– إعداد الوثائق المتعلقة بالأحوال الشخصية للمستثمر . – التصديق على التوقيع على كل الوثائق الموقعة من قبل المستثمر والضرورية لإنشاء ملف الاستثمار .
العقار	لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات والضبط العقاري	– توجيه المستثمرين بشأن الإجراءات التي يتعين القيام بها للحصول على الأراضي مع ممثل لجنة الضبط. – مساعدة المستثمرين لتكوين ملفاتهم. – استلام طلبات منح الامتياز .

الجدول رقم :17:هيئات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

المصدر :www .andi .dz

- **الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري :**

تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثمار ي وتحديدا لصلاحيات كل هيئة، قامت الدولة بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري [1]

(– ANIREF – Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière)

بمقتضى المرسوم ، التنفيذي رقم07 –119 المؤرخ في23 أفريل 2007 ،هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار ات ومقرها في الجزائر العاصمة، مجلسها الإداري يتكون من 9 ممثلين عن وزارات الحكومة بالإضافة إلى ممثل الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم وممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ،

من مهام الوكالة:

–مهمة الوساطة، فهي تسير وفقا لاتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها؛

– تقديم المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية وآفاقه؛

– يتمثل نشاط الضبط بالنسبة للوكالة في المساهمة من أجل إبراز السوق العقارية الحرةالموجهة للاستثمار

– بنك للمعلومات عن شغور الأراضي.

إنشاء لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار ات وضبط العقار :

تم إنشاء لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار ات وضبط العقار)

(CALPIREF Comité d'Assistance à la Localisation et à la Promotion des nvestissements et de laRégulationdu Foncier)

ابمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 07 – 120 المؤرخ في 23 أفريل 2007، تشكل هذه الجنة على المستوي المحلي (الولاية)، حيث أن الوالي أو ممثله رئيسا، بالإضافة إلي ممثلين عن عدة مديريات ولائية من مهامها:

1مرسوم تنفيذي رقم 07 -119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 ،جريدة رسمية عدد 27 الصادرة بتار يخ 25 أفريل 2007 -

- إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوي الولاية
- مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم الاستثمار ية
- تشجيع جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراضي مهيئة ومجهزة لاستقبال الاستثمار ات
- المساهمة في الضبط والاستعمال العقلاني للعقار الموجه للاستثمار في إطار الإستراتيجية المحددة من الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار على الخصوص التجهيزات العمومية
- إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوي الولاية
- مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم الاستثمار ية
- تشجيع جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراضي مهيئة ومجهزة لاستقبال الاستثمار ات
- المساهمة في الضبط والاستعمال العقلاني للعقار الموجه للاستثمار في إطار الإستراتيجية المحددة من الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار على الخصوص التجهيزات العمومية
- إقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاطات جديدة؛

متابعة إقامة وإنجاز المشاريع الاستثمار ية وتقييمها 1

1. بنور سعاد ،حق المواطن في العمل في ظل الإستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 17،جامعة مستغانم، الجزائر ،جانفي 2018،ص7

.

المبحث الثاني : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

شهدت الجزائر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردةإلى الجزائرمن خلال إنشاء العديد من الشركات تختلف ملكيتها حسب طبيعة كل نشاط ولقد سمحت العديد من هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من إمتصاص جزء من البطالة وتنوعت هذه النسب حسب كل قطاع

المطلب 1: تطور حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة للجزائر :

إن التدفقات الاستثمارية الاجتماعية المباشرة الوافدة إلى الجزائر سارت على نحو متذبذب ،على الرغم من كافة المعطيات الاقتصادية الايجابية للفترةمن سنة 2000إلى سنة 2016،حيث لم تصل الاستمارات إلى قيمة 2.8مليار دولار حيث بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 الف عامل

حيث حلت الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43 %من الإجمالي .

تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 1.28 %والمعادن 1.21 %والعقار بنسبة 19.6%.

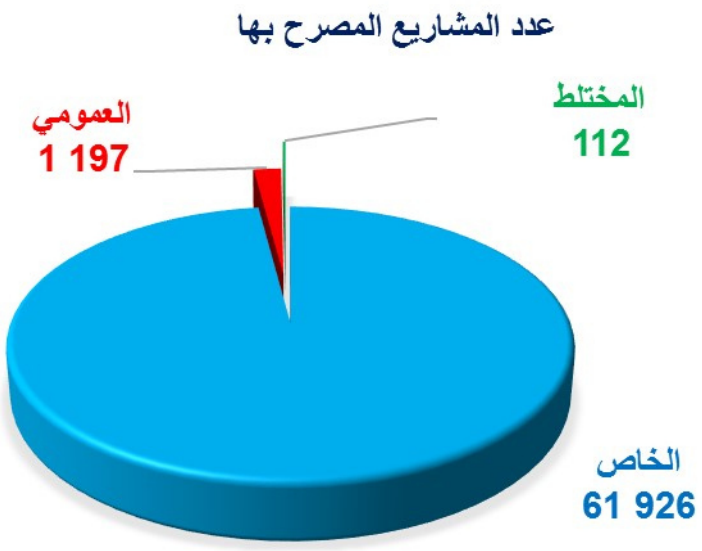

شكل رقم : 6 يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب الطبيعة القانونية لكل إستثمار حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	**36305**	**%57.41**	**7716693**	**%53.96**	**693.412**	**%56.30**
توسيع	**25786**	**%57.41**	**5698257**	**%39.85**	**512.002**	**%41.57**
إعادة هيكلة	**3**	**%40.78**	**476**	**%0.00**	**92**	**%0.01**
إعادة تاهيل	**987**	**%0.00**	**315784**	**%2.21**	**13.361**	**%1.08**
إعادة تاهيل - توسيع	**154**	**%1.56**	**569452**	**%3.98**	**13.727**	**%1.03**
المجموع	**63235**	**%100**	**14300664**	**%100**	**1231594**	**%100**

الجدول رقم :18ملخص المشاريع للاستثمار الاحنبي في الجزائر الممصر ح حسب نوع الاستثمارخلال الفترة من 2002- 2017

االمصدر : الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار

الجدول رقم 19:اهم السلع التي تستوردها الجزائر عام2017

السلع	القيمة(مليون دولار)	%الاجمالي
الالات والمفاعلات وغلايات الماء	801	17.4
الالات والمعدات الكهربائية واجزاؤها	398	8.6
مركبات اخرى غير السكك الحديدية ووالترام	344	7.5
مستلزمات من الحديد والصلب	292	6.3
الحبوب	275	6.0
الحديد والفولاذ	241	5.2
البلاستيك ومصنوعاته	204	4.4
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	194	4.2
منتجات صيدلانية	189	4.1
منتجات الالبان	141	3.1

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

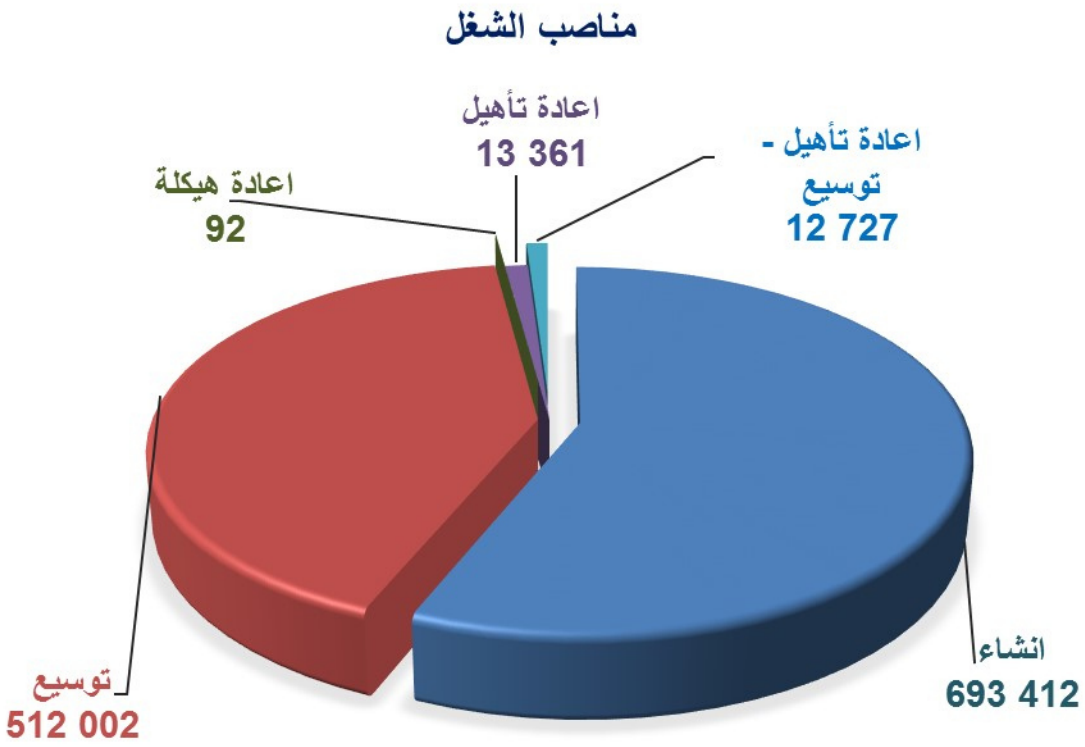

الشكل رقم 7:يوضح طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومناصب الشغل

المصدر ANDI2018

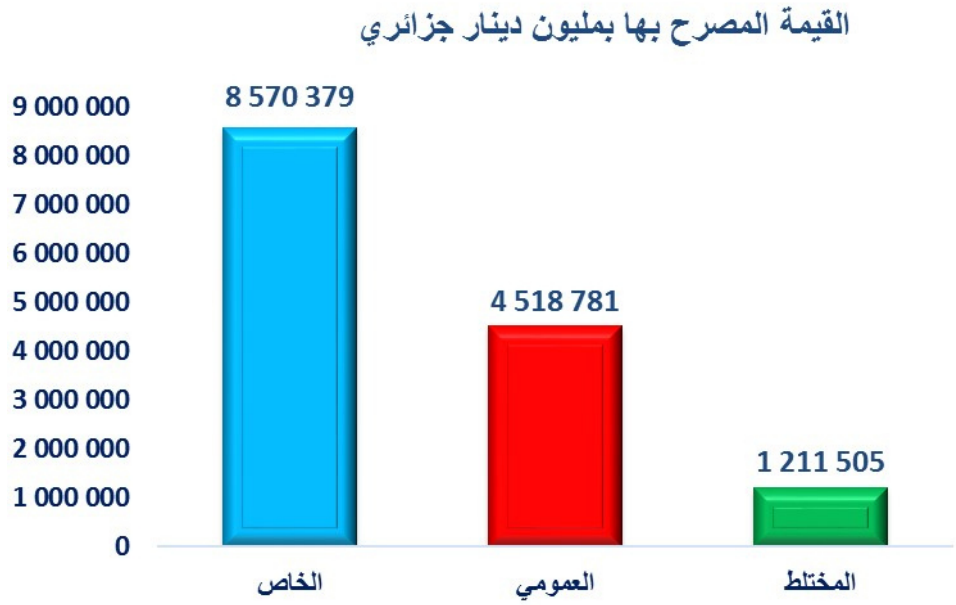

الشكل رقم 8:مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة

نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبتها ا4.3 %من الإجمالي العربي لنفس العام .كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2016نحو 8.26 مليار دولار تمثل 6.3 %من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة .

وعلى ضوء ما سبق نجد ان الجزائر نفذت العديد من البرامج والاصلاحات واسعة لنظام الاستثمارات الوطنية والاجنبية منذ الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو إقتصاد السوق في بداية التسعينات كما سمح تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني بداية من سنة 2000من تحسن مناخ الاستثمار على غرار إنخفاض الدين الخارجي ،تطور معدل النمو ،تحسن ميزان الدفوعات ' إرتفاع إحتياطي الصرف ' إلى جانب جاذبية الجزائر الاستثمارية من ناحية الموقع الاستراتيجي حجم السوق ، إتساع السوق المحلي 'البنية التحتية وفرة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز والمعادن 'الثروة الشرية

كل هذه العوامل كان من المفروض ان تكون اكثر تحفيزا لحجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر1

المطلب 2: اهم الدول المستثمرة في الجزائر :

1. **قبل التطرق إلى اهم الدول المستثمرة في الجزائر لابد من وتوضيح عرض لأهم الشركات الجزائرية الفاعلة كما محروقات :**

- **سوناطراك أو Sonatrach**

: Société Nationale pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures s.p.a)، هي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال المواردالبترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير، وقد نوعت في أنشطتهاالبتروكيمياويات وتحلية مياه البحر.

تحتل المركز الثاني عشر في ترتيب شركات النفط في العالم في التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفطية للعام 2018 حسب ما أورده بيان صدر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية.والمركز الأول في أفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط ، و ثاني أكبر مصدر لغاز الطبيعي المسال وغاز النفطي المسال وثالث مصدر للغاز الطبيعي في العالم.

لديها 32 شريك اجنبي تقدر عوائدها السنوية 207مليار دولار امريكي سنوياوتوظف اكثر من 120000 موظف

- **الشركة الوطنية للكهرباء والغاز: أو سونلغاز**

وتوزيعها، وقانونها الطاقة مجال نشاطها إنتاج و نقل جزائرية ، هي شركة عمومية(Sonelgaz :بالفرنسية) الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج اصبحت سونلغاز اليوم مجمعا صناعيا يتكون من 39 شركة، منها ست شركات مساهمة مباشرة هي:.

- الشركة الجزائرية للطاقة (AEC).
- الشركة الجزائرية للطاقة والاتصالات (AETC).
- الطاقة الجديدة الجزائر (NEAL).
- شركة الخدمات الهندسية الجزائرية (ALGESCO).
- الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجاز (SAFIR).

شركة كهرباء حجرة النوس (SKH).

مجال الصناعات العسكرية :

- **مدرعة فوكس (الجزائر):**

مدرعة فوكس (الجزائر): بى زاد فوكس بالإنجليزية(TPz Fuchs :الجزائر)

مدرعة حربية صنع جزائري بترخيص من شركة راينميتال الألمانية.

- **نمر الجزائر بالإنجليزية Nimr Algeria :**

هي شركة لتركيب آليات دفاعية، قتالية، وأمنية تصمم وتصنع من قبل شراكة النمر آلية للسيارات مجموعة بن جبروالجيش الجزائري، ومنها طراز مدرع وآخر غير مدرع، كما أنها مصممة للإستخدام على جميع أنواع الطرق والعمل تحت مختلف حالات الطقس، تستخدم حاملة للجنود، ويمكن تجهيزها للتصدي لأعمال الشغب، والأعمال الشرطية واللوجستية، و الإسعاف و الإطفاء، كما زوّدت لوحة قيادة السيارة بأنظمة الاتصالات كافة، وأنظمة الرؤية الليلية، وأجهزة ملاحة، المصنع كائن بعاصمة الولاية خنشلة، بطاقة استيعابه خلال المرحلة الأولى تصل إلى 450 عامل، ينتج أكثر من 300 عربة في السنة.

وهي شركة متخصصة بتصنيع المركبات المدرعة في الجزائر، تحمل أسم" نمر الجزائر"، ويعد مجمع تنمية الصناعات الميكانيكية الذراع لتصنيعية للآليات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني بالجزائر وتشير الاتفاقية، إلى إنتاج المشروع لمركبات" نمر"، المدرعة المصممة إماراتياً، في الجزائر بترخيصٍ من دولة الإمارات العربية تقوم

حالياً بتصدير تقنياتها الدفاعية المتطورة والمجهزة بالمهارات والمعارف المطلوبة إلى أسواقٍ أخرى في مختلف أنحاء العالم، كما تسهّل الاتفاقية وصول "توازن" إلى سوق الصناعات الدفاعية الإفريقية عبر تقديم فرصٍ تجارية جديدة للشركة الصناعية الاستراتيجية التي تمتاز بنموها السريع

- **كلاشنكوف الجزائر:**

قامت الصين بإعطاء الجزائر نسخة لتركيب السلاح، وهو ليس نسخة عن الكلاشنكوف الروسي بل-TYPE) (81الصينية، تصنعه الجزائر في مدينة خنشلة ، وتستخدم بندقية كلاشنكوف في أكثر من 40 جيشاً حول العالم، وتعتبر هذه البندقية المفضلة لدى الجيش الجزائري لسهولة استخدامها وفاعليتها الكبيرة أثناء القتال وقلة أعطابها

- **الشركة الجزائرية لصناعة المروحيات:**

هي شراكة لصناعة الطائرات المروحية الجزائرية، تم تأسيسها من قبل الجيش الجزائري و في ميكانيكاالإيطالية، سنة 2017 الذي يبدأ بناء أول طائرة مروحية عام2018 ، حيث تقوم بتركيب العديد من أنواع الطائرات المروحية، خفيفة ومتوسطة متعددة الخدمات.

مجال تركيب السيارات:

- **صناعة السيارات والشاحنات والحافلات والجرارات الفلاحية في الجزائر**

يوجد في الجزائر عبر عدة ولايات العديد من مصانع تركيب السيارات والشاحنات والحافلات والجرارات الفلاحية من العلامات العالمية، من بين العلامة المصنعة في الجزائر من فئة السيارات السياحية والنفعية يتم

بـ ولاية غليزان تصنيع علامات فولكس فاجن فولكس فاجن، وعلامة سيات سيات وعلامة سكودا (Skoda) و

بـ ولاية تيارت علامة مرسيدس بنز الجزائر(Mercedes-Benz) ، وعلامة هيونداي(Hyundai) ،

و بـ ولاية باتنة علامة كيا

(KIA) و بـ ولاية وهران علامة رينو (Renault) ومصنع بيجو الجزائر

و بـ ولاية سعيدة علامة سوزوكي(Suzuki) ،

و بـ ولاية البويرة علامة إيفيكو...(IVECO) إضافة إلى شركات تركيب اخرى لعلامات تجارية متعددة

- **مصنع سيتال عنابة:**

الأول إفريقيا وعربيا في إنتاج عربات السكك الحديدية لتصنيع ب25 مليون يورو، لصيانة عربات التراموای الذي يعد ثمرة شراكة بين مؤسسة صناعة عتاد و تجهيزات السكة الحديدية و مؤسسة مترو الجزائر العاصمة و الشركة الفرنسية ألستوم، يختص المصنع بجمع وصيانة عربات التراموای، ويضمن صيانة عربات تراموای الجزائر العاصمة منذ 2011 و تراموای وهران منذ أبريل 2013 و تراموای قسنطينةمنذ يونيو2013 ، ويصدّر مصنع عنابة قطارات من نوع (coradia polyvalent) لبلدان أفريقيا وإيران

- **مصنع رونو الجزائر:**

هو مصنع لصناعة السيارات علامة رينو مصنع مشترك بين الجزائر و فرنسا، يقع بمنطقة وادي تليلات بولاية وهران غرب الجزائر بقدرة انتاجية 000 150 سيارة سنويا، تم تدشينه رسميا يوم الإثنين 10 نوفمبر2014 ، الموافق لـ 17 محرم (1436) هجرية. معلنا كبدايات عن ميلاد أول تركيب سيارة من نوع رينو سيمبول . وحسب الاتفاق المبرم بين البلدين عام2055 حول المبلغ المالي للإستثمار، وطاقة الإنتاج ومراحل الإنتاج، وأنواع السيارات التي يتم تصنيعها، ونسبة الإدماج للقطاع الغيار المصنع المحلي، وتسويق السيارات المصنعة..

- **مرسيدس بنز الجزائر المحدودة:**

هي مشروع مشترك بين الشركة الألمانية دايملر وصناع السيارات الجزائري (EDIV) التي تأسست في عام2012، مقرها في تيارت والرويبة وقسنطينة في الجزائر

- **مصنع تركيب سيارات: كيا الجزائر**

هو مصنع لتركيب السيارات علامة كيا الكورية. يتربع المصنع على مساحة 250 ألف و500 متر مربع. يقع بالمنطقة الصناعية ببلدية جرمة ولاية باتنة 390 كلم شرق العاصمة الجزائرية. بقدرة إنتاجية إجمالية 000 100 ألف سيارة سنويا يعتبر أكبر مصنع لعلامة كيا في إفريقيا المصنع هو شراكة بين مجموعة "غلوبال

جروب" الجزائرية وشركة كيا الكورية تم إنشاء شركة مختلطة بناء على قاعدة 51 للجانب الجزائري و 49 في المائة للجانب الكوري، مصنع كيا الجزائر يقوم بتصنيع 4 انواع من السيارات

وهم :كيا سيراتو Kia Cerato، كيا ريو Kia Rio ، كيا بيكانتو Kia Picanto ، وكيا ك2700 .Kia K2700 وحسب الاتفاقية الموقعة تم الاتفاق على إدماج تدريجيا قطاع الغيار المصنع في الجزائر بنسبة 50 في المئة. اما من جانب الشغل يبلغ عدد العمال في مصنع كيا الجزائر حولي 1600 عامل.

تعتبر شركة كيا لصناعة السيارت التابعة لمجموعة هيونداي من بين أهم الشركات المصنعة لسيارت في العالم اليابانية المرتبة وتويوتا الألمانية المرتبة الاولى،فولكسفاغن كما تحتل المرتبة الخامسة عالميا بعد كل من اليابانية المرتبة هوندا كل من كيا الأمريكية المرتبة الرابعة وفورد الأمريكية المرتبة الثالثة، وجنرال موتورز الثانية، الفرنسية المرتبة ومجموعة رينو الفرنسية المرتبة الثامنة، بيجو اليابانية المرتبة السابعة، و ونيسان السادسة، .الايطالية في المرتبة العاشرة وفيات التاسعة

- **مجموعة "غلوبال جروب" الجزائرية**

تمتلك كذالك مصنع لصناعة الشاحنات والحافلات علامة هيونداي الكورية بنفس الولاية تقوم بتصنيع شاحنات من نوع هيونداي أش–دي 1000، و أش–دي 72 ، وأش–دي 65 ، وأش–دي 35 وحافلات من نوع هيونداي كونتي 27.

- **الشركة الوطنية للعربات الصناعية:**

هي شركة جزائرية مختصصة في إنتاج العربات الصناعية من شاحنات وحافلات وغيرها، أنشئت الشركة بالمرسوم 81–342 المؤرخ في 12 ديسمبر 1981 في ظل إعادة هيكلة شركة سوناكوم (SONACOME))(الشركة الوطنية للهندسة الميكانيك).

مجال الاتصالات :

مؤسسة الجزائر للاتصالات –اتصالات الجزائر– :Algérie Télécom مؤسسة عمومية جزائرية تأسست عام 2003 تنشط في مجال الهاتف الثابت والنقال موبيليس وخدمات الإنترنت جواب والاتصالات الفضائية. نشأت بموجب قانون فبراير 2000 المرتبط بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات لفصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات، وقد دخلت رسمياً في سوق العمل في 1 يناير.2003

مجال الطيران :

- إيغل ازور بالفرنسية**Aigle Azur** : هي شركة طيران جزائرية فرنسية الأصل، تقع مقراتها بباريس، فرنسا ، تقدم إيغل أزور رحلات جوية من الجزائر إلى أوروبا

الجزائرية REDMED بشراكة بين مجموعة ريدميد تأسست سنة 2001 جزائرية شركة طيران :ستار للطيران المتخصصة في خدمات حقول البترول وشركة زيمكس للطيران

السويسرية ZIMEX

- **طيران الطاسيلي (Tassili Airlines):**

هي شركة طيران جزائرية تأسست سنة 1998 بشراكة بين سوناطراك التي تحوز على نسبة 51 % والخطوط الجوية الجزائرية التي تحوز على نسبة 49 % سنة 2007 أشترت سوناطراك كل أسهم الخطوط الجوية الجزائرية فأصبحت المالك الوحيد ، وفي للشركة .وهي معدة لنقل العاملين في الحقول البترولية و الغازية في الصحراء الجزائرية . مركزها الرئيسي يتواجد في مطار هواري بومدين الدولي.

- **اير إكسبرس ألجيريا:**

شركة طيران جزائرية خاصة تأسست سنة 2002 مختصة في نقل عمال الشركات العاملة في حقول النفط والغاز في الجنوب الجزائري ، مقرها الرئيسي متواجد في حاسي مسعود.

تقوم بخدمات الرحلات الجوية غير المنتظمة، يكمن تركيزها على المتطلبات الصناعية النفطية للصحراء الجزائرية (عمليات التنقيب عن الحقول النفطية)، وتغطي الشركة بأعمالها كل من (الخدمات الجوية الجزائرية، وخدمات النقل لفرق الإغاثة، وكبار الشخصيات، ورجال الأعمال وعمليات الإجلاء الطبي والإنقاذ)، بالاضافة إلى ذلك يوجد لديها مركز لصيانة الطائرات في مطار حاسي مسعود

الخطوط الجوية الجزائرية:

هي شركة الطيران الناقل الوطني للجزائر ، يقع مقرها الرئيسي في منطقة شارع موريس اودان بوسط العاصمة ، وتدير عملياتها الدولية من مركزها في مطار هواري بومدين الدولي نحو 71 وجهة في 30 دولة في كل من أوروبا، أمريكا الشمالية، أفريقيا، أسيا[والشرق الأوسط ، بالإضافة إلى 32 وجهة محلية،

وتمتلك الخطوط الجوية الجزائرية عضوية في اتحاد النقل الجوي الدولي والاتحاد العربي للنقل الجوي واتحاد شركات الطيران الأفريقية منذ عام..1968

الخطوط الجوية الجزائرية في طريقها لتوسيع اتفاقيات المشاركة بالرمز، برنامج المسافر الدائم وصالة المطار مع أعضاء تحالف سكاي تيم وذلك من أجل الوصول إلى متطلبات طلب العضوية بالتحالف، كما أنها طلبت الإنضمام لتحالف ستار أو تحالف سكاي تيم ، وقد بدأت بالعمل شراكة مع الناقل الألماني لوفتهانزا

مجال الاتصالات :

- **شركـــــة جـــــازي :**

هو أول مشغل شبكة الهاتف المحمول في الجزائر هي فرع لشركةي كانت أهم فرع (Djezzy :بالإنجليزية) الروسية مشغّل شبكة ازي كانت أهم فرع لمجموعة أوراسكوم فيمبلكوم لمجموعة أوراسكوم تيليكوم على الإطلاق v.تيليكوم على الإطلاق، حيث أن أرباحها تمثل أكثر من 38 بالمائة من مجموع أرباح الشركة الأم.

- **إتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس بالفرنسية Algérie Télécom Mobile :**

(Mobilisهي فرع من مجمع اتصالات الجزائر و أول متعامل للهاتف النقال بالجزائر، موبيليس أقرت استقلاليتها كمتعامل منذ أوت2003

.وتعمل على تقديم الجديد بما يتماشى و التطورات التكنولوجية و هدا مامكنها تحقيق أرقام أعمال مهمة و توصلها، في وقت قصير، إلى ضم و باختيارها و تبنيها لسياسة التغيير و الإبداع ، تعمل موبيليس دوما على عكس صورة إيجابية و هذا بالسهر على توفير شبكة ذات جودة عالية و خدمة للمشتركين جد ناجعة بالإضافة إلى التنويع و الإبداع في العروض و الخدمات المقترحة. 20مليون مشترك.

- **مؤسسة الجزائر للاتصالات –اتصالات الجزائر–**

بالفرنسية :Algérie Télécom مؤسسة عمومية جزائرية تأسست عام 2003 تنشط في مجال الهاتف الثابت والنقال موبيليس وخدمات الإنترنت جواب والاتصالات الفضائية. نشأت بموجب قانون فبراير2000 المرتبط بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات لفصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات، وقد دخلت رسمياً في سوق العمل في يناير.2003

بلغت الحصة المالية الإجمالية المعدة لتطوير والتهيئة الاستثمارات ب 203976 مليون دينار جزائري.

بلغ عدد مشتريكها في الهاتف حتى عام2008 . 20الف مشترك في الهاتف الثابت أما عدد مشتركي الهاتف النقال فبلغ أكثر من 11 مليون مشترك بموبيليس نهاية سنة.2010

2. **أوراسكوم للاتصالات، جلوبال تليكوم حاليا، دمجت مع فيمبلكوم الروسية) بالإنجليزية** vimpelcom :
هي شركة مصرية تعتبر أكبر شركة لخدمةالهاتف المحمول في العالم العربي .[بحاجة لمصدر] يرجع تأسيسها إلى سنة 1998 وقد بدأت نشاطها عبر مساهمتها في موبينيل مع فرانس تيليكوموموتورولا . توسع النشاط الجغرافي للشركة في السنوات التالية، ليشمل في سنة 2007 إضافة إلى مصر، تونس، الجزائر، العراق، زيمبابوي،باكستان، بنغلاديش، هونغ كونغ .في مارس 2007 بلغ عدد المشتركين في مختلف فروع الشركة حوالي 56 مليون شخص. تسيطر ويذر للاستثمارات (المملوكة من طرف عائلة ساويرس، والتي تملك ويند الإيطالية وهيلاس اليونانية) على الشركة عبر امتلاكها 50% زائد سهم من رأسمالها. بلغت إيراداتها سنة 3.226 2005 مليار دولار فيما بلغت قيمتها السوقية في 31 ديسمبر 2006 حوالي 14.5 مليار دولار. تشغل الشركة حوالي موظف20.000

.

- **الشركة الوطنية للعربات الصناعية:**

هي شركة جزائرية مختصصة في إنتاج العربات الصناعية من شاحنات وحافلات وغيرها، أنشئت الشركة بالمرسوم 81-342 المؤرخ في 12 ديسمبر 1981 في ظل إعادة هيكلة شركة سوناكوم (SONACOME))(الشركة الوطنية للهندسة الميكانيك).

مجال الطيران :

- إيغل ازور بالفرنسية**Aigle Azur** : هي شركة طيران جزائرية فرنسية الأصل، تقع مقراتها بباريس، فرنسا ، تقدم إيغل أزور رحلات جوية من الجزائر إلى أوروبا

الجزائرية REDMED بشراكة بين مجموعة ريدميد تأسست سنة 2001 جزائرية شركة طيران :ستار للطيران السويسرية ZIMEX المتخصصة في خدمات حقول البترول وشركة زيمكس للطيران

- **طيران الطاسيلي (Tassili Airlines):**

هي شركة طيران جزائرية تأسست سنة 1998 بشراكة بين سوناطراك التي تحوز على نسبة 51 % والخطوط الجوية الجزائرية التي تحوز على نسبة 49 % سنة 2007 أشترت سوناطراك كل أسهم الخطوط الجوية الجزائرية فأصبحت المالك الوحيد ، وفي للشركة .وهي معدة لنقل العاملين في الحقول البترولية و الغازية في الصحراء الجزائرية . مركزها الرئيسي يتواجد في مطار هواري بومدين الدولي.

- **اير إكسبرس ألجيريا:**

شركة طيران جزائرية خاصة تأسست سنة 2002 مختصة في نقل عمال الشركات العاملة في حقول النفط والغاز في الجنوب الجزائري ، مقرها الرئيسي متواجد في حاسي مسعود.

تقوم بخدمات الرحلات الجوية غير المنتظمة، يكمن تركيزها على المتطلبات الصناعية النفطية للصحراء الجزائرية (عمليات التنقيب عن الحقول النفطية)، وتغطي الشركة بأعمالها كل من (الخدمات الجوية الجزائرية، وخدمات النقل لفرق الإغاثة، وكبار الشخصيات، ورجال الأعمال وعمليات الإجلاء الطبي والإنقاذ)، بالاضافة إلى ذلك يوجد لديها مركز لصيانة الطائرات في مطار حاسي مسعود

- **الخطوط الجوية الجزائرية:**

هي شركة الطيران الناقل الوطني للجزائر ، يقع مقرها الرئيسي في منطقة شارع موريس اودان بوسط العاصمة ، وتدير عملياتها الدولية من مركزها في مطار هواري بومدين الدولي نحو 71 وجهة في 30 دولة في كل من أوروبا، أمريكا الشمالية، أفريقيا، أسيا[والشرق الأوسط ، بالإضافة إلى 32 وجهة محلية، وتمتلك الخطوط الجوية الجزائرية عضوية في اتحاد النقل الجوي الدولي والاتحاد العربي للنقل الجوي واتحاد شركات الطيران الأفريقية منذ عام..1968

الخطوط الجوية الجزائرية في طريقها لتوسيع اتفاقيات المشاركة بالرمز، برنامج المسافر الدائم وصالة المطار مع أعضاء تحالف سكاي تيم وذلك من أجل الوصول إلى متطلبات طلب العضوية بالتحالف، كما أنها طلبت الإنضمام لتحالف ستار أو تحالف سكاي تيم ، وقد بدأت بالعمل شراكة مع الناقل الألماني لوفتهانزا

- **صيدال أو Saidal :**

هي شركة أدوية عمومية جزائرية .هي احدى أكبر شركات الصناعة الصيدلانية في أفريقيا والأكبر في الجزائر تأسست عام1984.

، بالهاتف النقال ، أو شركة "نجمة" سابقا هو الاسم التجاري لمؤسسة الاتصالات(Ooredoo :بالفرنسية) اوريدو في مجال الجزائر وهي مؤسسة تعمل في .الكويتية الشركة الوطنية للاتصالات وهي فرع من مجموعة سنة 2017 مما يجعلها تحتل المرتبة مليون مشترك 12.5 يبلغ عدد مشتركيها .بالهاتف النقال الاتصالات في سوق النقال 2 ,25 بالمائة من مجموع أوريدو وبلغت حصة بالجزائر الثالثة في سوق الهاتف النقال الحصص

- **فاغور براند بالإنجليزيةFagor Brandt :** هي عبارة عن مؤسسة متعددة الجنسيات ، قامت بشرائها مجموعة سيفيتال (Cevital) الصناعية ، التابعة لمؤسسات المستثمر ورجل الأعمال الجزائري ، يسعد ربراب، ومجموعة براند (Groupe Brandt) تضم مجموعة شركات تتوفر على مصانع لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية والالكترونية، ومنتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وللعلم فإن هذه المؤسسة كانت توظف 1200 منصب شغل في فرنسا ، و300 منصب في إسبانيا ، و 750 في بولندا، في حين فإنه يعمل في شبكة التوزيع الخاصة بالمؤسسة ،من المملكة المتحدة ،وسويسرا ، والصين .، وسنغافورة ، و الولايات المتحدة ، أكثر من 2500 موظف. وبعد أن استحوذ مجمع سيفيتال، على شركة فاغور براند ، قام بتهيئة مصنع سامسونغ سمحة ، الذي احترق اثر حادث، في شهر جويلية سنة 2014، وهذا الأخير كائن في المنطقة الصناعية ، في مدينة سطيف، والذي يتربع على مساحة 95 ألف متر مربع، قام بتشغيل عمال ، على درجة عالية من التأهيل المهني ،و يحتوى هذا المصنع على ورشة مدمجة للإدخال مع وسائل إنتاج جد حديثة ، وبقدرة انتاج تصل إلى 500 ألف وحدة في السنة ، 90 % منها ، موجهة للتصدير ، مع نظام لمراقبة الجودة ، خلال كافة مراحل عملية الإنتاج، ثم شرع المجمع في انجاز مصنع جديد للشركة في منطقة قجال، الكائنة في ولاية سطيف، بـ الجزائر، باستثمار قدر قيمته بـ 200 مليون دولار، وطاقة انتاج تقدر بـ 8 مليون وحدة سنويا، توجه أغلبها نحو التصدير. وإن المصنع الجديد لـ فاغور براند الجزائر ، سيوظف 7500 عامل في مختلف التخصصات. ..

البرمجيات والخدمات المعلوماتية :

مايكروسوفت الجزائر) بالفرنسية Microsoft Algérie: هي شركة جزائرية تابعة للشركة الأم مايكروسوفت، أسست الشركة الفرعية سنة2011 ، وتقع مقرها في الجزائر العاصمة.مختصة في صناعة وإنشاء البرامج الحاسوبية

- **مجال المواد الطبية:.**

صيدال أو Saidal :

هي شركة أدوية عمومية جزائرية .هي احدى أكبر شركات الصناعة الصيدلانية في أفريقيا والأكبر في الجزائر تأسست عام1984.

مجال المواد الغذائية :

مصنع سيفيتال:CEVITAL شركة صناعيات غذائية جزائرية خاصة مختصة في صناعة الزيوت والمواد الدسمة وتكرير السكرأنشات سنة 1998تقوم هذه الشركة بتسويق منجاتها إلى الجزائر ، تونس،روسيا،فرنسا ،سويسرا،مالي ، أكرانيا

هذه اهم الشركات المتعاملة مع الدول الاجنبية وتعد تعد الصين اول مستثمر في الجزائر بقيمة تصل إلى 3.539 مليون دولار ب 10مشاريع و5شركات لتليها سنغافورة بقيمة إستثمارات تصل إلى 3.151مليون دولار ثم تاتي إسبانيا بإستثمارات تصل إلى 2565مليون دولار في حينان قيمة لاستثمارات التركية في الجزائر بلغت 2.313مليون دولار ب 4مشاريع فقط ثم المانيا بإستثمارات لاتتجاوز 380مليون دولار وهذه تعد اهم 5شركات اجنبية و5شركات مستثمرة في الجزائر لتاتي في المرتبة السادسة جنوب إفريقيا ب 350مليون دولاروتاتي فرنسا في المركز السابع ب 330مليون دولار حيث بلغت عدد مشاريعها في الجزائر ب 12مشروع و10شركات لتليها سويسرا ب 330 مليون دولار و 4مشاريع و 4شركات مستثمرة في الجزائر وهذا ما جعلهاتحتل المرتبة الثامنة اما بالنسبة لايطاليا فلقدحصدت المركز التاسع في الترتيب وتم تحديد تكلفتها ب 232مليون دولار بمشروع واحد

وبشركة واحدة لتحل بعدها المملكة .المتحدة في المركز العاشر بتكلفة 212مليون دولار ومشروعين وشركتين فيما بلغت تكلفة المشاريع بالنسبة للدول الاخرى ب 892مليون دولار و 28مشروعا و28شركة في حين حددت التكلفة الاجمالية لجميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر التي وصلت إلى 69شركة.

ولقد ذكر التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018اهم المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر في 2017والتي بلغت 1390مليون دولار وتعدمن ابرز المشاريع الاستثمارية خلال الفترة مابين جانفي 2013وديسمبر 1 2017.

[1]WWW .ALMO NTADA.DZ

1

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	**3.539**	**10**	**5**
سنغافورة	3.151	3	1
إسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
المانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
اخرى	892	28	28
الاجمالي	14.293	82	69

الجدول رقم :20**اهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2003- 2017**

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018

الجدول رقم 21:اهم الدول التي تستورد السلع من الجزائر عام 2017

د

الدولة	القيمة(مليون دولار)	%الاجمالي
إيطاليا	5.599	18.8
إسبانيا	5.169	17.3
الولايات المتحدة	3.989	13.4
فرنسا	3.833	12.9
البرازيل	2.313	7.8
المملكة المتحدة	1.739	5.8
المانيا	1.318	4.4
بلجيكا	1.229	4.1
الهند	932	3.1
هولاندا	901	3.0

المصر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018

[1] WWW .ANDI .DZ

جدول رقم 22 يوضح ارصدة الاستثمار الاجنبي الوارد للدول العربية 2007-2017 1

جدول رقم 23: النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للفترة الممتدة من 2007إلى 2017

جدول رقم 24: النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للفترة الممتدة من 2007إلى 2017

كشف آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، عن تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولار سنة 2016، ويتضح أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للرساميل الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

وبين تقرير الهيئة الأممية الذي حمل عنوان "التقرير العالمي للاستثمار 2018: الاستثمار، السياسات الصناعية الجديدة"، تراجعا للتدفقات المالية باتجاه الجزائر، حيث سجلت الجزائر حصيلة متواضعة السنة المنصرمة، حيث بلغت 1.203 مليار دولار، في ظل التردد الذي يتسم به سلوك المستثمرين الأجانب حيال سوق يعتبر من بين أعقد الأسواق في المنطقة.

.وتختلف الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب طبيعة ملكية الاستثمار حسب ما بينته الوكالة الوطنية للاستثمار في اوت 2018خلال الفترة 2002-2017

الجدول رقم :25الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بمناصب الشغل

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4 105	99,5%	1 530 299	91,3%	133 666	93,3%
الاستثمار الأجنبي	20	0,5%	145 850	8,7%	9 654	6,7%
المجموع	4 125	100%	1 676 149	100%	143 320	100%

1 مرجع سابق

واستنادا إلى التقرير دائما، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر عرفت تقلبات كبيرة، ولكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل، جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح، كما أن القوانين والتشريعات المعتمدة، بما في ذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51 و49 في المائة بكل القطاعات وفروع النشاط، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغييرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف.

وأشار التقرير الدولي إلى أن "الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر، والذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار في النفط والغاز، انخفض بنسبة 26 في المائة إلى 1.2 مليار دولار، على الرغم من مجموعة الحوافز التي وفرها قانون الاستثمار الجديد في البلاد".

وأوضح نفس التقرير أن "التنويع تدعم من خلال استثمارات قامت بها مجموعة هواوي (الصين) للمساعدة في تجسيد مشروع مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة ومن سامسونغ (جمهورية كوريا)، التي افتتحت أول مصنع لتجميع الهواتف الذكية في البلاد"، مضيفا أن "التعديلات المقترحة في قانون المحروقات والمرتقبة يمكن أن تزيد من المشاركة الأجنبية في قطاع النفط في البلاد بشكل ملحوظ في المستقبل، إذا تم تنفيذها بنجاح".

ورغم مساعي الحكومات المتعاقبة التنسيق مع البنك الدولي لتطوير مقاربات "دوينغ بيزنس" أو مناخ الأعمال والاستثمار، واعتماد مشروع قانون استثمار جديد يرمي إلى تقديم مزايا "نظرية" للمستثمرين، فإن مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لا يزال يطغى عليه التسيير الإداري المركزي البيروقراطي مع تعدد الهيئات والجهات المتدخلة في سلسلة ومسار الاستثمار، إلى جانب التغييرات الكثيرة للقوانين والتشريعات المؤطرة لمسار الاستثمار والتجارة الخارجية، وهو ما ينفر الكثير من المستثمرين في ظل غياب هيئة يمكنها الفصل أو الحكم في المنازعات والطعون أو الشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين الذين يعانون من بطء الإجراءات ومن غياب رد فعل سريع للمؤسسات المكلفة وغياب المتابعة، فضلا عن غياب العقوبات ضد المسؤولين القائمين على ملفات الاستثمار.

وفي المحصلة، يبقى مسار الاستثمار في الجزائر مرهقا وصعبا وغير واضح المعالم، حيث كشف تقرير المنظمة عن تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.635 مليار دولار في 2016 إلى 1.203 مليار دولار في 2017، وتبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة منذ 2012، وبعيدة عن المستويات المسجلة في 2010 و2011، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2.301 و2.580 مليار دولار على التوالي.

ويكشف التقرير عن بلوغ مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائرية إلى سنة 2000 ما قيمته 3.379 مليار دولار وإلى 2010 ما قيمته 19.540 مليار دولار وإلى 2017 ما قيمته 29.053 مليار دولار.

المبحث الثالث : دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تقليص البطالة في الجزائر

المطلب 1: التوزيع القطاعي المستقطب لليد العاملة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر :

نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبته 4.3 %من الإجمالي العربي لنفس العام.

.كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2014 نحو 8.26 مليار دولار تمثل 6.3 %من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة .أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة فتشير قاعدة بيانات Markets FDI التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين يناير 2003 ومايو 2015 إلى ما يلي:

بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 الف عامل • .حلت الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43 %من الإجمالي

تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 1.28 %والمعادن 1.21 %والعقار بنسبة 19.6%.تصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

والجدول التالي رقم :22 يوضح المشاريع الاستثمارية حسب نوع القطاع حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12%	260750	1.82%	55240	4.49%
البناء	11031	17.44%	1331679	9.31%	242428	19.68%
الصناعة	12698	20.08%	8373763	58.56%	538558	43.73%
الصحة	1093	1.73%	221383	1.55%	25968	2.11%
النقل	29267	46.28%	1164966	8.15%	158780	12.89%
السياحة	1266	2.00%	1228830	8.59%	77158	6.26%
الخدمات	6531	10.33%	1272057	8.90%	125014	8.15%
التجارة	2	0.00%	10914	0.08%	4100	0.33%
الاتصالات	5	0.01%	436322	3.05%	4348	0.35%
المجموع	**63235**	**100%**	**14300664**	**100%**	**1231594**	**100%**

الجدول رقم : 26 ملخص المشاريع الاستثمارية لااستثمار الاحنبي حسب نوع القطاع

االمصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2018 .

حيث بلغ عدد المشاريع في قطاع الزراعة 1342بنسبة ./.12. 2وخلق 55240منصب عمل بنسبة ./.4.49البناء : 11031الصناعة :12698،الصحة :1093مشروع ،النقل 29267وخلق 158780 منصب عمل ويتذيل القائمة مجال التجارة والاتصالات ب 2و 5مشاريع لخلق 4100و 4348منصب شغل

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61926	98.8%	8570379	88.2%	1050246	94.5%
العمومي	1197	1.1%	4518	10.7%	131914	4.9%
المختلط	112	0.1%	1211505	1.0%	49434	0.7%
المجموع	**63235**	**%100**	**14300664**	**%100**	**1231594**	**%100**

لجدول رقم : 27ملخص المشاريع للاستثمار الاحنبي في الجزائر الممصر ح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة من 2002- 2017ا

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

حيث نجد ان اوروبا تتصدر الدول المستثمرة في الجزائر وعلى راسها فزنساحسب إحصائيات

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث تحتل فرنسا المرتبة الثانية بعد تركيا من حيث حجم الاستثمارات ب364 مليار دينار وتصنف الثانية في خلق مناصب العمل ب22734 منصب شغل وحسب إحصائيات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إلى الجزائر، تم تقديم بالأرقام حجم التبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا الذي بلغ 364 مليار دينار.

و تأتي فرنسا في مقدمة الدول المستثمرة في الجزائر، وهي تحتل بذلك الصدارة من حيث عدد المشاريع ب169مشروع منذ عام 2002 إلى غاية 2016. كما تصنف في المرتبة الثانية بعد تركيا من حيث حجم الاستثمارات ب364 مليار دينار، وتصنف كثاني دولة من حيث إنشاء مناصب العمل ب22734 منصب شغل حيث اعطت اهتماما كبيرا للاستثمار في قطاعات متنوعة، منها صناعة السيارات من خلال (مصنع «رونو»، ومصنع «بيجو») والإسمنت والدواء والنقل والصحة والميكانيك والصناعة الغذائية.

و تحرص الجزائر على عقد مشاورات ولقاءات دورية بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الفرنسيين، من أجل جلب المزيد من الاستثمارات من جهة، والتعريف بإمكانات بلادنا في مجال الاستثمار من جهة أخرى، والامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، الذي تضمن تسهيلات ومرونة، منها ما تعلق بالشباك الموحد، لفائدة المستثمرين الأجانب.

ارتفاع عدد البلدان الراغبة في الاستثمار في الجزائر إلى 25 بلدا سنة 2017

وأوضح في هذا الإطار، أنه علاوة على التسهيلات والامتيازات الممنوحة لجلب الاستثمارات الأجنبية عموما، تأخذ السلطات العمومية بعين الاعتبار نوعية المشروع ومدى تمشيه والوضع الاقتصادي للبلاد وأهميته، من حيث إنشاء مناصب الشغل وكذا نجاعته الاقتصادية.

كما وضعت السلطات العمومية الظروف الملائمة لخلق فرص لإقامة المشاريع الاستثمارية، خاصة بعد تحسين مناخ الأعمال، التمويل والعقار الصناعي «الذي لم يعد مشكلا معيقا لتجسيد المشاريع»،

كما أشار منصوري في معرض رده على الأسئلة المطروحة عليه في الحصة، إلى أن مجال الاستثمار ما فتئ يتوسع، مبرزا أن الجزائر تولي اهتماما بتنويع شركائها، مفيدا في هذا الصدد أن عدد البلدان الراغبة في الاستثمار في بلادنا بلغ 25 بلدا خلال 9 أشهر الأولى من 2017.

وأفاد المدير العام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بأن قرار الاستثمار اتخذ كليا بعد اللامركزية، خاصة ما تعلق بمنح العقار الصناعي والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، مشيرا إلى عزم وكالة «أندي» فتح شبابيك موحدة في الولايات المنتدبة الجنوبية للتقرب من المستثمرين أكثر، وبذلك تخلصهم من البيروقراطية التي كانت معوقا

كبيرا في السابق.

وأكد في هذا الإطار، أن معالجة الملفات تتم حاليا بسرعة كبيرة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يتكفل المجلس الوطني للاستثمار بمعالجة ملفات الاستثمارات الكبرى فقط، مع الحرص على التنسيق بين الهيئتين بعقد اجتماعات دورية.

والجداول الاحصائية تبين مدى مساهمة الاستثمارات الاجنبية في خلق مناصب عمل حسب كل قطاع كما يليّ:

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12%	260750	1.82%	55240	4.49%
البناء	11031	17.44%	1331679	9.31%	242428	19.68%
الصناعة	12698	20.08%	8373763	58.56%	538558	43.73%
الصحة	1093	1.73%	221383	1.55%	25968	2.11%
النقل	29267	46.28%	1164966	8.15%	158780	12.89%
السياحة	1266	2.00%	1228830	8.59%	77158	6.26%
الخدمات	6531	10.33%	1272057	8.90%	125014	8.15%
التجارة	2	0.00%	10914	0.08%	4100	0.33%
الاتصالات	5	0.01%	436322	3.05%	4348	0.35%
المجموع	**63235**	**100%**	**14300664**	**100%**	**1231594**	**100%**

الجدول رقم : 28 ملخص المشاريع الاستثمارية لااستثمار الاحنبي حسب نوع النشاط

االمصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2018 .

حيث يبن الشكل التوزيع القطاعي المستقطب لليد العاملة للاستثمار الاجنبي المباشر حسب كل قطاع حيث نلاحظ ان قطاع الصناعة تمكن من خلق 538558منصب شغل في حين إستطاع قطاع البناء خلق 185780منصب عمل اما النقل :158780،الخدمات 125014،السياحة :77158،ثم قطاع التجارة والخدمات ب : 4100.4348منصب شغل ,حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير اللأستثمار 2018

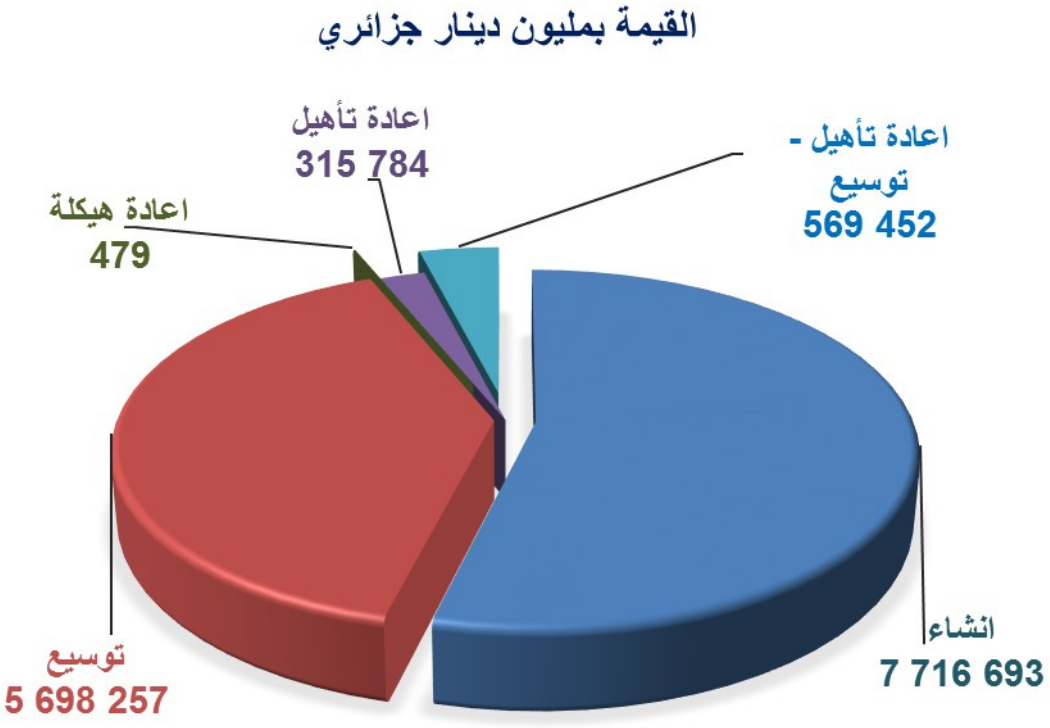

الشكل رقم 9: طبيعة المشاريع الاستثمارية كونها إستثمارات توسيع او إنشاء او إعادة هيكلة

وعلى ضوء الدراسات الاحصائية السابقة يتبين ان اللاستثمار الاجنبي المباشر الدور الواضح في خلق مناصب فرص عمل جديدة إلى جانب الاستمارات المحلية حيث اكدت الدراسات والتقارير على الدور الايجابي من خلال توفير فرص العمل جديد ,حسب طبيعة كل إستثمارحيث خلال الفترة 2002- 2015وصلت إلى 120254منصب عمل اي مايقابل .13./من إجمالي مناصب العمل للمشروعات الاستثمارية ال المحلية والاجنبية والمقدرة بنحو 1034016منصب عمل ويظهر هذا الاثر الايجابي من خلال عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية خلال الفترة (2002-2015) والتي قدرت ب 676مشروع إستثماري اي مايقابل

./.1من مجموع المشاريع الاستثمارية وفرت ./.13من مجموع مناصب العمل المتوفرة خلال الفترة في حين نجد ان عدد المشاريع المحلية والتي تقدر عددها ب 59563مشروع خلال الفترة(2002-2017)اي مايقابل ./.99من مجموع المشاريع الاستثمارية حيث وفرت ./.87من مجموع مناصب العمل المتوفرة

الامر الذي يدل على الفعالية النسبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة في توفير مناصب العمل

والملاحظ ان قطاع الصناعة هو القطاع المستقطب للعمالة مقارنة بالقطاعات الاخرى حيث وفر 100991منصب شغل إلى جانب البناء والزراعة ب103660، 5139منصب عمل

.

المطلب 2: معوقات تدفقات الاستثمارات الاجنبية في الجزائر:

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني وكذا النتائج الايجابية المحققة فضلا عن المجهودات التي تقوم بها الهئيات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من اجل تحسين بيئة الاستثمار من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنميةالاستثمارات المحليةوالاجنبية،على حد سواء

وبالرغم من الفعالية الاستثمارية الاجنبية في توفير مناصب شغل في الجزائر نجد ان حجم التشغيل الذي وفرته الشركات الاجنبية ضئيل مقارنة بحجم التشغيل الذي وفرته الشركات المحلية لكن رغم ان الاستثمار المباشر الاجنبي كان له إنعكاس إيجابي على مستوى العمالة في الجزائر ومساهمة واضحة في التقليص من حجم البطالة في الجزائر لذلك عملت الجزائر بتوفير جل الشروط الضرورية الواجبة لخلق بيئة اقتصادية واجتماعية محفزة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل نيل هذا الهدف يطالب المستثمرون الأجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي يمكن توضيحها كما يلي :

1. **ضعف المنظومة المصرفية والمالية :**

إن المنظومة المصرفية لها الدور الفعال في تنشيط المناخ الاستثماري وتعد عاملا مهما لتشجيع الاستثمار بتمويلها لفرص الاستثمار المربحة وتعبئة المدخرات ،مما يسمح من رفع كفاءة تخصيص الموارد

ولقد مرت المنظومة المصرفية بالعديد من الاصلاحات منذ إعتماد برنامج التعديل الهيكلي ، إلا انه مازال يفتقر إلى النجاعة الكافية التي تسمح له بالقيام بالستثمارات الضخمة سواء محليا او اجنبيا وذللك بسبب ان المنظومة المصرفي مازالت تعاني من قيود التشريعات الصارمة والغير مرنة مع المستجدات الاقتصادية حيث انها لاتتماشى مع طموحات المستثمرين

فالنظام المصرفي في الجزائر لايزال ذا نمط بيروقراطي قائم على مركزية التسيير التي تعيق تلبية طلبات المتعاملين الاقتصاديين

فالنظام المصرفي الجزائري يعد من بين العناصر التي تكبح الاستثمار وتعرقله إلى جانب ذلك فإن المستثمر افي الجزائرلا يجد التمويل المباشر من خلال الاسواق المالية المتخصصة، فبالرغم من فتح المجال لقيام شركات ذات اسهم وإمكانية فتح راسمالها وإنشاء بورصة للقيم المنقولة فإن النتائج المرجوة لم تتحقق بشكل كبير ،

وصنف تقرير لصندوق النقد العربي صدر في 2016 بورصة الجزائر ضمن الأضعف عربيا، بالنظر إلى عدد الشركات المدرجة فيها، وأيضا حجم التداول اليومي للأسهم والسندات. وبقي رأس المال السوقي للبورصة عند مستويات ضعيفة مع قلة عدد الشركات المدرجة، حيث يقدر حاليا بنحو 45 مليار دينار جزائري.
واقتصر نشاط البورصة مؤخراً على عمليات اكتتاب محدودة لبعض الشركات الجزائرية، بواقع شركتين حكوميتين وثلاث شركات خاصة موزعة على قطاعات صناعة الأدوية والفنادق والتأمينات والصناعات الغذائية والعصائر. والشركات الخمس المدرجة، هي مؤسستا صيدال بيوفارم لصناعة وتسويق الأدوية وشركة أليانس للتأمين والأوراسي للفندقة وأن.سي.أي رويبة للمشروبات والعصائر. وتنتظر البورصة إدراج 7 مؤسسات أخرى منذ 2013.

.وتشير الدراسات ان كسب ثقة المتعاملين في البورصة، يتطلب العمل في إطار الشفافية التامة"الثقة غير متوفرة حاليا لدى المتعاملين والمنظومة السياسية تتدخل في سير الاقتصادوفي سير قرارات الاستثمار سواء اكان اجنبيا او محليا .

- من بين العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرين ا :
- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في المغرب وتونس بين 3 إلى 4 أشهر
- .يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل في بعض الأحيان إلى ضعف قيمة المشروع
- عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية .
- رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار

2. العراقيل الطبيعية(مشكل العقار):

إن من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث يعد الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنين، حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلةفي :

– وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة .

– وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار

– الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية

– 4 وكالة) CALPI) التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي،

– هذه الوكالات يجب أن تقدم قائمة بالأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة أرض .هذا التعدد في الهيئات من أجل منح الأراضي والعقار هو ما يسبب ضعف عرض العقار وغياب المنافسة في هذا السوق إضافة إلى غياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرارات، ففي الجزائر من المفروض أن الاستقبال هي من مهام وصلاحيات وكالة CALPI إلا أنها في الواقع تقوم بإرسال المستثمر إلى المصالح البلدية والولائية وأجهزة أخرى خاصة بالعقار مما يزيد في طول مرحلة الحصول على العقار ويعرقل مهمة الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى نصادف العراقيل والصعوبات المتعلقة بـ :

- تأخر أو طول مدة دراسة الملف الطلبي لقطعة الأرض
- التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار .
- عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعم مرونة هذه الأخيرة وضخامة الوثائق المطلوبة لذلك
- الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت إلى استعمالات ذات مصالح ذاتية.
- من بين العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرين ا :
- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في المغرب وتونس بين 3 إلى 4 أشهر
- .يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل في بعض الأحيان إلى ضعف قيمة المشروع
- عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية[1] .
- رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار

1 محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05 ،2007 ،ص: 06

.يتضح مما سبق بأن النظام البنكي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بحكم احتكاكهم به، فالبنوك الجزائرية التي تعاني من مشاكل جديدة خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات العمومية،

3. العراقيل التسييرية :

لقد تعددت العوائق والعراقيل الاقتصادية التي زادت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، هذا التردد مبني على التخوف الكبير اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ونجد أن هذه العراقيل قد تعيق سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم، ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي1 :

– سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80 %من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير و التنظيم على مستوى الموانئ، أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي 2تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة .

–نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد أن جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الامكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التسييرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات– 3 .غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار[16] .

1 صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، . ، 2008 ،ص:125

4. الوضع الأمني:

تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013 ثم تليها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2016 ،عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم أمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عاما للوضع الأمني للدولة وبالنسبة للاستقرار النسبي للطاقم الأمني فلم يعد له حس كبير، فبالرغم من التحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة الأزمة، إلا أن الجزائر تعاني من هرب المتعاملين الاقتصاديين

5. العراقيل القانونية:

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح وثابت .فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية لقيامه، ومن أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولا بملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي، بينما يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الاقتصادية البحتة، هذه الطريقة تدل على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية، أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفائية والدلالة على هذا القول فما عليك إلا الذهاب إلى إدارات الضرائب تجد أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات .وترى أنه رغم وجود كل من

وكالة ANSEJ – ANDI التي تقدم امتيازات مهمة للمستثمرين والمتمثلة في الإعفاءات من الضرائب والحقوق الجمركية في السنوات الأولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني من ارتفاع معدلات الضرائب الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف المنتجات والمشاريع، نظرا لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا تمس دورة الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانونية تجيز ذلك، وهذا لتأخر الحكومة في إصدار قائمة البلديات

النائية التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات، وإلى حين صدور هذه القائمة يستمر نفور المستثمرين من الاستثمار والاتجاه إلى القطاع غير الرسمي.

وعلى ضوء ماسبق يتبين ان العراقيلومعوقات الاستثمار في الجزائر هي السبب وراء عدم تطور وتيرة الاستثمار في الجزائر مقارنة بالدول الاخرى ، الامر الذي يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة , [1]

[1]ريحان الشريف ،هوام لمياء ، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه ،دار اسامة للنشر ،عمان 2008ص47

المبحث 3: افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في التقليص من البطالة في الجزائر

إن مشكلة البطالة من المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها البلدان النامية من جراء سياستها الاقتصادية، والتخفيف من حدتها يتم عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي خاصة مع الأخذ بنوعية التكنولوجيا المستخدمة وعنصر العمل، وأهم ما يمكن ذكره :

.إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف عمال

. وجود علاقة تكامل بين التكنولوجيا المستخدمة ونوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة وتوفير طبقة عاملة ذات خبرة وكفاءة.

. يساعد الإيراد الناجم عن التحصيل الربحي التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية على التوسع وكبر حجم المشاريع وبالتالي خلق مهام جديدة أخرى أي توفير مناصب شغل جديدة .

. تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تقريب المناطق المعزولة وتنميتها خاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط الفلاحي والذي يسمح بخلق مناصب عمل

.بالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية فإن مستوى العمالة لا يتغير لكن إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة يكون أقل مقارنة بالحالة الأولى.

ومن اجل توفير وخلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس الاكتفاء عند هذا الحد بل العمل على تطوير وترقية هذه الاستثمارات من خلال تحقيق بعض الشروط والتي تمثلت في مايلي :

- .توفر كل المعلومات الخاصة بالاستثمار .
- .توفير المناخ والمحيط الخاص بالاستثمار .
- .المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب
- .تطهير المحيط من البيروقراطية
- القضاء على الرشوة بأنواعها ومهما كانت مغرياتها .
- .انجاز سوق مالية متطورة وكفأة ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية
- .استقرار المحيط التشريعي والسياسي .

- .تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتوسع مستقبلا في مجال النشاطات المختلفة .
- .التخطيط السليم والاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر
- .تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة
- . .السعي الدائم لحل المشاكل التي تواجهه المستثمرين الأجانب أولا بأول وعدم تركها تتفاقم لتتولد عنها مشاكل أكثر صعوبة وأشد خطورة

.ومن أهم الشروط أو ما يلزم من أجل ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر نجد الشرطين :

- عدم السعي إلى الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح بل اللجوء إلى المشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالفائدة لا فقط على المستثمر الأجنبي بل وعلى المواطن الجزائري كذلك وبالمثل
- .عدم السماح لأكثر من مستثمر بالاستثمار في مشروع واحد أي لا جدوى من خلق منافسة من هذا الشكل والتي الجزائر في غنى عنها حيث إذا حدثت قد تنجز عنها متاعب لا تعد ولا تحصى وقد ترهق كاهل الاقتصاد الجزائري وتعجزه.

.

المطلب 2:اهم الدول المستثمرة في الجزائر

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4105	99.5%	1530299	91.3%	133666	93.3%
الاستثمار الاجنبي	20	0.5%	145850	8.7%	9654	6.7%
المجموع	**4125**	**%100**	**1676149**	**%100**	**143320**	**%100**

ملخص المشاريع للاستثمار الاحنبي في الجزائر الممصر ح بها حسب ملكيةالاستثمار خلال الفترة من 2002- 2017

االمصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2018 .

ملخص المشاريع للاستثمار الاحنبي الممصر ح بها حسب مناصب الشغل خلال الفترة من 2002- 2017

االمصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2018 .

2017

السلـــــــــــــــع	القيمة(مليون دولار)	%إجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتوجات التقطير	33.823	96.1
المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثميينة	383	1.1
الاسمدة	327	0.9
السكريات والحلويات والسكر	228	0.6
المواد الكيميائية العضوية	56	0.2
الملح والكبريت والاسمنت	56	0.2
الفاكهة والمكسرات	53	0.1
الالات والمفاعلات وغلايات الماء	42	0.1
الزجاج والاواني الزجاجية	31	0.1
سفن وقوارب وهياكل عامة	19	0.1

المصدر:موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2018

اهم الدول التي تصدر السلع إلى الجزائر عام 2017

الدولة	القيمة(مليون دولار)	% الاجمالي
الصين	6.789	14.5
فرنسا	5.631	12.1
روسيا	4.621	9.9
المانيا	3.570	7.6
إيطاليا	3.424	7.4
إسبانيا	3.014	6.5
تركيا	1.713	3.7
الارجنتين	1.471	3.1
كوريا الجنوبية	1.238	2.7
بلجيكا	1.210	2.6

المصدر :موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــوع

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التقليص من البطالة

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

- العايب فايزة

الأستاذ المشرف:

قـــريد عمـــــــر

السنة الجامعية: 2018-2019

المقدمـــــــة

الفصل الاول

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثانـي

الاطار النظري للبطالـة وواقعها في الجزائر

الفصل الثالث

مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر

الملاحق

الملاحـــــق

قائمة المراجع

فهرس
الجداول
والاشكال والملاحق

الفهـــرس

الخاتمة العامة

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص البحث	
المقدمة العامة	
الفصل الاول :الإطار النظري للإستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وصوره	
المطلب 1: ماهية الإستثمار الاجنبي	
المطلب2:صور الإستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الثاني:الشركات المتعددة الجنسيات كاسلوب للإستثمار الأأجنبي المباشر	
المطلب1:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع ظهورها	
المطلب2:خصائص الشركات متعددة الجنسيات	
المطلب3:اهداف الشركات متعددة الجنسيات	
المبحث الثالث:اهمية المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	
المطلب1:	
المطلب2:	
المطلب3:	
المبحث الرابع :الاثار الإقتصادية للإستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب1:	
المطلب2:	
خلاصة الفصل الاول	
الفصل الثاني :الإطار النظري للبطالة وواقعها في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول: مفهوم البطالة وأشكالها	
المطلب 1: مفهوم البطالة وطرق قياسها	
المطلب2:أنواع البطالة	
المطلب3:الآثار السلبية للبطالة	
المبحث الثاني:سياسة التشغيل للحد من البطالة في الجزائر	
المطلب1:أسباب البطالة في الجزائر	
المطلب2:تطور مستوى التشغيل في الجزائر	
المبحث الثالث:اهمية المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	
المطلب1:دراسة مستوى العمالة في الجزائر	
المطلب2:طبيعة سوق العمل في الجزائر	
المطلب3:الاجهزة المساعدة على تقليص البطالة في الجزائر	
خلاصة الفصل الثاني	

الفصل الثالث : مساهمة تدفقات الإستثمار الأجنبي في الحد من البطالة	
تمهيد	
المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته	
المطلب 1: الإطار القانوني للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب2:الإطار المؤسساتي للإستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب3:	
المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الوارد للجزائر	
المطلب1: تطور حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة للجزائر	
المطلب2: اهم الدول المستثمرة في الجزائر	
المبحث الثالث:دور الإستثمارات الأجنبية المباشرةفي زيادة حجم التوظيف في الجزائر	
المطلب1:التوز يع القطاعي المستقطب لليد العاملة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب2:معوقات تدفقات الإستثمارات الاجنبيةفي الجزائر	
المطلب3: آفاق الاستثمار الاجنبي في تقليص حجم البطالة في الجزائر	
خاتمة الفصل الثالث	
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
بسملة	
الاهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال	
ملخص البحث	
المقدمة العامة	
الفصل الاول:الاطار النظري للاستثمار المباشر	
تمهيد	
المبحث1: ماهية الاستثمار وسياسته	
المطلب 1:مفهوم الاستثمار وانواعه	
المطلب 2:ادوات الاستثمار واهداف السياسة الاستثمارية	
المبحث الاول :مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وصوره	
المطلب 1:تعريف الاستثمار الاجنبي المباشرواهدافه والنظريات المفسرة له	
المطلب 2: صور الاستثمارات الاجنبية	
المبحث الثاني:الشركات المتعددة الجنسيات كاسلوب للاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب 1:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع ظهورها	
المطلب 2:خصائص الشركات متعددة الجنسيات	
المطلب 3: اثرها على الاستثمارات الدولية	
المبحث الثالث: أهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب 1:مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته	
المطلب 2:اهمية المناخ الاستثماري وطرق قياسه	

المطلب 3:مؤشرات قياس المناخ الاستثماري	
المبحث الرابع : الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر	
المطلب 1:الاثار الايجابية للاستثمارات الاجنبية المباشرة	
المطلب 2: الاثار السلبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة	
خلاصة الفصل الاول	
الفصل الثاني : الاطار النظري للبطالة وواقعها في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الاول : مفهوم البطالة واشكالها	
المطلب 1:مفهوم البطالة وطرق قياسها	
المطلب 2:انواع البطالة	
المطلب 3:الاثار السلبية للبطالة	
المبحث الثاني:النظريات المفسرة للبطالة	
المطلب 1:النظريات التقليدية المفسرة للبطالة	
المطلب 2:النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	
المبحث الثالث : واقع البطالة بالجزائر	
المطلب 1:اسباب البطالة في الجزائر	
المطلب 2:تطور معدلات البطالة في الجزائر	
المطلب 3: الاجهزة المساعدة على تقليص البطالة في الجزائر	
خلاصة الفصل الثاني	
الفصل الثالث : مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي في الحد من البطالة في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الاول : واقع للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته	
المطلب1: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب 2:الاطار المؤسساتي للاستثمار الاجنبي في الجزائر	
المبحث الثاني :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	
المطلب 1: تطور حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر	
المطلب 2: اهم الدول المستثمرة في الجزائر	
المبحث الثالث :اثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الاجنبي في الجزائر	
المطلب 1: اثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إليها	
المطلب 2: الشراكة الاورو –جزائرية واثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
المبحث الرابع : دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في زيادة حجم التوظيف في الجزائر	
المطلب 1: التوزيع القطاعي المستقطب لليد العاملة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب 2:معوقات تدفقات الاستثمارات الاجنبية في الجزائر	
خلاصة الفصل الثالث	
الخاتمة	
قائمة المراجع	

اولا :الكتـــــب

1. احمد علاء الدين عبد القادر ،. البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل العولمة تحديات الإصلاح اقتصادي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر ،الطبعة ،2003.
2. اميرة حسب الله ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ،الدار الجامعية ،مصر، 2005
3. احمد عبد الله المراغي،المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ،مصر ،2016
4. أحمد رمضان و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2004
5. :ببرينيه وا سيمون ،ترجمة عبد الامير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الجامعية للنشر ، طبعة 2 . 2004
6. ريحان الشريف ،هوام لمياء ، تحليل واقع **مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه** ،دار اسامة للنشر ،عمان 2008
7. زينب حسن عوض الله "اقتصاد دولي على بعض القضايا" الإسكندرية، الدار الجامعية 1998 ،
8. سلمان مصطفى، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي،ط1 ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2004.
9. سعيدي يحي،الاستثمار الأجنبي المباشر،إثراء للنشر والتوزيع ،الاردن ، 2013
10. سلمان مصطفى، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي،ط1 ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2004
11. ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 1 ، 1992.
12. عليوش قربوع كمال ،قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,1999
13. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، مصر،2001
14. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003 .
15. فريد النجار "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
16. فريد بشير طاهر ، اقتصاديات العمل ، دار المريخ للنشر ، ، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر ،الطبعة 1،2003

17. ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 1 ، 1992،

18. قطب مصطفى سانو ،لاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي،دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى ,2000

19. مطر محمد، إدارة الاستثمار لإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط3 ،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003

20. محمد عبد العزيز عبد الله ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005.

21. مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1998

22.محمد صالح تركي القريشي ، اقتصاديات الأعمال ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، ط 1، 2008،.

23. مجيد على حين و عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة غي التحليل الاقتصادي الكلي،دار وائل للنشر ،عمان الاردن ، 2004.

24. هيثم الزغبي . حسن ابو زيت . أسس ومبادئء الاقتصاد الكلي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . عمان ,الاردن ,الطبعة الاولى, 2000

الكتب باللغة الفرنسية :

1. Djuatio.E ," Management des Projets Technique d'évaluation :analyse choix et planification", Harmattan innoval , Paris , France , 2004 ,
2. Dvide Begg et autres « Macroéconimie » --6eme tirage Mediscene international .paris .1989 .

ثانيا:رسائل الدكتوراه والماجستير

1. إلهام شامي ،سعاد سالمي ،دور الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص تأمينات وبنوك ،جامعة الجلالي بونعامة ،خميس مليانة ،2015-2016
2. بامحمد نفيسة ،تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائربتطبيق مقاربة OLI،جامعة وهران ،مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاٌتصادية ،تخصص إقتصاد دولي ،2015-2016
3. بن عباس حمودي ،دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ،في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد دولي ،جامعة محمد خيذر،بسكرة 2011-2012
4. حنان بقاط ، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994،مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد قياسي ، دفعة 2007. 2006.
5. قريد عمر تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري ،اطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود وتمويل 2014-2015
6. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005 – 1995 ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر , 2008
7. فارس فوضيل "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر" رسالة ماجستير، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1998

ثالثا: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية :

1. ا.رقيبة سليمة ، الشراكة الوروجزائرية ،هل هي نقمة ام نعمة، الملتقى الدولي حول آثاروإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 13-14نوفمبر 2006
2. د.شهرزاد زغيب،لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الاورو-جزائرية فرحات ،الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة باجي مختار، عنابة ، 13- 14نوفمبر 2006

3. رميدي عبد الوهاب ، سماي علي، الملتقى الدولي ،بثار وإنعكاسات غتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 13- 14نوفمبر 2006

رابعا: المجلات العلمية والجرائد

باللغة العربية :

4. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05 ،2007
5. صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية،. ، 2008 ،ص:125
6. بوخاري عبد الحميد، الإستثمارات العربية البينية الواقع والآفاق ،مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة الجزائر 2010
7. بنور سعاد ،حق المواطن في العمل في ظل الإستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 17،جامعة مستغانم، الجزائر ،جانفي 2018
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، العدد الأول لسنة 2006 اء فرص عمل بالدول المضيفة "واقع الجزائرخلال الفترة 2002- 2015
9. دطالم على ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة لانشاء فرص عمل بالدول المضيفة "واقع الجزائر خلال الفترة 2002-2015 مجلة المعيار ،العدد الثامن عشر ،جوان 2017

خامسا :التقارير ونشريات المؤسسات

1. تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارمن 2000إلى غاية 2017
2. التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018
3. تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد 2013

سادسا :القوانين والتشريعات

1. قانون الاستثمارات لسنة 1936
2. قانون الاستثمارات لسنة 1966
3. القانون المتعلق بالاستثمار الإقتصادي الخاص الوطني لسنة 1986
4. القانون المتعلق بتاسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها لسنة1986

5. القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988
6. القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990
7. قانون الاستثمارات وتحرير سياسة الاستثمار لسنة 1993
8. الامر رقم 01- 03المتعلق والمتتمم للامر 01- 03لسنة 2006
9. قانون رقم 16- 09المؤرخ في 3اوت 2016المتعلق بترقية الاستثمار

المواقع الالكترونية:

1. 1موقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2018
2. WWW .UNCTAD .2013
3. WWW .UNCTAD .2017
4. WWW.ANDI.DZ
5. WWW.ONS.DZ
6. WW.FCE.DZ
7. WWW.DOUANE.GOV.DZ
8. WWW.ALMORAKIB.COM
9. WWW.ALMAFHOUM.COM
10. WWW.ALMONDIL.COM
11. WWW.ARAB.OPI.ORG

12. موقع وزارة التجارة

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**الفروقات النسبية حسب نظرية النفقات النسبية**	04
02	**الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر**	09
03	**مؤشرالحرية الاقتصادية**	28
04	**تغيرات السياسة المالية**	33
05	**مؤشر كوف**	34
06	**مؤشر التقييم الائتماني السيادي**	36
07	**ملخص المشاريع الاستثمارية لااستثمار الاحنبي حسب نوع النشاط**	54
08	**تطور حجم العمالة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2007إلى 2017**	55
09	**الجدول رقم 9 :التقسيم للسكان حسب طبيعة نشاط القطاع والجنس ومكان الاقامة في الجزائر**	60
11	**تطور مؤشرات سوق العمل في الفترة الممتدة من 2005-2015**	61
12	**التقسيم السكاني لنسبة النشاط حسب السن والجنس في الجزائر حسب إحصائيات2018**	62
13	**الجدول رقم: التقسيم السكاني لنسبة النشاط حسب السن والجنس في الجزائر**	63
14	**الهيئات والاجهزة المساعدة على التقليص من البطالة في الجزائر**	73
15	**المتضمن قانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 ،المتعلق بقانون الاستثمار**	85
16	**المتضمن قانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 ،المتعلق بقانون الاستثمار**	90
17	هيئات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار	91
18	**ملخص المشاريع للاستثمار الاحنبي في الجزائر الممصر ح حسب نوع الاستثمار**	81
19	**اهم السلع التي تستوردها الجزائر عام2017**	82

20	**اهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2003- 2017**	97
21	**الجدول رقم 21:اهم الدول التي تستورد السلع من الجزائر عام 2017**	98
22	**جدول رقم 22: النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للفترة الممتدة من 2007إلى 2017**	99
23	**جدول رقم 23: النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للفترة الممتدة من 2007إلى 2017**	100
24	**جدول رقم 24': رارصدة الاستثمار الاجنبي للدول العربية للفترة الممتدة من 2007إلى 2017**	101
25	**الجدول رقم :22الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بمناصب الشغل**	102
26	**يوضح المشاريع الاستثمارية حسب نوع القطاع حسب الوكالة الوطنية لتطوير**	105
27	**ملخص المشاريع للاستثمار الاحنبي في الجزائر الممصر ح بها حسب القطاع 25لجدول رقم : القانوني**	105
28	**الجدول رقم : 26 ملخص المشاريع الاستثمارية لااستثمار الاحنبي حسب نوع النشاط**	107

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الكفاية الحدية للاستثمار	5
2	مراحل دورة حياة دورة حياة المنتوج	8
3	الشكل 3:مكونات مناخ الاستثمار	27
4	تطورات نسب البطالة	57
5	تطورات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار	90
6	عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب الطبيعة القانونية لكل	81
7	طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومناصب الشغل	83
8	طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومناصب الشغل	84
9	طبيعة المشاريع الاستثمارية كونها إستثمارات توسيع او إنشاء او إعادة هيكلة	108

الخاتـــــــــــمة

لقد اجتمع الكثير من الخبراء والمهتمين بقضايا العولمة ومختلف التحولات التي أصبحت تميز الساحة الاقتصادية العالمية، وأن من بين المؤشرات التي تبرر حقيقة بداية بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية مؤشر الاستثمار الأجنبي وتسارع الدول التي كانت تبدي مواقف معادية له لتشجيعه وتجسيد الباب المفتوح أمامه. ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا البحث يمكن القول أوان الاستثمارالاجنبي المباشر رهان تعمل على تحقيقه كل اقتصاديات العالم

ويعد واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في بلد ما هو إنعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيا في هذا البلد لذلك كان منطقيا ملاحظة تغيرات حجم هذا الاستثمار ونتائجه وآثاره في نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذا البلد .

فتجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اكدت بانها خطت خطوات مهمة في طريق تهئة المناخ الاستثماري الاملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل العمل على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي يعد مشكل البطالة هاجسا يعيق تحقيق هذه التوازنات
غير ان هذه الخطوات كانت بطئية مقارنة بالدول الاخرى او حتى المجاورة
ولهذا عملت هذه الأخيرة على إتباع سياسات اقتصادية مختلفة من اجل التقليص من حدة هذا المشكل الاقتصادي إلا أن وضعية التشغيل في الجزائر لا تبعث بالارتياح خاصة في السنوات الأخيرة،

أين انتشرت ظاهرة البطالة وبنسب مرتفعة في المجتمع وفي أوساط الشباب .وما يتميز به سوق العمل في الجزائر في الآونة الأخيرة الأمر الذي شججع على فتح باب الاستثمارات الاجنبية المباشرة كقرين للاستثمارات المحلية من اجل العمل على تقليص من حدة البطالة في الجزائر

ومن خلال المعطيات المتوفرة من هذه الدراسة نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق نحو الجزائر ساهم في خلق مناصب شغل إلا ان مساهمته تبقى ضئيلة جدا ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه حيث لم يتجاوز 13./.

وعليه يمكن القول بان مساهمة هذه الاستثمارات في توفير مناصب الشغل جد محدودة .

وبعد عرض هذه الدراسة والبحث في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التقليل من معدلات البطالة بالجزائر يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي يمكن إقتراحهامن خلال:

I. نتائج إختبار الفرضيات :

بالنبة للفرضية الاولى فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في خلق مناصب شغل خاصة إذا كان يتركز على الاستثمارات الانتاجية الخلاقة لمناصب العمل

الفرضية الثانية :تم التاكد بان الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر قام بالدور الفعال في خلق مناصب شغل لكن بالعدد القليل وغير المرغوب فيه إلا بنسب ضئيلة

الفرضية الثالثة : هناك علاقة واضحة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات البطالة

II. النتائج المتوصل إليها :

- لقد حظي مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر بإهتمام كبير من قبل جميع الباحثين كما إتصف هذا النوع من الالستثمار بالعديد من الصفات جعلت منه محل التنافس من قبل العديد من البلدان املا في إستقطاب اكبر قدر ممكن من المشاريع الاستثمارية
- الاستثمار الاجنبي المباشر اثر بطريقة مباشرة وإيجابية على التشغيل والحد من البطالة في الجزائر من خلال مساهمته في خلق مناصب عمل
- لكن هذه المناصب المناصب المستحدثة من طرف الشركات الاجنبية المستثمرة في الجزائر ضئيلة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه
- الشركات الاجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي وفرت اكبر عدد مناصب الشغل اما الشركات الاجنبية العاملة في قطاع البناء إحتلت المرتبة الثاني من حيث مساهمتها ف يتوفير فرص العمل في حين نجد ان الشركات الاجنبية العاملة في قطاع الفلاحة والقطاع السياحي إحتلت المراتب الاخيرة في توفير مناصب الشغل
- إن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة قد يعتمد على الاسلوب الذي تختاره الشركات الاجنبية للدخول في تلك القتصاديات يمكنها ان تعتبر ان الدخول في ميدان جديد وفي موقع جديد يزيد من حجم العمالة فورا ، كما يزيد من عدد المتنافسين في الصناعة الواقع ان حيازة شركة قائمة او جزء من الشركة قد يقلل من حجم العمالة كاثر مباشر له ، ومنه يفهم إذا ان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى التوظيف هو اثر إيجابي في حالة إنشاء فرع او مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي بحيث هذا الاخير يتطلب خلق مناصب شغل جديدة

- هناك عوامل أخرى تتحكم في ىثار الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى العمالة ككل ففيما يتعلق بإستعمال تقنيات الانتاج (إختيار التكنولوجيا)فإنه في حال تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل ذلك ما يمكن من تشغيل اليد العاملة العاطلة . مقارنة بحال لو تم تبني تكنولوجيا ذات كثافة راس المال فهذا حتما يكون له اثر سلبي من خلال تدني تشغيل اليد العاملة وبخصوص عامل تركيبة المنتج فإن هناك تباين واضح بين خيار الصناعات الموجهة للتصدير ، وخيار الصناعات المنشاة لاحلال الواردات إذ في هذا الشان ثبت فعليا ان النوع من الصناعات الانتاج من اجل التصدير هي التي تؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة مقارنة بالنوع بالثاني

III. التوصيات والاقتراحات

إن الحد من البطالة في الجزائر مرتبط بطبيعة الاستثمارات المباشرة الخالقة لمناصب الشغل وعليه يجب إتخاذ جميع الاجراءات التي من شانها تذليل العقبات وخلق مناصب شغل حقيقة

1. ضرورة القيام بمزيد من الاصلاحات المتبوعة بإزالة العديد من العقبات التي تقف امام المستثمر الاجنبي كاالبيروقراطية لتهيئة الارضية وتكوين مناخ إستثماري جذاب لاكبر عدد ممكن من الشركات الاجنبية
2. يجب على الدولة الجزائرية ان تستقطب الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاعات الاستراتيجية الحساسة كالقطاع الفلاحي والسياحي للنهوض بالاقتصاد الوطني
3. ضرورة الحرص على إشتراط نقل التكنولوجيا للقطاعات الاستراتيجية والصناعات الثقيلة لزيادة فرص العمل في القطاعات الإنتاجية الخلاقة لفرص العمل
4. تكليف المجلس الوطني للاستثمار بصفته يحوز على السلطة المباشرة برسم الاستراتيجية العامة للاستثمار الاجنبي من خلال وضع سياسة إنتقائية للمشاريع التي تتماشى واهداف التنمية الاقتصادية واولوياتها والذي يعد مشكل البطالة واحذا منها .
5. الوقوف على مدى إلتزام المستثمر الاجنبي بتنفيذ مشروعه وفقا لمتطلبات التنمية سواء تعلق الامر بالتشغيل او نقل التكنولوجيا
6. إقامة مشاريع إستثمارية تهدف إلى زيادة فرص العمل وتنمية المهارات المحلية
7. إقامة المشاريع في المناطق الداخلية قصد تطويرها
8. إعادة النظر في سياسة تاهيل الموارد البشرية
9. وذلك من خلال وضع إستراتيجية تكوينية محددة الاطراف بدقة تتماشى ومتطلبات سوق العمل مع توفير الامكانيات المادية والبشرية لإنتاجها
10. ضرورة توفير الظروف المادية والمعنوية للحد من هجرة الادمغة

11. إشراك المتعاملين الاقتصاديين للشركات الاجنبية الكبرى في تمويل مخابر البحث قصد الاستفادة من نتائج البحث العلمي عوض اللجوء المتزايد لمكاتب الخبرة الاجنبية
12. دعم التعاون بين الجامعات الجزائرية والاجنبية من خلال التواصل بالجامعات الافتراضية والتعليم الالكتروني
13. ضرورة الاهتمام بتعليم اللغات الحية في مختلف الاطوار التعليمية من اجل جعل المنظومة التعليمية اكثر إنفتاحا للتطورات العالمية

أفاق البحث :

يبقى هذا البحث مفتوحا لأنه لا يمكن حصرا هذا الموضوع الواسع والشائك في هذه الدراسة فقط وبالتالي فإن موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة موضوع يستحق دراسة معمقة و تفاصيل كثيرة .ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق إلى الجوانب التالية

- 1 :دو ر الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين البلدان العربية

- 2 .دور الإستثمارات الاجنبية المباشرة في إنشاء تكامل إقتصادي بين الدول العربية

وتبقى المواضيع والدراسات محل الدراسة عديدة ونرجو أن تكون في النهاية إستوفينا الموضوع حقه ووضعنا أصنافه ببساطة تعود بالفائدة على طلبه العلم